الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي
ميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: مالية و بنوك

بعنوان

استراتيجيات ادارة المخاطر في شركات التأمين

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لتأمين SAA و الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي

CRMA – سعيدة –

من إعداد الطالبتين:
- نزعي روة
- هنون نادية

تحت إشراف الأستاذة:
–الدكتورة نزعي فاطمة الزهرة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: .....
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/...../الدرجة العلمية/رئيسا
الدكتورة نزعي فاطمة الزهرة /دكتورة/مشرفا
الدكتور/...../الدرجة العلمية/مناقشا
الدكتور/...../الدرجة العلمية/مناقشا

2019/2018

" وفوق كل ذي علم عليم"

﴿الآية 76 سورة يوسف﴾

قال تعالى

(نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّن نَّشَاء
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

يوسف (76)

صدق الله العظيم

إهداء

أهدي عملي هذا

إلى مثلي الأعلى في الحياة, ربائي و منحني حياة كريمة و كان لي سندا دوما في مشواري الدراسي, أبي العزيز رحمه الله و تغمد روحه الجنة.

إلى من غمرتني بفيض حنانها و أخلص دعواتها وسهرت الليالي لأرسم و ابلغ بر النجاح. أمي العزيزة, حفظها الله و بارك لي في عمرها.

إلى إخوتي الأعزاء وفقهم الله.

و إلى أعز أختين لم تنجبهما أمي: مريم و خيرة أدامهما الله لي و حفظهما

إلى كافة أفراد عائلة نزعي، وبودلال.

إلى من شاركتني في العمل والمسار الجامعي هنون نادية شكرا على تشجيعك ووقوفك إلى جانبي لإنجاح هذا العمل المتواضع

إلى جميع زميلاتي وزملائي المقربين

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إهداء

أهدي عملي هذا

إلى مثلي الأعلى في الحياة, ربايي و منحني حياة كريمة و

كان لي سندا دوما في مشواري الدراسي, أبي العزيز

رحمه الله و تغمد روحه الجنة.

إلى من غمرتني بفيض حنانها و أخلص دعواتها وسهرت

الليالي لأرسم و ابلغ بر النجاح. أمي العزيزة, حفظها الله

وبارك لي في عمرها.

إلى إخوتي الأعزاء وفقهم الله.

و إلى أعز أصدقاء تعرفت عليهم في مشواري الدراسي

مريم، زهرة، خولة، بدرة، فاطمة ، دون أن انسى

صديقتي نورة.

إلى كافة أفراد عائلة هنون وسعيداني.

إلى من شاركتني في العمل والمسار الجامعي نزعي روة.

تشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

"و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب"

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا لنسير على طريق العلم بخطى ثابتة

نحو النجاح والتفوق، هو المعين والمستعان، الحمد لله رب العالمين أن أمدنا بالصحة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع.

وإذ أتممناه والحمد لله أتوجه إلى أستاذتي الكريمة الأستاذة الدكتورة نزعي فاطمة الزهرة بالشكر والعرفان على قبولها الإشراف على هذا العمل وعدم بخلها علينا بنصائحها وتوجيهاتها.
أسأل الله أن يكون هذا في ميزان حسناتها.

خالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ونقدهم العلمي البناء بهدف حسن إخراجها.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى مسؤولي مؤسستي عينة الدراسة وعمالها على تعاونهم وتقديمهم المعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل.

إلى كلّ من ساهم من قريب أو بعيد بنصيحة أو تشجيع كان له

الملخص

تمثل شركات التأمين جزءا هاما ومتكاملا من القطاع الاقتصادي لأي بلد، لما تقوم به من دور فهي تقوم بتقديم الخدمات التأمينية ، حيث يهدف هذا البحث إلى تبيان مدى أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر في شركات التأمين خاصة وأن نشاط هذه الأخيرة هو إدارة مخاطر باقي نشاطات وحدات المجتمع الأخرى (هيئات معنوية كانت، أو أشخاص طبيعيين)، حيث تعد وظيفة إدارة المخاطر آلية إنذار مبكر لمواجهة مختلف المخاطر والأزمات المالية، وهذا كان من خلال التطرق إلى مختلف وسائل إدارة المخاطر، لأنه باختصار إدارة هذه الأخيرة هي الوظيفة التي تضمن لشركات التأمين وباقي المؤسسات بصفة عامة البقاء والاستمرارية في ظل ظروف البيئة المتغيرة والمعقدة. أما الجانب التطبيقي هو مطابقة موضوع بحثنا مع الواقع وذلك من خلال قيامنا بالتربص في الشركة الجزائرية للتأمين والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسعيدة، حيث توصلنا من خلاله إلى أن موظفي كلتا المؤسستين محل الدراسة يدعمون مقومات إدارة المخاطر المتبعة فيهما.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، الخطر، إدارة المخاطر، استراتيجيات، إدارة مخاطر الاكتتاب، إدارة مخاطر الاستثمار، إعادة التأمين.

Abstract:

Insurance companies represent an important and integrated part of the economic sector of any country because of their role in providing insurance services. This research aims at showing the importance of building risk management systems in insurance companies, The risk management function is an early warning mechanism to cope with various risks and financial crises. This was done by addressing various risk management methods, because in short, the management of the latter is a function that guarantees insurance companies and other institutions General survival and continuity under changing and complex environment conditions.The practical aspect is to match the subject of our research with the reality, through the fact that we are involved in the Algerian Insurance Company and the Regional Fund for Agricultural Cooperation in Saida, where we found that the staff of both institutions under study support the risk management components used in them.

Keywords: Insurance Companies, Risk, Risk Management, Strategies, Underwriting Risk Management, Investment Risk Management, Reinsurance.

فهرس المحتويات	الصفحة
بسملة	I
اية قرآنية	II
اهداء وتشكرات	III
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة عامة	أ _ خ
الفصل الأول: مدخل عام لإدارة المخاطر	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر	03
المطلب الأول : التعريف بالخطر	03
الفرع الأول: المفهوم اللغوي للخطر	03
الفرع الثاني: المفهوم الاقتصادي للخطر	03
الفرع الثالث :أشكال المخاطر	04
المطلب الثاني : مصطلحات لها علاقة بالخطر	08
الفرع الأول :مفهوم مسبب أو مصدر الخطر	08
الفرع الثاني : مفهوم الحادث	09
الفرع الثالث : مفهوم الخسارة	09
المطلب الثالث : العوامل المساعدة لحدوث الخطر	10
الفرع الأول : العوامل الموضوعية أو المادية	11
الفرع الثاني : العوامل الأخلاقية (الإرادية و أللاإرادية)	11
الفرع الثالث : العوامل الطبيعية	11
الفرع الرابع: الشروط الواجب توفرها في الخطر حتى يمكن التأمين ضده .	12
الفرع الخامس: قياس الخطر	13
المبحث الثاني : المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر .	18
المطلب الأول: مفهوم و نشأة إدارة المخاطر .	18

الفرع الأول : تاريخ ونشأة إدارة المخاطر	18
الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر	19
المطلب الثاني : المفاهيم المتداخلة مع إدارة المخاطر	20
الفرع الأول : مفهوم الأمن الصناعي.	20
الفرع الثاني : مفهوم نظام الوقاية .	21
الفرع الثالث : مفهوم إدارة الأزمات	22
المطلب الثالث : أهداف إدارة المخاطر	22
الفرع الأول : الأهداف النوعية	23
الفرع الثاني: الأهداف الكمية	24
الفرع الثالث : أهداف تعظيم القيمة	24
المبحث الثالث :وسائل وخطوات إدارة المخاطر	26
المطلب الأول :أدوات وقواعد إدارة المخاطر	26
الفرع الأول: التحكم في المخاطرة.	26
الفرع الثاني : أداة التمويل الخسائر	27
الفرع الثالث: قواعد إدارة المخاطر	27
المطلب الثاني: خطوات عملية إدارة المخاطر	29
الفرع الأول: تحديد الهدف.	29
الفرع الثاني: تحديد أو اكتشاف الخطر.	30
الفرع الثالث: تقييم الخطر.	32
الفرع الرابع: تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر	34
الفرع الخامس: تنفيذ القرار.	34
الفرع السادس: التقييم والمراجعة.	34
المطلب الثالث: طرق مواجهة المخاطر	35
الفرع الأول: الوقاية والمنع.	35
الفرع الثاني: التجزئة والتنويع.	36
الفرع الثالث: سياسة التجميع.	37
الفرع الرابع: سياسة التأمين.	37
الفرع الخامس: سياسة تحمل الخطر.	37
الفرع السادس: سياسة تحويل الخطر.	38

خلاصة الفصل.	39
الفصل الثاني: إدارة المخاطر في شركات التأمين	40
تمهيد	41
المبحث الأول :التعريف بنشاط التأمين	42
المطلب الأول :مفاهيم عامة للتأمين	42
الفرع الأول : ظهور ونشأة التأمين	42
الفرع الثاني: تعريف التأمين	44
الفرع الثالث: وظائف التأمين.	45
الفرع الرابع: تصنيفات التأمين	47
الفرع الخامس: الأركان الأساسية لعقد التأمين	49
المطلب الثاني: عموميات حول شركات التأمين.	52
الفرع الأول: تعريف شركات التأمين.	52
الفرع الثاني: تصنيف شركات التأمين	52
الفرع الثالث: مميزات شركات التأمين	54
الفرع الرابع : وظائف شركات التأمين	54
المطلب الثالث: واقع سوق التأمين في الجزائر	55
الفرع الأول : التطور التاريخي لسوق التأمين في الجزائر	55
الفرع الثاني: مكونات سوق التأمين في الجزائر	58
الفرع الثالث: المشاكل التي يعاني منها قطاع التأمين في العالم العربي	64
المبحث الثاني :مخاطر شركات التأمين وكيفية قياسها وإدارتها	66
المطلب الأول: الملاءة المالية لشركات التأمين	66
الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية لشركات التأمين	66
الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين	67
الفرع الثالث: الأخطار المؤثرة في المؤسسات المالية	68
الفرع الرابع: الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين	69
المطلب الثاني: أساليب قياس أخطار الاكتتاب والاستثمار في شركات التأمين	72
الفرع الأول: أساليب قياس أخطار الاكتتاب	72
الفرع الثاني: قياس مخاطر الاستثمار	73
المطلب الثالث: إدارة أخطار الاكتتاب والاستثمار بشركات التأمين	76

الفرع الأول: إدارة أخطار الاكتتاب	76
الفرع الثاني : إدارة مخاطر الاستثمار	81
المبحث الثالث: مستجدات إدارة مخاطر شركات التأمين في الجزائر	84
المطلب الأول: الاحتياطيات والمخصصات التقنية	84
الفرع الأول: الاحتياطات حسب التنظيم المعمول به.	84
الفرع الثاني: هدف المخصصات التقنية.	84
المطلب الثاني: تمثيل الالتزامات التنظيمية	85
الفرع الأول: قيم الدولة	85
الفرع الثاني: القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة	86
الفرع الثالث: الأصول العقارية	86
الفرع الرابع: توظيفات أخرى	86
المطلب الثالث: تقييم الملاءة	86
الفرع الأول: هامش الملاءة	86
الفرع الثاني: هامش الملاءة الإلزامي	86
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث: دراسة حالة استراتيجيات إدارة المخاطر بالشركة الوطنية للتأمين(SAA) والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA). سعيدة.	89
تمهيد	90
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمين.	91
المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الأم	91
الفرع الأول: نشأة الشركة الأم.	91
الفرع الثاني: تطور الشركة الأم.	91
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتامين	92
الفرع الأول: المستوى العام (المقر المركزي)	92
الفرع الثاني: المستوى الجهوي (المديريات)	93
المطلب الثالث: تقديم الوكالة محل التربص SAA سعيدة.	94
الفرع الأول: التعريف بوكالة التأمين SAA سعيدة .	94
الفرع الثاني : التنظيم الداخلي للوكالة.	94
الفرع الثالث: وظائف الوكالة محل الدراسة.	97

المبحث الثاني: لمحة تاريخية حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	98
المطلب الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	98
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ل CRMA للتأمينات والمنتجات التي تقدمها الوكالة.	98
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي	98
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي في وكالة سعيدة	98
الفرع الثالث: المنتجات التي تقدمها الوكالة	100
المبحث الثالث: تحليل الاستبيان	101
المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	101
الفرع الأول: منهجية الدراسة الميدانية	101
الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات والمعلومات	103
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	103
الفرع الأول: الثبات	104
الفرع الثاني: نتائج عينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية	104
الفرع الثالث: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	111
المطلب الثالث: معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات(Pearson)	113
الفرع الأول: دراسة الفرضيات	113
الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات	114
خلاصة الفصل	115
الخاتمة	117
قائمة المصادر والمراجع	121
قائمة الاختصارات	125
قائمة المصطلحات باللغة الأجنبية	126
الملاحق	128

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(I-01)	أهداف إدارة المخاطر	23
(I-02)	تمثيل دليل الخطر في مؤسسة ما	31
(II-01)	أوجه التشابه بين القرض البحري والتأمين المعاصر	43
(II-02)	أنواع الاقتطاعات	51
(II-03)	خصائص شركات التأمين وفقا للشكل القانوني	53
(II-04)	ترتيب شركات التأمين من الناحية الأهمية خلال الفترة 2009-2010	63
(II-05)	رأس مال شركات التأمين في عدد من الدول العربية	64
(III-01)	تطور رقم أعمال وعدد العمال وكالة سعيدة SAAمن 2014-2018.	96
(III-02)	درجات مقياس " ليكرت الثلاثي"	102
(III-03)	Aplha de cronbach الخاص باستبيان العينة المستهدفة	104
(III-04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	104
(III-05)	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	105
(III-06)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	106
(III-07)	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	108
(III-08)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي	109
(III-09)	تقييم عينة الدراسة لوجهة نظر الموظفين الشخصية اتجاه أهمية إدارة المخاطر.	111
(III-10)	تقييم عينة الدراسة الشخصية اتجاه المقومات التي تدعم إدارة المخاطر.	112
(III-11)	يوضح علاقة الارتباط بين استراتيجيات إدارة المخاطر والمقومات التي تدعم إدارة المخاطر.	114

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(I-01)	أشكال المخاطر.	05
(I-02)	سلسلة الخطر.	10
(I-03)	خطوات عمليات إدارة المخاطر.	29
(I-04)	مصفوفة تحليل نشاطات المؤسسة.	32
(I-05)	تشخيص تسيير محفظات المنتجات.	33
(II-01)	أبرز المصطلحات المتعلقة بالتأمين.	45
(II-02)	وظائف التأمين.	46
(II-03)	تصنيفات التأمين.	47
(II-04)	الأخطار الأساسية التي تتعرض لها المؤسسات المالية.	68
(II-05)	أنواع المباريات.	74
(II-06)	اتجاهات متخذ القرار اتجاه المخاطرة.	75
(III-01)	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA على المستوى المركزي.	93
(III-02)	الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى الجهوي(المديريات).	94
(III-03)	الهيكل التنظيمي لوكالة سعيدة SAA.	96
(III-04)	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع سعيدة.	99
(III-05)	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير الجنس.	105
(III-06)	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير السن.	106
(III-07)	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	107
(III-08)	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.	108
(III-09)	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير المركز الوظيفي.	110

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	يمثل عقد تأمين لسيارة.	128
02	عقد تأمين سكن.	129
03	عقد تأمين سكن ضد الكوارث الطبيعية.	131
04	معاينة ودية لحادث سيارة.	132
05	الإبلاغ بحادث (أخطار متعددة)	133
06	الاستبيان.	134

توطئة

تواجه جل الشركات مخاطر عدة عند ممارسة مختلف نشاطاتها، مما يؤدي إلى تعرض هذه الأخيرة إلى العديد من الأزمات والعقبات، تتمثل عموما في حالة عدم التأكد، ولعل التحدي الأبرز والأساسي الذي يواجه أي إدارة هو قدرتها على تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي يمكن ان تتعرض له لتستطيع بموجبه بلوغ أهدافها الاستراتيجية المسطرة مسبقا، وحالة عدم التأكد بالأساس تمثل حالتين هما الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بالشركة باحتمالية تؤدي إما لنجاحها أو فشلها، لذلك على الشركات التي ترغب بالاستمرارية والبقاء في دنيا الأعمال والتنافس بكفاءة في السوق أن تبحث عن وسائل تمكنها إبراز وجودها. وأن اعتماد المدخل الاستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد أهم الوسائل التي تعمل على تقليل تعرضها لمثل هذه المخاطر.

يمثل الخطر نتيجة مختلف التغيرات التي تعرضت لها المؤسسات المالية منها البنوك وشركات التأمين خاصة بصفتها حاملة له في نهاية القرن الماضي خاصة فترة التسعينات والتي لا تزال لحد الساعة تتعرض لها بسبب ازدياد المنافسة الشديدة والمنتجات الجديدة المبتكرة وزيادة التقلبات في السوق، حيث يمثل الخطر الذي يواجه شركات التأمين تهديد لملائتها المالية التي يمكن ان يؤدي بها إلى العسر المالي وتصبح في لحظة ما غير قادرة على الوفاء بالتزامات التي تفوق قدرتها المالية سواء كانت احتياطات أو مخصصات الفنية بل ورأس المال ايضا، بل وقد يتعدى ذلك إلى افلاسها.

ومن هنا نجد أن شركات التأمين تحتاج إلى ما يسمى بإدارة المخاطر حيث تسهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة في التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له الشركة من مخاطر وصعوبات في المستقبل يمكن أن تعرقل مسارها الاستراتيجي. كما أنها تسهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها ومن ثم الاستخدام الفعال والكفء للموارد التي تسهم في تحقيق أهدافها.

إدارة المخاطر هي أهم جزء في الإدارة الاستراتيجية لأي شركة. وهي الإجراءات التي تتبعها بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها ، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة, ذلك نجد أن الإدارة الاستراتيجية الناجحة تسعى جاهدة لمعرفة ما يحيط بها من اجل تقليص حالات عدم التأكد المذكورة سابقا وهذا ما يجعلها تبحث دوما عن مختلف الوسائل والطرق التي تمكنها بالتنبؤ بما يمكن أن تعرض له من مخاطر ومعوقات في المستقبل بالإضافة إلا أنها ليست وسيلة مخصصة للمؤسسات والمنظمات العامة فقط، ولكنها أيضاً موجهة لكل المؤسسات الخاصة ويجب النظر للفوائد والفرص من إدارة المخاطر في علاقتها بأطراف المصلحة المختلفة المتأثرة وليس فقط في علاقتها بنشاط المؤسسة نفسها.

إن التركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة والفعالة هو التعرف على هذه الأخطار وتقدير حجمها ومعالجتها حيث أنها تساعد على فهم مختلف الجوانب الإيجابية منها والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على الشركة وباعتبار هذه الأخيرة كعلم: فهي تعتمد على التحليل الواقعي لهيكلية المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وباعتبارها كفن: تتطلب اختيار النموذج المناسب، ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في الشركة. حيث تعتبر شركات التأمين وسيلة من وسائل إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات والأنشطة الأخرى ولكن هذا لا يمنع أن تكون شركات التأمين نفسها معرضة للمخاطر وتحتاج إلى استراتيجية فعالة لإدارتها, ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطتها, كما يجب أيضا أن تندمج إدارة المخاطر مع ثقافة الشركة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته بواسطة أكثر المدراء خبرة وتحديد المسؤوليات داخلها لكل مدير وموظف مسؤول عن إدارة المخاطر.

يرجع الاهتمام بتحليل وقياس وادارة الأخطار في شركات التأمين الى ما قد تسفر عنه بعض النتائج الهامة التي قد تساعدها عند وضع السياسات التأمينية وتنفيذها بخصوص الاكتتاب واعادة التامين والتعويضات وتحديد حدود الاحتفاظ في هذه الشركات, بالإضافة الى تحليل وتقييم السياسة الاستثمارية للشركة, مما يؤدي الى تقييم الأداء المالي للشركة ككل وتحديد موقفها في سوق التأمين.

و لدراسة حيثيات هذا البحث ارتأينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

1. الاشكالية:

- ما هو دور استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين؟

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالخطر وإدارة المخاطر؟
- ما هو التأمين وشركات التأمين؟
- فيما تتمثل استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين؟

2. الفرضيات:

- استراتيجيات إدارة المخاطر تؤدي دورها الفعال في غياب المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في شركات التأمين .
- استراتيجيات إدارة المخاطر لا يمكن أن تؤدي دورها الفعال في غياب المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في شركات التأمين.

3. مبررات اختيار الموضوع:

كما تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع لاكتساب معلومات حول كيفية إدارة المخاطر في شركات التأمين والاستراتيجيات المتبع في ذلك.
- الرغبة في التعمق أكثر في هذا الموضوع لأنه يخدم مجال تخصصنا.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تتناول هذا الموضوع خاصة في شركات التأمين.
- أهمية شركات التأمين كمكون أساسي في القطاع الاقتصادي.
- عدم اهتمام شركات التأمين الجزائرية بضرورة استحداث وظيفة خاصة بإدارة المخاطر يكون هدفها التصدي لمختلف المخاطر التي تواجهها ومعالجتها معالجة علمية وفق أسس تقنية واضحة.
- محاولة لفت انتباه الموظفين حول موضوع استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين.

4. أهداف الدراسة:

من الأهداف التي قادتنا لدراسة هذا الموضوع:

- ◄ توضيح أكثر لمختلف المخاطر التي تواجه شركات التأمين.
- ◄ التعرف على أهم الطرق لمواجهة أي خطر يواجه شركات التأمين.
- ◄ إبراز أهمية التأمين كوسيلة فعالة في إدارة الخطر الذي يواجه العملاء ومنه أهمية وجود مثل هذه الشركات في الحياة الاقتصادية.
- ◄ نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تحتويه من أسئلة فرعية، واختبار مدى صحة الفرضيات.

5. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول أحد أهم العناصر المكونة للقطاع الاقتصادي والتي تتمثل في شركات التأمين، وهي تعمل على تأمين مختلف المؤسسات والأنشطة من كل أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها، لذلك على شركة التأمين نفسها حماية أنشطتها من أي خطر قد يؤثر عليها أو يعيق استمراريتها, وهذا ما سيؤثر بالسلب على نشاط التأمين ومنه على القطاع الاقتصادي ككل, محاولين من خلال هذه الدراسة البحث عن أهم السبل والأساليب الناجحة في معالجتها أو تجنبها للحفاظ على بقائها وتطويرها أكثر فأكثر مما يزيد من استقرارها والرفع من كفاءتها الإنتاجية وقدراتها التنافسية، ومنه المساهمة في الناتج الوطني وكذا في استقرار المجتمع.

6. حدود الدراسة :

قمنا بذكر في موضوع المذكرة كافة العناصر المتعلقة به وركزنا بالأخص على مخاطر الاكتتاب والاستثمار وكيفية إدارتها باعتبارهما أهم المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين وبالتالي تؤدي بها إما للعسر المالي أو الإفلاس.

- **حدود المكانية:**

حددنا مكان تربصنا لإتمام متطلبات مذكرتنا في الشركة الجزائرية للتأمين **SAA** والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**CRMA**.

- **حدود الزمانية:**

امتدت الفترة الزمنية لإجراء هذه الدراسة الميدانية منذ الانتهاء من الجانب النظري مرورا بالوقت ما بين وضع طلب الحصول على الإحصائيات لغاية الحصول عليها، أي جمع كافة المعلومات الأولية للاعتماد عليها في الدراسة الميدانية كل هذه الإجراءات امتدت في مدة قدرت من2019/04/28 إلى غاية 2019/05/13.

7. صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المصادر والمعلومات الخاصة بموضوع البحث.
- صعوبة توزيع استمارات الاستبيان وصعوبة استرجاعها على عينة الدراسة.

8. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

أ. المنهج المتبع:

نظرا للأهمية العلمية لهذا الموضوع فكان لابد من إتباع منهجية سليمة للوصول للأهداف المتوخاة منه حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة كما هي على أرض الواقع ونستطيع أن نتفاعل معها فنصفها ونحللها .

ب. أدوات المستخدمة:

إن حسن اختيار أدوات جمع البيانات يلعب دورا كبيرا في توجيه مجريات ونتائج الدراسة ونظرا لطبيعة موضوعنا والمتعلق بموضوع استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين فإن الأسلوب الأسهل والأداة المثلى لجمع هذه البيانات يتمثل أساسا في الاستبيان والذي يمثل إحدى المقاييس الذاتية التي شاع استخدامها في الآونة الاخيرة والتي تعد المصدر الرئيسي لجمع البيانات والمعلومات والتي يمكن أن تحدد وتقيس عوامل التغيير الأكثر تأثيرا في مواجهة التحولات الاقتصادية ، وقد اعتمدنا في تحديد مقاييس متغيرات الدراسة على ما تم عرضه في الجانب النظري من الدراسة، و قد روعي في تصميم استمارة الاستبيان تحديد العوامل ذات التأثير في موضوع استراتيجيات إدارة

المخاطر في شركات التأمين اعتمادا على الدراسات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار تصميم الأسئلة التي تتلاءم وطبيعة مجتمع الدراسة والهدف من إجرائها.

9. الدراسات السابقة:

أ. دراسة (عيد أحمد أبو بكر2011) بعنوان: إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار): ركز الباحث في هذا الكتاب على إدارة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين بصفتها حامل للخطر وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج كانت أهمها:

- مخاطر الاكتتاب والاستثمار تعتبر من أهم المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين.
- نموذج تحليل التمايز من أهم النماذج المستعملة لقياس مخاطر الاكتتاب وفيما يخص مخاطر الاستثمار فان نموذج ماركوويتز يستعمل لقياس مخاطر الاستثمار.
- تتم إدارة مخاطر الاكتتاب عن طريق إعادة التأمين وباتباع مجموعة من الخطوات هي:
  - اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدى.
  - تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها.
  - القياس الكمي للأخطار المقبولة.
  - اختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة.
- فيما يخص إدارة مخاطر الاستثمار تتم إدارتها باستعمال نموذج برمجة الأهداف .

ب. دراسة (عقون حكيمة 2014) بعنوان :إدارة مخاطر شركات التأمين : يهدف هذا البحث إلى تبين مدى أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر في شركات التأمين خاصة وأن نشاط هذه الأخيرة هو إدارة مخاطر باقي نشاطات وحدات المجتمع الأخرى (هيئات معنوية كانت ،أو أشخاص طبيعيين). والنتيجة التي توصلت إليها الباحثة هي أن الوكالة كانت حريصة على إتباع وتطبيق خطوات إدارة المخاطر من طرف كل العاملين بها، برغم من عدم تخصيص وظيفة خاصة بها، وذلك لصغر حجم الوكالة وكذا لطبيعة نشاطها (التأمين).

ت. دراسة (معوش محمد لمين 2014) بعنوان: دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية : يهدف هذا البحث الى تبيان أن النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار يعد من الأنشطة الرئيسية.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث هي :

- إن كفاءة وفعالية العملية التأمينية بأي شركة تأمين، وفق ما تفرضه سياستها العامة وبما يخدم أهدافها ويضمن بقائها واستمرارها، يرتكز على السير الأمثل لعمليات النشاط التقني فيها.
- إن تحقيق شركة التأمين على الأضرار للنتائج التقنية الإيجابية سيدعم من هامش ملاءتها ويؤدي إلى زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، مما يزيد من ثقة العملاء.

ث. دراسة (لفتاحة سعاد 2015) بعنوان: إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2 من النتائج التي توصل إليها الباحث:

- إن شركات التأمين تعمل في بيئة محفوفة بالمخاطر التي تهدد ملائتها المالية وبتالي تهدد تواجدها، الأمر الدي يحتم عليها تحكم فيها وإدارتها بشكل جيد، ومن بينها ما تعلق بمخاطر المحفظة الاستثمارية، والتي يتم إدارتها عن طريق الاسس الإحصائية التي تساعد على قياسها و معرفة السبل المثلى للحد منها.
- شركات التأمين الجزائرية تخضع إلى قيود صارمة فيما يخص القنوات المحددة للاستثمار والنسب المرتبطة بها والتي لم يتم تعديلها منذ 2002.

ج. دراسة (لمجد بوزيدي2009) بعنون: إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ومن النتائج التي توصل إليها :

- لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول المتطورة بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشيء الذي انعكس في مستوى تطور هذه الدول.
- فرضت الأوضاع والتغيرات البيئية المختلفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة وضع إعداد خطة لإدارة المخاطر قائمة على التوقع والتنبؤ الجيد بالخطر، تحديد نوع وطبيعة الخطر، تقييم الخطر، التحليل والسيطرة عليه، المعالجة والرقابة.

ح. دراسة (عبدلي لطيفة 2012) بعنوان: دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: تنشط المؤسسات الاقتصادية اليوم في محيط جد متقلب يتضمن معيقات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تكنولوجية وبيئية. هذا ما جعل هذه المؤسسات تواجه أخطار متعددة وكثيرة يمكن أن تكون سببا في فشلها أو ضعف أدائها، ما يفرض على هذه الأخيرة ضرورة إدراك مصادر المخاطر التي تهددها حتى تمكن من التشخيص الجيد لهذه الأخطار وإيجاد المنهجية السليمة للتعامل معها.

ومن النتائج التي توصلت إليها هي:

- إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسباتها ومقدار شدتها ثم تحيد طبيعتها ونوعها، بعدها يتم تقيمها وتحليلها بناء على عدة طرق ليتم في الأخير معالجتها والسيطرة عليها.
- غياب فلسفة إدارة المخاطر لدي أغلب موظفي الشركة، ما انعكس على ضعف أدائهم اتجاه المخاطر المحدقة بمؤسستهم.

خ. دراسة: (طالبي نوال، بهلول صبيح2017) بعنوان: تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الملاءة المالية والمردودية كمؤشرين ماليين لتحليل المركز المالي لشركات التأمين، بالإسقاط على الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي CRMA بخميس مليانة.

ومن النتائج التي توصل إليها:

- تعتبر نسب الملاءة والمردودية من بين أهم الأدوات المعتمدة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، لكنها غير كافية لتحليل الوضعية المالية لهذه الأخيرة.
- يمكن اعتبار هامش الملاءة الإلزامي كاحتياطي تكميلي للمخصصات التقنية.

10. تقسيمات البحث:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين نظريين مع بفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها وفي الأخير قدمنا بعض الاقتراحات التي رأينا أنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

- ✓ الفصل الأول: "**مدخل عام لإدارة المخاطر**" حاولنا من خلاله التعريف بالخطر والعوامل المساعدة على حدوثه ومن ثم تطرقنا إلى المبادئ الاساسية لإدارة المخاطر بما في ذلك المفهوم والنشأة، بالإضافة إلى وسائل وخطوات إدارتها.
- ✓ الفصل الثاني: " **إدارة المخاطر في شركات التأمين**"، تطرقنا في هذا الفصل إلى كافة الجوانب المتعلقة بنشاط التأمين وواقعه في سوق الجزائر وشركات التأمين والاستراتيجيات المتبعة لإدارة مخاطرها.
- ✓ الفصل الثالث: "**دراسة حالة استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركة الجزائرية للتأمينات (SAA) والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) وكالتي سعيدة**" ، فقد كان بمثابة الإسقاط التطبيقي لما تطرقنا له نظريا في الفصليين السابقين، وذلك من خلال دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين SAA والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA وكالتي سعيدة. محاولة منا لإبراز الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخاطر في كلتا الوكالتين.

تمهيد

إن كافة المؤسسات الناشطة في المحيط الاقتصادي بمختلف أصنافها وفي جل مجالات أعمالها لها أهداف تسعى لتحقيقها وابرازها في واقع المنافسة الذي تحتدم بها من خلال الشخصية التي تميزها عن غيرها والتي تمكنها من الاستمرارية والنمو مع كونها عرضة لمختلف المخاطر في المحيط الذي تنشط فيه الذي يتسم بالتقلب والتغير هذا ما جعل المؤسسات من الصعب عليها اجراء تقديرات لها أو التحكم في تسييرها.

هذا ما جعل ودفع المؤسسات الى تسيير مختلف المخاطر التي تواجهها بأفضل السبل والأساليب لا نجاحها وضمان لها مكانة لائقة وسط منافسيها .

ومما سبق يتضح لنا ضرورة تحديد مفهوم دقيق وواضح لإدارة المخاطر بالإضافة إلى ضرورة إيجاد طريقة فعالة هدفها إدارة هذه المخاطر ومحاولة رسم رؤية مستقبلية للمؤسسة تمكنها من تفاديها.

المبحث الأول : مفاهيم اساسية حول المخاطر

حتى الآن لم يتوصل رواد علم الاقتصاد إلى وضع نظرية عامة للأخطار، لكنهم حاولوا تحليل ظاهرة الخطر ومعرفة مبادئها ، وقد حققوا نجاحا محدودا نظرا لاختلاف طبيعة الأخطار.

المطلب الأول : التعريف بالخطر

يتعرض الإنسان منذ عصور قديمة لأخطار عديدة ينتج عنها إما خسارة مالية أو خسارة تصيب الإنسان نفسه و اسرته و أخرون لقد حاول الاقتصاديون والإحصائيين وغيرهم من منظرو التأمين فلقد حاولوا كثيرا إيجاد مفهوم للخطر موحد رغم الاختلافات القائمة بينهم .

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للخطر

1. **لغة:** إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتينيRESCASS أي RISQUE والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف المتوقع [1]
2. **اصطلاحا:** هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة [2]

الفرع الثاني: المفهوم الاقتصادي للخطر

لقد تطرق له العديد من الكتاب والباحثون مما نتج عنه اختلافات عديدة فيما بين هذه المفاهيم الخاصة بالخطر، والتي سنتطرق إليها :

1. يعرف كل من ويليامز وهاينز (WILYAIMZ ET HAITNS)الخطر بأنه :" الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين " أي أن الخطر هو حالة عدم التأكد .[3]
2. كما عرف البروفيسور الاقتصادي نايت (NHIGHT) الخطر على أنه :" حالة عدم التأكد الممكن قياسها [4] " هذا التعريف على الرغم من أنه يعطي لوضع عدم التأكد عند الفرد أساسا لتحديد الخطر إلا أنه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة ،والتي ليست في جميع الحالات يمكننا ذلك.

---

[1] – د.صوار يوسف, "**محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية** " أطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة تلمسان,2008, ص23.

[2] – أ.عبدلي لطيفة, "**دور و مكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**" مذكرة ماجيستير ,جامعة تلمسان,2012,ص2.

[3] – بوزيدي لمجد, "**ادارة المخاطر في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة**", مذكرة ماجيستير, جامعة بومرداس,2009, ص82.

[4] – د.محمد توفيق البلقيني , د.جمال عبد الباقي واصف, "**مبادئ ادارة الخطر و التأمين**" دار الكتاب الاكاديمية مصر , 2004, ص12.

3. وعرفه البعض على أنه: عدم التأكد من وقوع خسارة, و يقوم هذا التعريف على الاحتمالية و الاحتمالية تعبير رياضي قيمته تتراوح بين (صفر , الواحد).[1]

- فإذا كانت درجة الاحتمال =صفرا, فهذا يعني أن الخطر مستحيل الوقوع.
- و إذا كانت درجت الاحتمال=1, فهذا يعني أن الخطر مؤكد الحدوث.
- أما إذا كانت درجة الاحتمال أكبر من الصفر وأقل من الواحد, فهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث.
- أن التعريف السابق حصر الخطر في الخسارة , فوقوع الخطر يعني وقوع الخسارة ووقوع هذه الأخيرة دليل على وجود الخطر, ولكن هذا التعريف لم يوضع نوع الخسارة أن كانت مادية أو معنوية.

4. كذلك يمكن تعريف الخطر على أنه :"الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع حادث معين حيث يضيف هذا التعريف عبارة " الدخل أو الثروة "، دلالة على أن الخسارة المحتملة تشمل أكثر الأشخاص أو الممتلكات أو أي شكل من أشكال الثروة .[2]

الفرع الثالث :أشكال المخاطر

يتم تصنيف الخطر إلى عدة تصنيفات كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] – د.شقيري نوري موسى, د.محمود ابراهيم نور, د.وسيم محمد الحداد, د.سوزان سمير ذيب "**أدارة المخاطر**", دار المسيرة للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, عمان الأردن,2012 ,ص 25.

[2] – د.أسامة عزمي سلام, د.شقيري نوري موسى, "**ادارة الخطر و التأمين**", دار حامد للنشر و التوزيع,عمان,2007,ص22

الشكل رقم (I-01): أشكال المخاطر

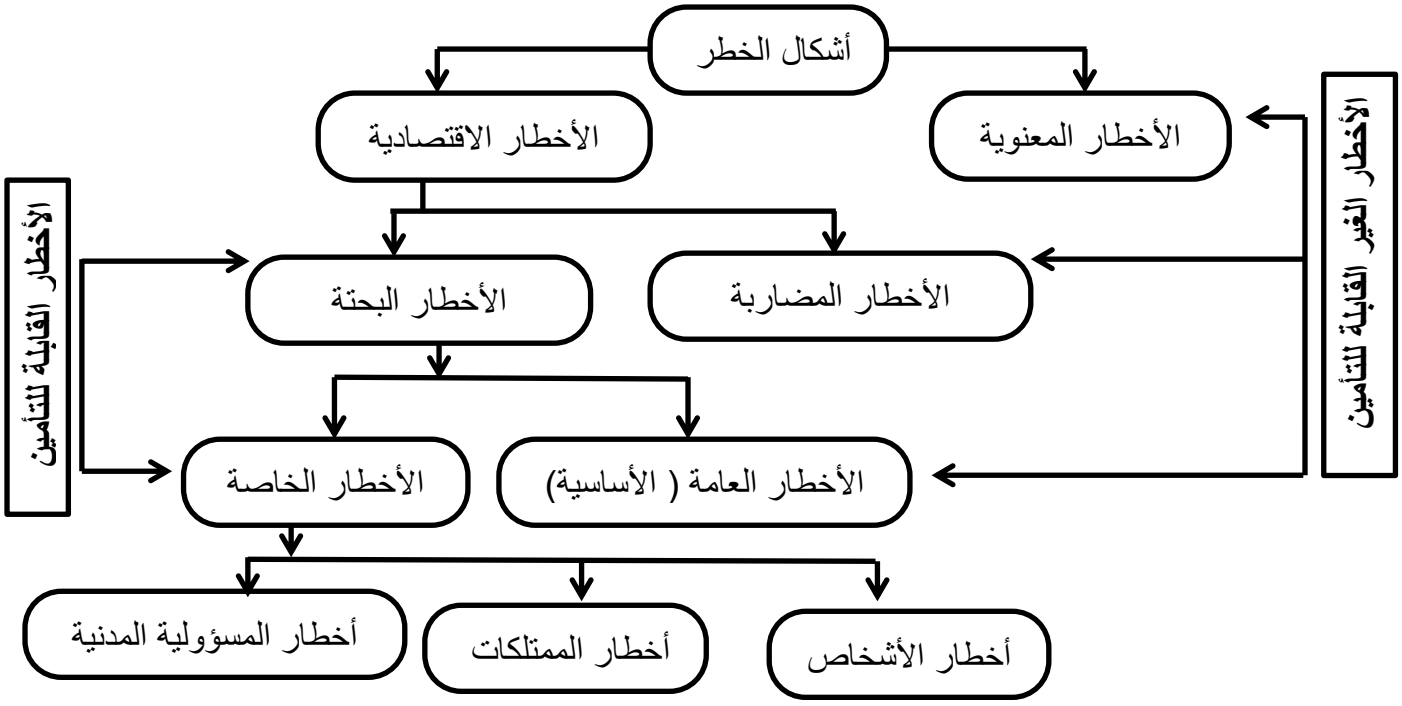

المصدر : د.حربي محمد عريقات, د.سعيد جمعة عقل, "التأمين وادارة المخاطر" ,دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, الأردن ,عمان,2008,ص19.

التصنيف على أساس أخطار اقتصادية وغير الاقتصادية (معنوية)[1]

1. الأخطار المعنوية (غير الاقتصادية) Non Economic Risks

هي التي تتعلق بالنواحي الاجتماعية للأشخاص ولا تؤثر على النواحي الاقتصادية أو المالية لهم ويكون ناتج تحقق مسبباتها في صورة حادث خسائر معنوية لا يمكن تقييمها ماديا .

وهذه الأخطار يكون ناتج تحقق مسبباتها معنوية بحتة وتؤثر بأي حال على النواحي المالية والاقتصادية المتعلقة بهم وينصب أثرها على الحالة المعنوية والنفسية للشخص الذي يتحمل هذا الخطر. وهذا النوع من الأخطار لا يهتم بها علم الخطر والتأمين حيث يختص بدراستها العلوم الفلسفية والاجتماعية والنفسية.

[1] – د.حربي محمد عريقات, د.سعيد جمعة عقل، مرجع سابق ص 20 –23

2. الأخطار الاقتصادية Economic Risks

هي تلك الأخطار التي يكون ناتج تحقق مسبباتها في صورة حادث خسائر مالية. وتظهر هذه الأخطار واضحة بالنسبة لخطر الوفاة المرتبط بفقدان الدخل وبالنسبة لخطر الحريق المرتبط بفقدان الأصل (الممتلكات) وما إلى ذلك من أخطار متعددة. وتنقسم الأخطار الاقتصادية إلى قسمين.

أ- الأخطار التجارية (المضاربة) Speculative Risks

هي تلك الأخطار التي قد ينتج عنها ربح أو خسارة، فإذا قام أحد الأشخاص بالمتاجرة في الأسواق المالية، فإنه معرض للربح إذا ارتفعت أسعار الأسهم، ومعرض للخسارة إذا انخفضت أسعار تلك الأسهم، ومن أمثلة أخطار المضاربة أيضا الاستثمار والإنتاج أو اخطار المقامرة . وهذه الأخطار يتسبب بها الانسان بمحض اختياره.

ب-الاخطار البحتة (الصافية) Pure Risks

هي تلك الأخطار التي تكون نتيجتها خسارة مالية فقط وعدم تحقيق الربح كما هو في أخطار المضاربة. فالنتيجة المحتملة لمثل هذه الأخطار قد تكون نتيجة سلبية أي خسارة أو تكون نتيجة متعادلة أي عدم وجود خسارة. ومن الأمثلة على الأخطار الصافية، الوفاة المبكرة أو العجز الدائم، أو هلاك الممتلكات بسبب حريق...

وعادة ما تنتج مثل هذه الأخطار عن ظواهر الطبيعية أو عامة، لا قدرة للإنسان على منع تحققها أو تجنب الخسارة التي تنتج عنها.

تصنيف الأخطار البحتة إلى الأخطار العامة والخاصة:

- **الأخطار العامة (الأساسية) Fundamental Risks**

إن الأخطار العامة هي تلك الأخطار التي تؤثر على اقتصاد البلد بشكل عام أو على مجموعات كبيرة من الاشخاص في المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك نسب التضخم المرتفعة أو البطالة أو الحرب، كما أن الكوارث الطبيعية تعتبر من الأخطار العامة المهمة، ومن الأمثلة على ذلك الزلازل و الأعاصير... ، التي ينتج عنها خسائر كبيرة تؤثر على اقتصاد البلد، وعادة ترفض شركات التأمين عن تغطية هذا النوع من الأخطار.

- **الأخطار الخاصة البحتة Particular Risks**

هي تلك الأخطار التي تؤثر أو تصيب شخص أو مجموعة قليلة من الأفراد في المجتمع في آن واحد ومن أمثلة هذه الأخطار أخطار الوفاة والعجز والمرض وأخطار المسؤولية المدنية، وأخطار الحريق... .

إن مثل هذه الأخطار تؤثر على أفراد محددين كصاحب السيارة التي سرقت، أو صاحب المتجر الذي تعرض للحريق.

وتنقسم الأخطار الخاصة إلى الأنواع التالية :

❖ **أخطار الاشخاص :**

هي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضع التأثير هو الشخص الطبيعي سواء في دخله أو حياته أو صحته مثل أخطار الوفاة والمرض والإصابات البدنية والشيخوخة والبطالة.

❖ **أخطار الممتلكات :**

هي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضع التأثير هو الممتلكات سوآءا كانت في صورتها الثابتة أو المنقولة، ومنها الحريق والسرقة والكسر والضياع والغرق والإخلاس وغيرها من الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات والتي إذا تحققت في صورة حادث فإنه يترتب عليها خسائر كلية أو الجزئية في تلك الممتلكات، حيث ينتج عنها فناء تلك الممتلكات أو نقص في قيمتها. وعلى ذلك، فإن هذه الأخطار هي أخطار لو حدثت تصيب الفرد نفسه بصفة مباشرة وينتج عنها خسارة مادية نتيجة لهلاك الأصل أو تلفه أو نقل دخله، أو نقص القدرة على استخدام الأصل بكفاءة عالية.

❖ **أخطار المسؤولية المدنية :**

هي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث، فإنها تصيب مسؤولية الشخص المدنية أمام القانون تجاه الغير عما قد يصيبهم في أشخاصهم أو في ممتلكاتهم مما يترتب عليه التزامه بتعويض من وقع عليه الضرر، وذلك بما يقضي به القانون، ومن هذه الأخطار مسؤولية صاحب العمل تجاه عماله ومسؤولية المقاولين تجاه العمال وتجاه الغير من المارة والجيران، ومسؤولية الأطباء تجاه مرضاهم، ومسؤولية السائق أو مالك المركبة تجاه المنشأة وممتلكات الغير.

التصنيف على أساس أخطار قابلة للتأمين وغير قابلة للتأمين:

1. **الأخطار غير قابلة للتأمين Non Insurable Risks**

وهي تلك الأخطار التي ترفض شركات التأمين تغطية مثل هذه الأخطار وتشمل الأخطار المعنوية وأخطار المضاربة والأخطار العامة.

2. **الأخطار القابلة للتأمين Insurable Risks**

تقوم شركات التأمين بتأمين الأخطار البحتة ـ الخاصة أي تلك الأخطار التي ينتج عنها خسارة فقط علما بأن جميع الأخطار البحتة ليست قابلة للتأمين بصورة عشوائية.

المطلب الثاني: مصطلحات لها علاقة بالخطر

حتى يتضح لنا معنى الخطر هناك مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الخطر ونذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم مسبب أو مصدر الخطر

وهو المصدر الأساسي لوجود الخطر ،أي المسبب الرئيسي للخسارة المحتملة ،وهي متعددة ومتنوعة فسبب الحري أو الشعلة هو المسبب في حالة حدوث حادث الحريق، والسرقة هي المسبب في حالة خطر السرقة كما أن الإهمال هو المسبب أو المصدر في حالة خطر المسؤولية المدنية .[1]

ومنه يمكن تعريف مسبب الخطر على أنه :"مجموعة من الظواهر الطبيعية أو العامة التي تؤثر تأثيرا مباشر أو غير مباشر في نتيجة قرارات الأشخاص" [2] ويقصد بالظواهر الطبيعية؛ ما هو من صنع الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والوفاة الطبيعية، وكذا كل ما يحدث في حياة الإنسان من حروب وسرقة ومظاهرات وغيرها. ويمكن تصنيف مسببات الخطر إلى :

1. **مسببات الخطر الطبيعية :**

وتتمثل في تلك العوامل التي تنتج عن وجود الظواهر الطبيعية التي تحيط بالشخص والتي لا شأن للإنسان في وجودها .

2. **مسببات الخطر الشخصية :**

وهي تلك العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير عليها بقصد أو دون قصد، وعادة ما يكون السبب الرئيسي من تدخل الإنسان هو السعي وراء النفع والفائدة التي تعود عليه أو على طرف معين، ويمكن تصنيفه إلى قسمين هما :

أ. **مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية :**

وهي مجموعة العوامل التي يتسبب في وجودها الإنسان ولكن دون تعمد وتؤدي إلى تكرار تحقق الظاهرة الطبيعية، مما يزيد من درجة الخطورة.[3]

---

[1] – د.حربي محمد عريقات, د .سعيد جمعة عقل مرجع سبق ذكره, ص12.

[2] – د.محمد توفيق البلقيني, د .جمال عبد الباقي واصف, مرجع سبق ذكره, ص18.

[3] – بوزيدي لمجد, مرجع سابق ذكره,ص86.

ب. مسببات الخطر شخصية إرادية :

وهي مجموعة العوامل التي يتدخل الإنسان و بقصد و تعمد في وجودها والتي تؤدي إلى زيادة معدل تكرارها وتزيد من حجم الخسارة المترتبة عليها، وعلى متخذ القرار أخذ الحيطة والحذر ومحاولة التخفيف من حدة الخطر وبالتالي التقليل من حجم الخسارة .

الفرع الثاني : مفهوم الحادث

الحادث هو التحقق المادي الملموس لمسبب الخطر، فحادث الحريق مثلا يشير إلى تحقق الحريق فعلا ومعني ذلك أن لفظ "الحريق"؛ يعني أنه مسبب خطر، أما لفظ "حادث الحريق"؛ يعني تحقق الحريق فعلا. ومعنى ذلك أن "الحريق" قبل الوقوع هو: مسبب الخطر وبعد الوقوع هو "حادث" وناتج الحادث هو الخسارة [1].

ويمكن تقسيم الحوادث إلى:

1. **حوادث شخصية:**

هي الحوادث التي يكون فيها موضوع الخطر هو الشخص الطبيعي أي الإنسان ،مثل المرض, العجز, الإصابات البدنية.....الخ . [2]

2. **حوادث الممتلكات والمسؤولية**

هي الحوادث التي يكون فيها موضوع الخطر هي ممتلكات الشخص أو مسؤوليته المدنية تجاه الآخرين في ممتلكاتهم أو في أنفسهم ،ومن أمثلتها حوادث السرقة أو الحريق ومن حوادث المسؤولية المدنية مسؤولية رب العمل تجاه العمال العاملين تحت إمرته عما قد يلحق بهم من إصابات عمل أثناء تأدية العمل، فهو المسؤول عنهم بما يقضي به القانون. [3]

الفرع الثالث : مفهوم الخسارة

في أغلب الأحيان ينتج عن تحقق الخطر في صورة حادث خسائر حقيقية في المداخيل أو الممتلكات أو كلاهما، فعلى سبيل المثال إذا تحقق حادث الحريق في أحد المصانع ، فإنه يترتب على ذلك فناء المصنع وزواله أو نقص في قيمته وهذا النقص أو الفناء يطلق عليه لفظ "الخسارة".

ومنه فإن مفهوم الخسارة هو: النقص الكلي أو الجزئي في قيمة الممتلكات أو الأشياء نتيجة لوقوع حادث معين للأشخاص أو الممتلكات [4].

---

[1] – د.محمد توفيق البلقيني, د.جمال عبد الواصف ,مرجع سبق ذكره,ص21.

[2] – د.محمد توفيق البلقيني, د.جمال عبد الواصف ,مرجع سبق ذكره,ص21

[3] – بوزيدي لمجد , مرجع سبق ذكره , ص87.

[4] – د.محمد توفيق البلقيني, د.جمال عبد الواصف ,مرجع سبق ذكره,ص23.

وعليه إما أن تكون الخسارة كلية ويترتب عليها فناء الشيء تماما أو زوال الدخل, أو جزئية ويترتب عليها نقص في قيمة الشيء أو انخفاض في الدخل.

والشكل التالي يبين العناصر الثلاثة التي تدخل في تكوين وحدوث الخطر وهو ما يسمى: " بسلسلة الخطر".

الشكل رقم (I-02) : سلسلة الخطر

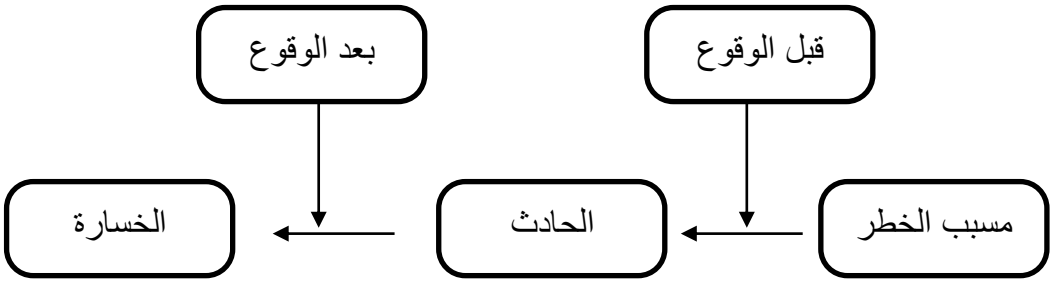

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال هذا الشكل نجد أن الخطر يمر بثلاث مراحل أساسية هي: إذا توفر مسبب الخطر سوف يتحقق الحادث وينجم عنه خسائر تمس الشيء الذي كان مع رض للخطر، إما بزواله أو نقص في قيمته.

المطلب الثالث : العوامل المساعدة لحدوث الخطر

وهي العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع الخطر أو تزيد من احتمال وقوع الخسارة و أيضا يمكن أن تزيد من حجم الخسارة المادية المتوقعة الناتجة عن مسبب خطر معين أو كلاهما معا، فمثلا تكديس المخزون السلعي في مخزن واحد يعتبر عاملا مساعدا لزيادة حجم الخسارة المادية الناتجة عن وقوع حادث الحريق، أما إذا كان هناك بناء أو مصنع بجانب مركز للإطفاء يقلل من حجم الخسارة المحتملة وذلك بعكس إقامة ذلك المبنى أو المصنع بجانب محطة وقود .[1]

[1] – د.أسامة عزمي سلام, د.شقيري نوري موسى,مرجع سابق ,ص31.

ويمكن تقسيم هذه العوامل المساعدة للخطر إلى ثلاثة أقسام:

الفرع الأول : العوامل الموضوعية أو المادية

وتتكون من خصائص الشيء موضوع الخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخسارة أو تزيد من حجم الخسارة المادية أو كلاهما معا، ومن أمثلة ذلك: في حالة الحريق كمسبب خطر نجد أن نوع أو طبيعة البناء ،وموقع البناء، وطبيعة شغل المبنى كلها عوامل مساعدة لحدوث خطر الحريق.

ونقصد بعوامل مساعدة هنا أنها عوامل مساعدة سلبية أو ايجابية، فمثلا المبنى المستخدم في صناعة المواد الكيماوية يعد عامل مساعد سلبي يزيد من احتمال وقوع الحريق بالمبنى ويزيد من حجم الخسارة المادية أو كلاهما معا.

الفرع الثاني: العوامل الأخلاقية (الإرادية و أللاإرادية)

وهي العوامل التي تساعد في زيادة أو نقص احتمال وقوع الخطر أو في التحكم في حجم الخسارة المادية المتوقعة نتيجة لبعض الصفات الشخصية الأخلاقية المرتبطة بالشخص نفسه [1] وهي قد تكون متعمدة مثل الغش والخيانة، مما يؤدي إلى وقوع الخطر وتقع بتصرف ينطوي على سوء نية من مرتكبها ،وقد تقع بحسن نية ولا تنطوي على تعمد في ارتكابها أي أن هذه العوامل الأخلاقية تتوقف على إرادة الإنسان وما سوف يجنيه من فعله.

الفرع الثالث: العوامل الطبيعية

هي العوامل التي تزيد من احتمال وقوع الخطر بأنواعه المختلفة وذلك نتيجة لوقوع أو حدوث ظاهرة طبيعية، السمة الرئيسية فيها هو الدمار والتخريب كوقوع الفيضانات والبراكين والزلازل والأعاصير والعواصف الكبيرة ، فمثلا إنشاء أحد المباني الكبرى التجارية في مناطق زلزالية يكون عرض أكثر إلى درجة كبيرة لوقوع خطر الانهيار بالتالي فإن خطر الزلازل ومختلف الظواهر الطبيعية خارجة عن إرادة الإنسان ولا يستطيع التحكم فيها وحتى التأثير فيها، ولكنه يحاول أن يحتاط منها ويستعد لمواجهته . [2]

[1] – د.محمود مختار الهناسي, **مبادئ الخطر والتأمين**, الدار الجامعية الاسكندرية , 2001 ,ص 14

[2] – د.محمود مختار الهناسي, مرجع سابق ذكره, ص 14

الفرع الرابع: الشروط الواجب توفرها في الخطر حتى يمكن التأمين ضده [1]:

1. أن يكون الخطر محتمل الحدوث:(الاحتمالية)

ويقضى هذا الشرط أن يكون الخطر احتمالي الوقوع, بمعنى أن لا يكون مستحيل الوقوع وأن لا يكون مؤكد الوقوع, فإذا كان مؤكد الوقوع فان شركات التأمين لن تقبل بالتأمين ضد هذا الخطر. كما أن تكاليف التأمين تصبح أكبر من حجم الخسائر الناتجة عن تحققه, وإذا كان مستحيل الوقوع فانه لا توجد حاجة للتأمين ضده.

مع ملاحظة أن الاحتمالية هنا قد تنصب على وقت وقوع الخطر وليس على الخطر نفسه, فمثلا خطر الوفاة يعتبر خطر مؤكد الحدوث لأي شخص منا ولكنه خطر غير مؤكد من حيث تاريخ الحدوث ولذلك يمكن التأمين ضد خسائر خطر الوفاة.

2. أن تتوفر مجموعة كبيرة متشابهة من الوحدات المعرضة للخطر

ويقضي هذا الشرط بوجوب توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر , وذلك لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة والذي من خلاله يمكن تقريب النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة, أي يكون التنبؤ بالخسائر المالية المتوقعة دقيقا ومن ثم يكون القسط المحسوب موضوعي وعلى أساس علمي سليم.

3. أن يقع الخطر عرضيا وغير مقصود

ويقضي هذا الشرط بأن لا يكون تحقق الخطر المؤمن منه, نتيجة لعمل إرادي بحث من جانب المؤمن له أو المستفيد من التامين, أن أنه يشتط لصحة التأمين هنا أن يكون الخطر المؤمن منه عرضيا وغير متصل بإرادة المستأمن أو المستفيد من التأمين, أي أن التأمين هنا لا يغطي الخسارة المعتمدة لأن هذا الفعل المعتمد ليس حدثا وقع بصورة عشوائية .

4. أن تكون الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر مادية

من المعروف أن عقد التأمين من عقود التعويض, أي أن المستأمن يقوم بدفع قسط التأمين مقدما على أن يقوم المؤمن بتغطية الخطر, فإذا تحقق خطر المؤمن منه, قام المؤمن بدفع التعويض المستحق إلى المستأمن والمتمثل في الخسارة المادية التي لحقت به, من هنا كانت أهمية مادية الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر, أما إذا كان ناتج الخطر خسارة نفسية أو معنوية فأنه لا يمكن تقديرها ماليا وبالتالي لا يمكن التأمين على الأخطار المعنوية.

5. أن يكون بالإمكان قياس الخطر كميا

ويقضي هذا الشرط بأنه قبول التأمين على خطر ما يجب أن يكون هذا الأخير قابلا للقياس الكمي حيث يكون بالإمكان مقدما تقديم حجم الخسائر المالية المتوقعة إذا ما تحقق الخطر في صورة حادث.

[1] – د.حربي محمد عريقات, د.سعيد جمعة عقل, مرجع سابق ذكره ص23–24

ويمكن تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة مستقبلا بدقة وبطريقة إحصائية تعتمد على الخبرة الماضية لتحقق نفس الخطر وكذلك حساب الأقساط الكافية والعادلة لتغطيته تأمينيا.

6. أن لا يكون الخطر مركزا أو عاما

وينطوي هذا الشرط تحت عدم قبول التأمين على الأخطار المركزة جغرافيا أو ماليا لأن تحقق حدوث هذا الخطر يؤدي إلى خسائر مالية فادحة ومن الحجم الهائل, لأن التركيز الجغرافي يؤدي إلى زيادة الحوادث, كما أن التركيز المالي يؤدي إلى زيادة حدة الخسارة للحادث الواحد. وألا يكون من الأخطار العامة التي تصيب نتائج تحققها جماعات كبيرة جدا من الأفراد في نفس الوقت وذلك في نفس الوقت مثل أخطار الزلازل والبراكين والصواعق والفيضانات والحروب والثورات والكساد الاقتصادي وذلك نظرا لفداحة الخسائر التي تنجم عن تحققها.

الفرع الخامس: قياس الخطر

هناك حالتين لقياس الخطر من وجهة نظر الفرد أو المنشأة ومن وجهة نظر شركة التأمين [1].

1. الحالة الأولى: قياس الخطر من وجهة نظر الفرد أو المنشأة العادية

يتأثر حجم الخسارة المادية المحتملة باعتبارها مقياسا للخطر بثلاثة عناصر أساسية نذكرها كما يلي:

أ. القيمة المعرضة للخطر:(Value Risk)

إن القيمة المعرضة للخطر تمثل الحد الأقصى للخسارة التي يمكن أن تحدث للشيء موضوع الخطر فيما تحقق في صورة حادث. والملاحظ أن هناك علاقة طردية بين القيمة المعرضة وبين قيمة الخطر والعكس صحيح أيضا وسنرمز للقيمة المعرضة للخطر بالرمز (V).

مثال:

في حالة خطر الحريق قد تبلغ القيمة الكاملة لعقار معين 50 ألف دينار أردني بينما تتحدد القيمة المعرضة للخطر بحوالي 30 ألف دينار أردني فقط, نتيجة استنزال قيمة الأرض والأساسات لعدم تعرضها لمثل هذا الخطر, أما بالنسبة لخطر السرقة فلا ينتظر أن تتم سرقة كافة محتويات المنزل أو المتجر حيث أن هناك بعض المحتويات الثقيلة أو المثبتة التي يستحيل نقلها فبالتالي من المنطقي أن تقدر القيمة المعرضة للخطر بأقل من قيمة كافة المحتويات في العقار المعني. فكلما زادت قيمة المعرضة للخطر A زاد حجم الخسارة المادية المحتملة (الخطر) والعكس مادام أن العلاقة بين القيمة المعرضة للخطر وحجم الخسارة المادية هي علاقة طردية.

ب. **معدل الخسارة: (Loss Ratio)**

[1] – د.حربي محمد عريقات, د.سعيد جمعة عقل , مرجع سبق ذكره, ص28-33

يشير هذا المعدل إلى قيمة الخسارة المعرض لها مبلغ دينار واحد خلال فترة زمنية واحدة وعادة ما تكون سنة, ويعتمد حساب هذا المعدل على الخبرة السابقة للأفراد أو المنشآت في مجال ما أومن خبرة وحدات متشابهة أخرى في نفس المجال.

معدل الخسارة (L) = احتمال وقوع الحادث × متوسط الخسارة الناتجة

$$\mathbf{L} = \frac{\text{عدد الوحدات التي تعرضت فعليا للخطر}}{\text{عدد الوحدات المعرضة للخطر}} \times \frac{\text{متوسط الخسارة بالوحدة التي تحقق فعلا الحادث بهم}}{\text{متوسط قيمة الوحدة المعرضة للخطر}}$$

وسنوضح كيفية تقدير الخسارة في المثال التالي:

مثال: لنفترض في كل سنة أن من كل 10000 منزل متشابهة في النواحي يحدث بها 500 حادث حريق في العام الواحد, كما بلغت قيمة الخسائر المترتبة عن الحرائق التي تحققت مليون دينار في المتوسط للحادث الواحد مع العلم أن قيمة كل منزل عند تحقق سبب الخطر قدرت ب 50 ألف دينار. وعليه بناء على البيانات السابقة فإننا ألان يمكن أن نحيب معدل الخسارة (L) وفقا للمعادلة السابقة كما يلي :

$$L = 500/10000 \times 2000/50000.$$

$$=5\% \times 4\%$$

$$=0.002$$

$$=0.2\%(\text{في الألف})$$

أي أنه تحدث في المتوسط خسارة بسبب الحريق قدرها (2) دينار لكل (1000) دينار معرض للخطر.

ت. عدد الوحدات المعرضة للخطر ويرمز لها بالرمز(N)

هناك علاقة عكسية بين عدد الوحدات المعرضة للخطر وبين حجم الخسارة المادية المحتملة (الخطر), أي أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر (L) كلما قلت قيمة الخطر (H) والعكس صحيح, والسبب في ذلك أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر كلما أمكن كان تطبيق قانون الأعداد الكبيرة ويكون معدل الخسارة المتوقعة قريب جدا أو معادل لمعدل الخسارة الفعلية أو الحقيقية.

ومع تحديدنا للعناصر الثلاثة للخطر: القيمة المعرضة للخطر(V) وعدد الوحدات المعرضة للخطر (N)ومعدل الخسارة (L) وإذا رمزنا لأقصى خسارة مادية متوقعة (قيمة الخطر) بالرمز (H) نجد أن قيمة الخطر دالة في المتغيرات الثلاثة السالفة الذكر.

وتحسب قيمة الخطر (H) حسب المعادلة التالية:

$$H(N) = V(1 + L(\sqrt{(N-1)})/(\sqrt{N})$$

وبتطبيقنا للمثال التالي سنتعرف بالأرقام كيف يتم حساب أقصى خسارة مادية ممكنة يمكن إن تواجه شركة ما.

مثال:

بفرض أن إحدى شركات التجارة الدولية للأدوات المنزلية والاستهلاكية تمتلك مئة فرع متشابه موزعة على جميع محافظات دولة ما, مع العلم أن متوسط قيمة البضاعة والأثاث الموزعة كل فرع تبلغ 100ألف دينار , بينما قدرت القيمة المعرضة للخطر الحريق لكل منها ب 80ألف دينار وإذا علمنا أن معدل الخسارة لحادث الحريق في هذا المجال من النشاط قدر ب 0.2 % بالألف.

فحسب قيمة أقصى خسارة مادية ممكنة تواجه هذه الشركة في العام القادم بسبب خطر الحريق .

الحل:

عدد الوحدات المعرضة للخطر (N) =100وحدة.
مجموع القيم المعرضة لخطر الحريق (V) =8000 ×100=8,000,000 دينار.
معدل الخسارة المتوقعة لخطر الحريق (L) =0.002

$$H\ (N) = V(1 + (L\sqrt{(n-1)}))/\sqrt{n}$$
$$H\ (100) = 8000000\ \ (1 + 0.002(\sqrt{(100-1)}))/(\sqrt{100})\ .$$
$$= 814400\ da$$

وهي أقصى خسارة مادية ممكنة تتعرض لها هذا الشركة بسبب خطر الحريق في العام المقبل.

2. الحالة الثانية: قياس الخطر من وجهة نظر شركة التأمين

يختلف قياس الخطر من وجهة نظر شركة التأمين عن ما هو عليه من حيث التطبيق والفهم عند الفرد أو المنشأة العادية و ذلك لأن مضمون الخطر بالنسبة لشركة التأمين هو الفرق بين الخسارة المتوقعة التي على أساسها تم حساب قسط الأمين الصافي والخسارة الفعلية التي تلتزم شركة التأمين بدفعها لحملة وثائق التامين التي لحقت بهم حوادث الأخطار المؤمن عليها.

$$\text{معدل الخسارة (L)} = \frac{\text{مجموع المبالغ المحققة فعلا}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}}$$

ويمكن حساب أقصى خسارة مادية ممكنة بالنسبة لشركات التأمين باستخدام المعادلة التالية:

$$H(N) = V \times \left[\frac{1-L}{\sqrt{N}} \right]$$

مثال:

بفرض أن إحدى شركات التأمين قامت بإصدار (6400) وثيقة تأمين من خطر السرقة في عام معين على عدد كبير من المنازل المتفرقة, فإذا علم أن متوسط معدل خسارة السرقة طبقا لخبرات الشركة في هذا الفرع بلغ (0.005) بينما بلغ مبلغ متوسط التأمين للوثيقة الواحدة (5000) دينار, جد قيمة أقصى خسارة مادية محتملة تتعرض لها شركة التأمين في هذا الفرع من فروع التأمين خلال العام القادم.

وحيث أن معدل الخسارة (L) =0.005

وعدد الوحدات المعرضة للخطر (N) (عدد وثائق التأمين) =6400 وثيقة.

القيمة المعرضة للخطر (V) =6400×5000=32000000 دينار.

الخطر بالنسبة لشركة التأمين= (H(N= V ×[$\frac{1-L}{\sqrt{N}}$]

$$H(6400) = 32000000 \times \left[\frac{1-0.005}{\sqrt{6400}} \right]$$

=32000000 ×0.0124375.

=398000 دينار.

وما نريد أن نوضحه أن الفرق بين قيمة الخسارة الفعلية وقيمة الخسائر المتوقعة يقل كلما زادت عدد وحدات المؤمن عليها، هذا بفرض بقاء العناصر الأخرى ثابتة– ويمكن إيضاح ذلك في المثال التالي:

ففي المثال السابق بفرض أن:

1– معدل الخسارة (L) =0.005.

2– مجموع القيم المعرضة للخطر (V) (مبالغ التأمين)=32000000دينار

3– عدد الوحدات المعرضة للخطر (N) (عدد وثائق التأمين) = 8100 وثيقة.

$$\text{الخطر بالنسبة للمؤمن} = V\left[\frac{1-L}{\sqrt{N}}\right]$$

$$H(8100) = \left[\frac{1-0.005}{\sqrt{8100}}\right]\times 32000000$$

=32000000 ×0.0110556=353778دينار.

أي أن قيمة الخطر بالنسبة لشركة التأمين انخفضت من 398000دينارا إلى 353778 فقط. ذلك نتيجة ارتفاع عدد الوحدات المعرضة للخطر من 6400الى 8100 وثيقة تأمين.

المبحث الثاني : المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر

تعتبر إدارة الخطر الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي شركة , وتتمثل في الاجراءات التي تتبعها الشركات شكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطها، من خلال تحليل وتصنيف المخاطر التي تواجه الشركة ثم حساب احتمال تحقّق هذه المخاطر وحساب حجم الخسائر المتوقّعة في حال وقوعها، ثم اختيار أفضل الوسائل لمواجهة هذه المخاطر والحد من آثارها من أجل خفض القيمة المعرّضة لخطر، ورفع معدّ لات أدائها وتحسين نتائج أعمالها، ودعم مركزها المالي ، وذلك من خلال دعم وتقوية أنظمتها الرقابية الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: مفهوم و نشأة إدارة المخاطر .

لقد تعددت واختلفت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر وذلك نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها وكذا لارتباطها بمفاهيم أخرى كالتأمين وغيره ، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أشكال.

الفرع الأول: تاريخ ونشأة إدارة المخاطر

إن الاستخدام العام لإدارة المخاطر بدا في أوائل الخمسينيات ، وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح مجلة "هارفز بيزنس ريفيو "1956 , حيث طرح المؤلف ما بدا في ذلك الحين أنه فكرة جديدة وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن "إدارة" مخاطر المنظمة البحثة [1] . كما كان أول ظهور لإدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والقضائية ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي : البنوك التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرق أنجع لإدارة المخاطر تمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها [2].

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار , ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بان إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة ,في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين . بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر و رغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر),إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين.

[1] . د.طارق عبد العال حماد، "**إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**"، كلية التجارة، عين الشمس، الدار الجامعية،الاسكندرية،2007،ص46.

[2] – أ.عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره،ص.25

وكان مدير التامين ينظر للتأمين على انه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على انه الاستثناء لهذه القاعدة. وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الو.م.أ.

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى ,وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والت أمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر ,بالإضافة إلى ذلك قام معهد التامين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر". لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه [1].

الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

يمكن تعريفها على أنها:

1- . يرى " هاينز " أن إدارة المخاطر هي " : الوظيفة الرئيسية التي تهتم باكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه [2]"
2- وتعرف أيضا على أنها :" الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وتصنيفها وقياسها ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة "[3]
3- وينظر إليها أنها : "تقليل الآثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها "[4].
4- وتعرف ايضا :"إدارة المخاطر عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد ,تحليل الاستجابة ومتابعة المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة".

[1] – د.طارق حماد عبد العال ,**إدارة المخاطر**, مرجع سابق ذكره ص50.

[2] – د.أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره،ص41

[3] – د.ممدوح حمزة أحمد "**إدارة الخطر و التأمين** " (القاهرة ,دار الثقافة العربية, 1997) ص 139

[4] – د.طارق مفلح مجعة أبو حجر" **القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية**" أطروحة دكتوراه جامعة قناة السويس ,2014 ص73

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكننا إعطاء لإدارة المخاطر مفهوما شاملا وهو :إدارة المخاطر هي عبارة عن أسلوب علمي يقوم بقياس أو تحديد أو تقييم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة للتعامل معه. أو يمكن أن تتعرض له المؤسسة في المستقبل ومن ثم تطوير الاستراتيجيات اللازمة.

المطلب الثاني : المفاهيم المتداخلة مع إدارة المخاطر

إن المتأمل لمفهوم إدارة المخاطر يتبادر لذهنه العديد من المصطلحات الأخرى التي لها علاقة بهذا المفهوم وتوقعه في حيرة من أمره اتجاه التفرقة بين هاته المصطلحات من حيث المعنى والمحتوى كون أن مصطلح المخاطرة تتقاطع فيها الكثير من الموضوعات ذات الصلة مع بعضها البعض والتي تستعمل في محتواها مفهوم الخطر والتي جعلت منه مكونها الرئيسي في التحليل والمعالجة ، ومن هذه المصطلحات: الأمن الصناعي، نظام الوقاية ،إدارة الأزمات.

الفرع الأول : مفهوم الأمن الصناعي.

يوجد تعاريف متعددة للأمن الصناعي منها:

1- يرجع أصل مصطلح الأمن security إلى الكلمة اللاتينية se-curus ومن cura التي تعني العناية to care وبوجه عام يعبر مصطلح الأمن إما عن التحرر من الخطر أو استعراض القوة و القدرة على الاستجابة للتهديدات أو عرقلته [1].

2- يعرف الأمن الصناعي على أنه ": العمل على تقليل الحوادث في الصناعة وتكاليف الإصابة الناتجة عنها والتي تتناسب طرديا مع عدد الحوادث والإصابات وذلك بغرض حماية العمال وزيادة الكفاءة الإنتاجية [2].

3- يعرف على أنه :" توفير ما يلزم من الشروط والمواصفات الفنية والإجراءات التنظيمية في بيئة العمل وجعلها آمنة وصحيحة .بمعنى أنه لا تقع فيها حوادث ولا تنشأ عنها إصابات عملية ، أي أنها تكفل حماية مقومات الإنتاج المادية والبشرية" [3]

من خلال كل هذا يتضح لنا أن مفهوم الأمن الصناعي يلتقي مع مفهوم إدارة المخاطر في نقاط ويختلفا في أخرى ،بالنسبة لأوجه الاشتراك بينهما هي أن "كلاها يهتمان بدراسة وتتبع المخاطر التي من شأنها أن تؤثر على سيرورة العمل ،وكذا على مختلف الأنشطة الفاعلة داخل المؤسسة"، ويختلفان في "أن الأمن الصناعي يركز أكثر على الأخطار الناتجة عن المحيط الداخلي وما تعلق منه بالعمليات التشغيلية المرتبطة بالإنتاج

[1] – د.إدوارد، د.برودزيكس، ترجمة أحمد المغربي، "**إدارة المخاطر وأزمات وأمن**"، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2008،ص72.

[2] – د.فوزي شعبان مدكور،"**إدارة الصيانة وامن الصناعي**"، منشورات كلية التجارة،القاهرة،1997،ص144 .

[3] – د. د.فوزي شعبان مدكور، مرجع سبق ذكره، ص 144

وعلاقته بالعنصر البشري من خلال العمل على تقليل الحد الأدنى للمخاطر المرتبطة بحوادث العمل مثلا ،أما عن إدارة المخاطر فهي ترتكز على تحليل المخاطر المرتبطة بعوامل البيئة الداخلية والخارجية معا ".

الفرع الثاني : مفهوم نظام الوقاية .

يمكننا تناول جملة من التعاريف المرتبطة بمفهوم نظام الوقاية وأهمها :

1- "هو نظام يهدف إلى توفير ما يلزم من الشروط والمواصفات الفنية والإجراءات التنظيمية في بيئة العمل لجعلها صحية وأكثر أمنا ، حتى لا تقع فيها حوادث وإصابات فنية وذلك بقصد حماية مقومات الإنتاج البشرية والمادية" [1].

2- كما ينظر إليه على أنه :" كل الإجراءات التي تتخذ لمنع أو التقليل من حوادث العمل والأمراض المهنية كما يقدم جميع وسائل الوقاية ويوفر الظروف المناسبة للعمل"[2] .

إن نظام الوقاية الفعال هو الذي يعتمد على تفعيل دعائمه الإنسانية والمادية قصد سد الثغرات التي تكون سببا لتكرار الحوادث في المؤسسة ،أي معالجة واحترام الشروط الفنية والإجراءات العملية ، بغية منع السلوكيات والتصرفات الإنسانية والظروف البيئية غير المأمونة، حيث يعمل هذا النظام على تحقيق جملة من الأهداف منها[3]:

أ. حماية العنصر البشري: من خلال توفير مجموعة الشروط والوسائل التي تجعل العمال في مأمن من أخطار وحوادث العمل.

ب. حماية عناصر الإنتاج المادية من الأهداف الرئيسية لعمل نظام الوقاية، وكذا حمايتها وصيانتها للآلات و التجهيزات والمرافق والمباني والمنتوجات من كل أنواع التلف والضرر.

ت. إضافة إلى المكاسب المادية التي يمكن أن تحققها الوقاية من الحوادث، توجد هناك أهداف أخرى غير بارزة بشكل واضح لها أثرها على الأرباح وعلى قدرة المؤسسة على النمو والبقاء.

ث. باعتبار أن نظام الوقاية هو أحد الأنظمة الفرعية للأمن الصناعي، فإن كل ما قيل عن علاقة الأمن الصناعي بإدارة المخاطر هو نفسه ينطبق على نظام الوقاية إلا أن نظام الوقاية نظام عملي أكثر منه نظري.

[1] – بوزيدي لمجد، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

[2] – بوزيدي لمجد، مرجع سبق ذكره، ص 101

[3] – أ.لطيفة عبدلي , مرجع سبق ذكره ص 30

الفرع الثالث : مفهوم إدارة الأزمات

تكون المؤسسة أسيرة سلسلة من الأزمات بسبب سوء التخطيط وعدم العناية بالتوقع وأيضا انخفاض فعالية المواجهة وبالتالي فان المؤسسة لا تختار ما تفعله ،وإنما يفرض عليها ما تفعله وأولوية أمورها لا تحددها هي وإما تحددها الأزمات المتتالية وبالتالي فان المؤسسة لا تختار ما تفعله ، وإنما يفرض عليها ما تفعله وأولوية أمورها لا تحددها هي وإما تحددها الأزمات المتتالية مما يجعلها مدارة بالأزمات .

وتعرف الأزمة على أنها " : خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله ،كما أنه يهدد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام "[1]

أما إدارة الأزمات فهي تعرف على أنها ": تقدير للأمور المفاجئة وتحديد اتجاهات الحركة البديلة وتصور السيناريوهات الممكنة لتطور الأحداث ثم اتخاذ القرارات الكفيلة للسيطرة على الموقف مع الاستعداد للتغيير عند الحاجة"[2].

وللتعرف على الفرق بين إدارة الأزمة وإدارة المخاطر يتطلب ضمنيا ضرورة التفريق بين مفهومي الخطر والأزمة ، فالخطر هو مفهوم كما رأينا مرتبط أكثر بعنصر عدم التأكد ، أما الأزمة فهي مفهوم يعبر عن شيء حدث فعلا ، فنقول مثلا خطر الزلازل (أي احتمال أن يقع أو لا يقع) ولا نقول أزمة الزلازل ،كما أن الخسارة الناتجة عن الخطر هي خسارة محتملة أما في الأزمة فهي أكيدة ،أما تأثير الأزمة فهو تأثير أوسع من تأثير الخطر ، فمثلا نقول الأزمة المالية العالمية يعني أن تأثيرها مس العالم كله كما أن الخطر يعتبر من عوامل توليد الأزمات فمثلا نقول أزمة الرهن العقاري كانت ناتجة عن خطر الإفراط في منح القروض العقارية بدون ضمانات ...الخ.

المطلب الثالث : أهداف إدارة المخاطر

إن أهداف إدارة المخاطر لا تقل أهمية عن أهداف القطاعات والأقسام الأخرى في المؤسسة ، لذا نجد أن الكتاب يطرحون العديد من الأهداف لإدارة المخاطر، والهدفان الرئيسيان فيها يكونان عادة: التخفيف من تأثيرات المخاطرة وتقليل الخسائر إلى الحد الأدنى ، حيث يرى الكاتبان "مار وهايجز ".

–(meha and heges) في كتابهما "إدارة المخاطر "مفاهيم وتطبيقات ،أن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفانها إلى فئتين : "أهداف ما قبل الخسارة " و"أهداف ما بعد الخسارة" ونبرزها في الجدول التالي :

[1] – د.نائل محمد مومني، غدارة الكوارث والأزمات ، مطبعة روزنا، عمان، 2007، ص309 .

[2] – د.نائل محمد مومني، مرجع سبق ذكره، ص 310 .

الجدول رقم (I-01) :أهداف إدارة المخاطر

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
-البقاء -مواصلة النشاط . -استقرارية الأرباح . -استمرارية الأرباح . -المسؤولية الاجتماعية.	- الاقتصاد (التوفير) . - تقليل التوتر . - أداء الالتزامات المفروضة خارجيا . - المسؤولية الاجتماعية.

المصدر :طارق عبد العال حماد ،"إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره ،ص147 .

ووفقا لـ Meha and Heges فإن الغالبية العظمى من الحالات ترتبط فيها أهداف ما قبل الخسارة بالتوفير وتحاشي التوتر والقلق ، في حين تتصل أهداف ما بعد الخسارة بالاكتمال وسرعة التعافي وتنتج هذه الأهداف مع هدف إدارة المخاطر المسطر أو المنشود[1] . ويمكن تقسيم أهداف إدارة المخاطر إلى الأهداف التالية :

الفرع الأول : الأهداف النوعية

وتتمثل في العناصر التالية :

1. **هدف البقاء:** حيث تهدف أي مؤسسة من خلال إدارة المخاطر إلى الاستمرار وضمان البقاء في المحيط ككيان عامل في الاقتصاد ،وبهذا المعنى تكون الوظيفة الأساسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المؤسسة ، فإذا حدثت خسارة ونتيجة لذلك عجزت المؤسسة عن تحقيق أهدافها يكون من الواضح أن الهدف من إدارة المخاطر لم يتحقق ، الأمر الذي سيستدعي إعادة المراجعة .
2. **تقليل القلق** : فعدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا نظر إدارة مؤسسة عن الأمور الأخرى وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون للقلق والانزعاج الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء المؤسسة تأثير ضار على عمل ونشاط المؤسسة، وبما أن القلق سيستنزف طاقة ، يمكن توظيف هذه الطاقة بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في قنوات أخرى .
3. **استمرارية النمو:** لا يكون في أغلب الأحيان تعظيم الربح هو هدف المؤسسة ،حيث أنه من بين الأهداف الأخرى التي كثيرا ما تذكر في مقدمة أهداف المؤسسة هو النمو ، وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهداف إدارة المخاطر الهامة .
4. **المسؤولية الاجتماعية** : كما رأينا سابقا في الجدول فأننا نجد أن هدف المسؤولية الاجتماعية يكون سابقا للخسارة ولاحقا لها باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مجموعة من الالتزامات الاجتماعية التي تحكم

[1] – بوزيدي لمجد، مرجع سبق ذكره، ص110 .

المؤسسة بسبب علاقتها بموظفيها وبالمنظمات الأخرى وبالمجتمع عموما وتنتج تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر.

الفرع الثاني: الأهداف الكمية

من الناحية المثالية ينبغي أن تكون الأهداف قابلة للحصر الكمي كلما أمكن ذلك ، ورغم أن أيا من الأهداف السابقة قابلة للقياس الكمي ، إلا أنه كثير من إدارات إدارة المخاطر في المؤسسات قد وضعت أهداف قابلة للقياس الكمي ،ويمكن دراسة عدة أهداف من بينها إجمالي المبالغ المنفقة على أقساط التأمين وكذا عدد الإصابات أو الحوادث الواقعة في النواحي الموجهة تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها حيث تقوم إدارة السلامة والصحة المهنية بنشر إحصائيات لمعدلات الإصابة حسب الصناعة وتوفر هذه الإحصائيات إلى جانب خسائر المؤسسة السابقة معايير مفاضلة تفيد في وضع أهداف كمية في مجال إصابات وحوادث العمل الخاص بالعاملين[1]، وهناك مقياس أخر للأداء استخدمته بعض المؤسسات كمعيار كمي وهو تكلفة المخاطرة والذي هو عبارة عن مجموع مصروفات إدارة المخاطر بما في ذلك خسائر التأمين والخسائر المختزنة ،معبرا عنها بنسبة مئوية من الإدارات ،هذه الأخيرة التي تقع تحت تأثير التغيرات والتباينات الواسعة في المكاسب على الملاك والأطراف الأخرى.

فمثلا : نجد أن المساهمين يفضلون الأرباح المستقر على الأرباح التي تشهد تغيرات كبيرة ولأن المستثمرون يفضلون عموما التدفق المستمر للدخل فإن إدارة المخاطر تسعى دائما إلى تخفيض التباين في الدخل التي تنتج عن الخسائر البحتة إلى أ قل مستوى ممكن ،بالإضافة إلى أ نه يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب عن الأرباح ولكن الخسائر غير المؤمن ضدها تكون قابلة للاستقطاع فقط بقدر ما يمكن تعويضها أو مقابلتها بالأرباح ، فإن العبء الضريبي الطويل المدى للمؤسسة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة نسبيا بمرور الوقت [2].

الفرع الثالث : أهداف تعظيم القيمة

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو المحافظة على قيم المؤسسة وتطويرها وجعلها ذات إنتاجية ومردودية دائمة ،من خلال تحديد جملة المخاطر المؤثرة في مختلف الاستراتيجيات المرسومة قصد التحكم والمحافظة على أدني مستوى معين للخسارة المحتملة ، وهذا من خلال البحث عن كل العوامل والمسببات التي قد تؤدي إلى التأثير السلبي على قيم ودعائم المؤسسة وكذا التعرف على درجة تأثيرها على سيرورة العمل داخل المؤسسة ، فالمسير اليوم أصبح يتعامل مع اتجاهين هما: الاتجاه التقليدي المتعلق بتجنب المخاطر والاتجاه

[1] – . بوزيدي لمجد ، مرجع سبق ذكره، ص .111-112 .

[2] – د. طارق عبد العال حماد ،مرجع سبق ذكره، ص 151

الحديث المتعلق بإدارة المخاطر[1] وهذا ما يتوجب عليه بناء استراتيجية بعيدة المدى في كيفية التعامل مع الأخطار وكذا تفعيل نظم اتخاذ القرارات التي تتخذها المؤسسة في مواجهتها لأغلب المخاطر، والذي من شأنه أن يخلق قيمة مضاعفة للمؤسسة تمكنها من التعامل بطريقة فعالة مع بيئتها الخارجية والداخلية ،لذا نجد أن الإدارة تعمل على أن لا يحال بين المؤسسة وتحقيق هدف تعظيم القيمة أي شيء .

كما أنه يمكن حصر بعض الأهداف الأخرى لإدارة المخاطر فيما يلي:

1. تحقيق التعاون والتنسيق بين المستوى الاستراتيجي والعملي فما يخص إدارة المخاطر.
2. بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المؤسسة.
3. إعداد سياسة وهيكل واضح لإدارة المخاطر داخل وحدات العمل المختلفة.
4. التطوير المستمر والدائم لبرامج إدارة المخاطر، والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط.
5. إعداد التقارير الدقيقة عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصلحة، ومهما كانت الأهداف التي تسعى وظيفة إدارة المخاطر إلى تحقيقها، إلا أنها كعملية منهجية تتطلب وجود خطوات واضحة ودقيقة وقواعد ثابتة تحكمها سياسات متعددة.[2]

[1] – حفاي عبد القادر، "**تسيير المخطر الجبائي في المؤسسة**"، ماجستير جامعة عمار ثليجي،اغواط،2003،2004،ص10

[2] – بوزيدي لمجد، مرجع سبق ذكره، ص 113 .

المبحث الثالث :وسائل وخطوات إدارة المخاطر

لوظيفة إدارة المخاطر أهمية كبيرة في المنشأة وذلك لأنها العنصر الأساسي الذي تكون من وراءه المؤسسة في مأمن من التعرض للمخاطر المحيطة بها ،لذلك فإن هذه الوظيفة تحتاج إلى مجموعة من الأدوات الفعالة والقادرة على جعل الخطر في أدنى مستوياته من خلال إتباع قواعد دقيقة هدفها جعل إدارة المخاطر عملية مبينة على أسس مضبوطة وأكثر منهجية وذلك عن طريق وضع جملة من المراحل والخطوات الرشيدة ، والتي من ورائها يمكن تتبع مسار الخطر والقضاء عليه ، أو تحويله في صالح خدمة أهداف المؤسسة وفق سياسات واستراتيجيات فعالة وبناءة.

المطلب الأول :أدوات وقواعد إدارة المخاطر

إن الجانب الجوهري والأساسي لوظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها التقليل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى وسنتطرق إلى أداتين هامتين لإدارة المخاطر هما:

الفرع الأول: التحكم في المخاطرة:

وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة، تحاشي المخاطرة أو التجنب والتحكم في الخسائر، التي تمنع حدوث الخسائر والتقليل من حدتها والتحكم فيها وأيضا الوقاية :

1. **التجنب** : وتعني أن يتم إيقاف الأنشطة التي تؤدي إلى حدوث الخطر، ومثال على ذلك: التوقف عن شراء عقار أو استئناف عملٍ ما وذلك لتجنب تحمل المسؤولية القانونية ، وعادة يستخدم هذا الأسلوب في حال كانت المخاطرة كبيرة، ويمكان استخدام هذه الوسيلة لكل أنواع المخاطر، إلا أن هاذه الوسيلة لها سلبياتها كونها تمنع متخذ القرار من إشباع بعض الحاجات أو الحد من تقدم المشروع أو النشاط، ونتيجة لذلك فأن هذه الطريقة ليس لها أي تكلفة بسبب ترك مواجهة الخطر تماما , وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة توصل درجة الخطر في النشاط إلى الصفر.[1]
2. **التحكم في الخسارة** : له اتجاهين هما :منع الخسارة وتخفيضها ،حيث يشير اتجاه منع الخسارة إلى المقاييس التي تخفض تكرار خسارة معينة ويشير اتجاه تخفيض الخسارة إلى المقاييس التي تخفض من حجم الخسارة بعد حدوثها.

[1] – غسان محمد خليل النجار "**أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم**" مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية – غزة 2017 ص 23 .

إن التحكم في الخسارة يكون بالفعل ناجحا بشكل خاص في تقليل الحوادث المرتبطة بالعمل والتي يمكن أن تؤدي إلى مطالبات بتعويضات باهظة في إصابات العمل ،وقد تبين أن أسلوب التحكم في خسارة يمكن أن يخفض التكاليف بشكل كبير.

الفرع الثاني: أداة تمويل الخسائر

في ظل هذا الأسلوب فإنه بدلا من مواجهة الخطر ومحاولة تخفيض احتمال أو حجم الخسائر الفعلية فإنه يتم البحث عن وسيلة يمكن بها تدبير التمويل اللازم لمواجهة الخسائر المترتبة عل تحقيق الخطر لكن دون تخفيض الخسائر الفعلية التي تتحقق [1]، وتتضمن أساليب تمويل الخطر ما يلي:

1. **الاحتفاظ** : فالاحتفاظ الفعال للخطر هو أن المؤسسة على دراية مسبقة بحالات التعرض للخطر وتخطط للاحتفاظ (الإبقاء) بجزء منها أو كلها مثل : الاحتفاظ بخسائر تصادم سيارات الشركة في حوادث المرور ،أما الاحتفاظ غير الفعال فهو الإخفاق في التصرف مثال: أن يخفق مدير المخاطر في التعرف على كل أصول الشركة التي يمكن أن تتلف في فيضان . ويمكن تلخيص طرق تحديد مستوى الاحتفاظ في طريقتين هما:

أ. يمكن للمؤسسة تحديد أقصى خسارة غير مؤمن عليها ويمكن أن تستوعبها بدون أن تتأثر إراداتها عكسيا من خلال وضع أقصى احتفاظ ممكن .

ب. ويمكن للمؤسسة تحديد الاحتفاظ الأقصى على أنه نسبة مئوية من رأس مال العمل الصافي للمؤسسة ،وبالرغم من أن هذه الطريقة لا تعكس الوضع المالي العمومي لاستيعاب خسارة ما ،إلا أنها تقيس قدرة المؤسسة على تمويل الخسارة .

2. **النقل بغير التأمين:** وهو أسلوب آخر للتمويل الخاص بالخطر، حيث يتم نقل الخطر إلى طرف آخر ومن أمثلة النقل بغير تأمين في العقود والإيجارات وغيرها.
3. **التأمين:** يستخدم التأمين التجاري أيضا في برامج إدارة المخاطر، ويعتبر من بين أهم العوامل في البرامج.

الفرع الثالث: قواعد إدارة المخاطر

مع التطور الذي شهدته إدارة المخاطر كمجال خاص بالإدارة، تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر وقد كان من أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من القواعد وهذه القواعد هي بساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك والفطرة وتطبق على مواقف المخاطرة .

[1] – د. ممدوح حمزة أحمد , مرجع سبق ذكره، ص 203

1. **لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته :** القاعدة الأولى والأهم من بين القواعد الثلاثة هي: "لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته " [1] إن هذه القاعدة توضح لنا أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها إذا بدأنا بالإقرار بأنه لا يتم عمل شيء حيال مخاطر معينة فإن المؤسسة تحتفظ باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر ،فمعرفة المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها ، خلاصته معرفة أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها . إن العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تطلب عملا محددا ما هو الخسارة المحتملة القصوى التي قد نتج من المخاطرة وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا حيث تأتي بالكامل على أصول المؤسسة في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبير لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة ، فان الاحتفاظ لا يكون واقعيا والشدة المحتملة يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطرة أما إذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطرة فانه يجب تفاديها. ومسألة حجم المخاطرة التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة معقدة وفنية حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطر الفردية ارتباطا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة ويتوقف ذلك بدوره على التدفق النقدي للمؤسسة واحتياطاتها السائلة وقدرتها على زيادة التدفق النقدي في حالة الطوارئ وبالنسبة لكل المؤسسة ، يمكن تغطية بعض الخسائر من التدفق النقدي بينما يتطلب البعض الآخر الأخذ من الاحتياطات النقدية [2] في حين في حالات أخرى الاقتراض وبعض الخسائر قد تكون أكبر من قدرة هذه الاحتياطات على احتمالها ومن الواضح أن المبلغ الذي تستطيع المؤسسة تحمله سوف يتفاوت من مؤسسة لأخرى. كما يتفاوت المستوى أيضا بمرور الوقت تبعا للموارد التي قد تكون متاحة وقت حدوث الخسارة.
2. **فكر في الاحتمالات :** إن الفرد الذي يمكنه تقدير احتمالية حدوث خسارة يكون في وضع أفضلي ساعده من التعامل مع المخاطر ،في حين يحدث العكس في حال افتقاده لمثل هذه المعلومات ومع ذلك فإن احتمال حدوث أو عدم حدوث خسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا فإن الاعتبار يكون الشدة المحتملة ،ولا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بالتعرض لخطر معين ليس أحد الاعتبارات عند تقرير ما يجب القيام بشأن تلك المخاطر ،على العكس فمثلا تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها ،ومنه فإن معرفة معدل احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أو معتدلا أو مرتفعا يساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب فعله بشأن هذه المخاطر . إن من المنطقي استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر "عدم المخاطر بأكثر من القدرة على تحمل الخسارة ".

[1] – د.طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص102

[2] – أ.عبدلي لطيفة ,مرجع سبق ذكره، ص 35

تفرض هذه القاعدة على مدير إدارة المخاطر عدم إهمال المخاطر التي يكون احتمال وقوعها ضعيف جدا وأن يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمة بالمؤسسة .[1]

3. **لا تخاطر بالكثير من أجل القليل :** يقضي أساس هذه القاعدة على أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطر والقيمة التي تعود على المحول .

وهي تأخذ اتجاهين هما :

الأول: أن المخاطر ينبغي عدم الاحتفاظ بها عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة (الكثير) بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ (القليل).

الثاني: في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطر مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطر المحولة وفي هذه الحالات تمثل الأقساط (الكثير) فيما تمثل الخسارة المحتملة (القليل) .

المطلب الثاني : خطوات عملية إدارة المخاطر

يمكن إدارة المخاطر من خلال الخطوات التالية :

الشكل رقم (I-03) : خطوات عملية إدارة المخاطر

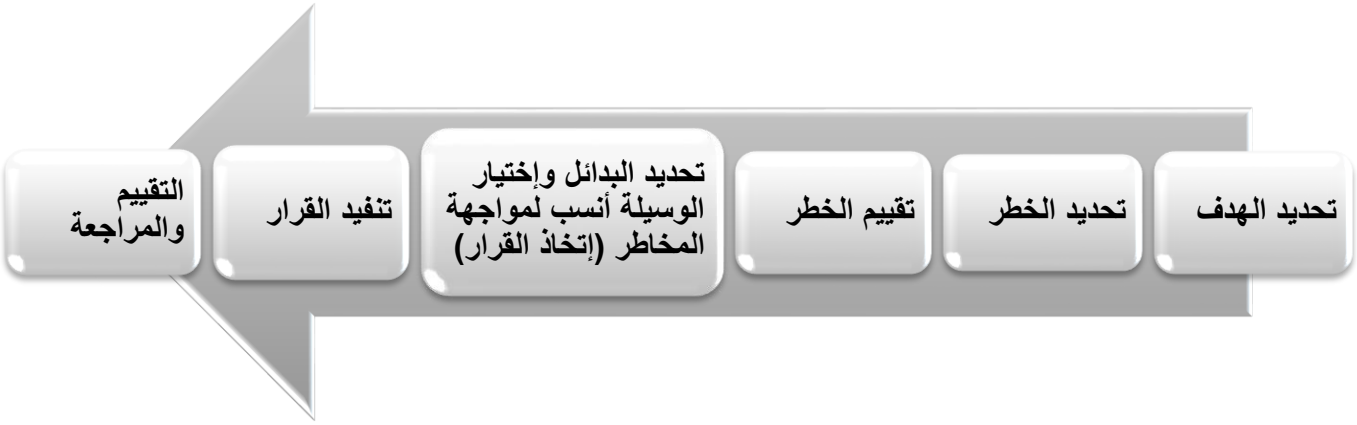

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على كتاب شقيري نوري موسى "إدارة المخاطر."

الفرع الأول : تحديد الهدف

إن أول خطوة في عملية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المنشأة من برنامج إدارة المخاطر حيث تحتاج إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج الخطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء.

[1] – د . أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى "إدارة الخطر والتأمين "،مرجع سبق ذكره، ص50

فمثلا قد تكون التكلفة المتدنية هدف أساسي لإدارة المخاطر ولكن قد ينتج عن التركيز على عنصر التكلفة إتباع برنامج في إدارة المخاطر غير كاف أو غير ملائم ،وقد ينتج عن ذلك تحمل تكاليف ضخمة جدا ناتجة عن الخسائر الكبيرة التي من الممكن أن تتحملها المنشأة في ظل برنامج غير كاف أو غير ملائم لذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو حماية كفاءة أنشطة المنشأة للتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المنشأة [1] .

وهذا الهدف يتضمن أمرين هما :

1- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المنشأة من أداء أنشطتها المختلفة.
2- حماية العاملين بالنشأة من أخطار الأشخاص، وكذا الوقاية من حوادث العمل المختلفة.

الفرع الثاني : تحديد أو اكتشاف الخطر

ويتم ذلك من خلال وجود إدارة المخاطر داخل المشروع وتقوم بدراسة أوجه النشاط المختلفة من إنتاج وتخزين وشراء وبيع وتمويل واختيار العاملين وتدريبهم بهدف اكتشاف الأخطار التي يتعرض لها المشروع ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمشروع تقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي تتوقع أن يواجهها المشروع من مراحل نشاطه المختلفة وقد يتم التبويب على أساس موضوع الخسارة أي الخطر "كأخطار الأشخاص, أخطار الممتلكات ,المسؤولية المدنية " أو نوع الخطر "كالأخطار المباشرة والغير المباشرة" وقد تم وضع مثال لدليل الخطر Risk Code في مؤسسة ما يتضمن توضيح الأخطار حسب نوعيتها وبيانات تفصيلية أخرى عن مسببات الخطر والعوامل المساعدة له ، وأنواع الخسائر وأنسب الطرق لمواجهتها, ومن خلال هذا الدليل تختار المؤسسة ما يتناسب مع المخاطر التي تواجهها [2]. فيما يلي مثال لدليل الخطر في مؤسسة ما.

الجدول رقم (I -02) :تمثيل دليل الخطر في مؤسسة ما .

[1] – د. شقيري نوري موسى , د.محمود ابراهيم , د.وسيم محمد, د.سوزان سمير , مرجع سبق ذكره، ص 31

[2] – د. شقيري نوري موسى , د.محمود ابراهيم , د.وسيم محمد, د.سوزان سمير , مرجع سبق ذكره ص 32

موضوع الخطر	مسبب الخطر	العوامل المساعدة للخطر	أنواع الخسائر المحتملة	أهمية الخسارة	وسائل التحكم في الخطر
أ- ممتلكات -مباني وتركيبات. -آلات ومعدات . -أثاث -مواد أولية -بضاعة جاهزة **-ب. مسؤولية مدنية** -سيارات. -إصابات العمال. **-ج الأشخاص** -وفاة أو مرض -تقاعد -بطالة -إصابات العمل	**أ.طبيعية** -حريق -زلازل -فيضانات وأعاصير -أمطار -انفجارات **ب.عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية** -بطالة. -حروب . -كوارث. -إضرابات. **.ج عوامل خاصة** -سرقة -اختلاس -إهمال -تزوير	**أ.الفنية والموضوعية** -أنواع المواد المستعملة -العمليات الصناعية. -الظروف المحلية الداخلية **.ب.شخصية إرادية** -وجود تأمين فوق الكفاية. -ميول انتقامية -منع وقوع خسائر كبرى. **.ج شخصية لا إرادية** -إهمال -إرهاق -خلل عصبي -خلل نفسي	**أ.مباشرة** -تلف الأصل -هلاك الأصل -تقادم الأصل -الالتزامات بالتعويض للغير **ب.غير مباشرة** -توقف العمل -مصاريف إضافية -فقدان جمهور العملاء.	-جسيمة -متوسطة -قليلة	-تحمل الخطر. -تحويل الخطر. -التأمين. -الوقاية والمنع -الادخار -التأمين الذاتي والاحتياطي

المصدر :أسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى ،مرجع سابق ،ص47 .

الفرع الثالث : تقييم الخطر

على إدارة المخاطر تقييم هذه المخاطر التي تم اكتشافها ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة و يتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم تبويب الأخطار في مجموعات مثل "أخطار جسيمة ,متوسطة ,قليلة " أو مجموعات مثل " أخطار مهمة جدا , مهمة , غير مهمة " [1] ويوجد عدة نماذج مختلفة هدفها تحليل الخطر كل من حيث الزاوية التي ينظر إليها ،إلا أنها تتفق في جعل القرارات المرتبطة بالمخاطر أكثر عقلانية ودقة .

1. نموذج BALL ET LORANGE (BL) :

يقترح نموذج (BL) مصفوفة لتحليل محفظة نشاطات المؤسسة حيث يركز على الخطر من عدة زوايا وتتضمن هذه المصفوفة الأبعاد التالية :

أ. درجة تأثير المحيط الاجتماعي .

ب. قدرة تفاعل المؤسسة مع الذي يحدث لمحيطها [2]

والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(I-04): مصفوفة تحليل نشاطات المؤسسة.

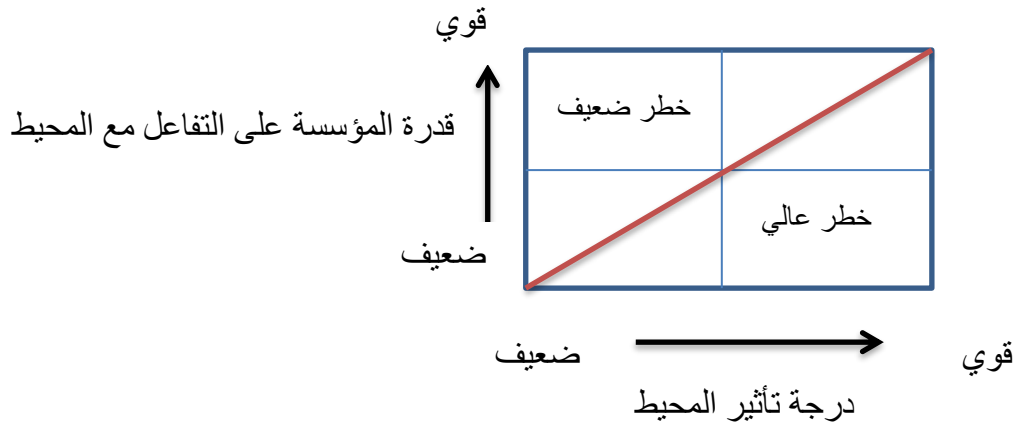

المصدر: بوزيدي لمجد ،"إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،" ص 124 .

فإذا كانت درجة تأثير المحيط ضعيفة وكانت قدرة تفاعل المؤسسة مع المحيط قوي فإن ذلك لا يشكل أي خطر على المؤسسة . أما إذا كانت درجة تأثير المحيط قوي وقدرة تفاعل المؤسسة مع المحيط ضعيفة ،فهنا تتعرض المؤسسة لخطر عالي وذلك للأثر الشديد الذي تولده المتغيرات البيئية على عناصر المؤسسة الداخلية الأمر الذي يستدعي قيام المؤسسة بدراسة هذه المخاطر وإعداد استراتيجية فعالة ، اما لتجنب هذا التأثير أو

[1] – د. شقيري نوري موسى , د.محمود ابراهيم , د.وسيم محمد, د.سوزان سمير , مرجع سبق ذكره، ص 32

[2] – بوزيدي لمجد ،مرجع سبق ذكره، ص115

التقليل من آثاره إذا حدث الخطر لذلك فإن مصفوفة (BL) تقدم تحليلا لدرجة الخطر بناء على علاقة المؤسسة مع بيئتها الخارجية ، وقدرتها على التفاعل لمواجهة الأخطار الناتجة عن احتكاكها بالمتغيرات الخارجية.

2. نموذج التحليل العاملي :

تعتمد هذه الطريقة على اعتبار أن الخطر يمكن أن يجزأ إلى خطر مشترك وخطر نوعي ،فالخطر المشترك يتمثل في تذبذب المردودية ،كنتيجة تغير العوامل المشتركة ، مثل استخدام نفس التجهيزات واستخدام نفس نقاط التوزيع ،أما الخطر النوعي فيتمثل في تقلب العوامل الخاصة بالمنتج [1].

والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(I-05) :تشخيص تسيير محفظات المنتجات

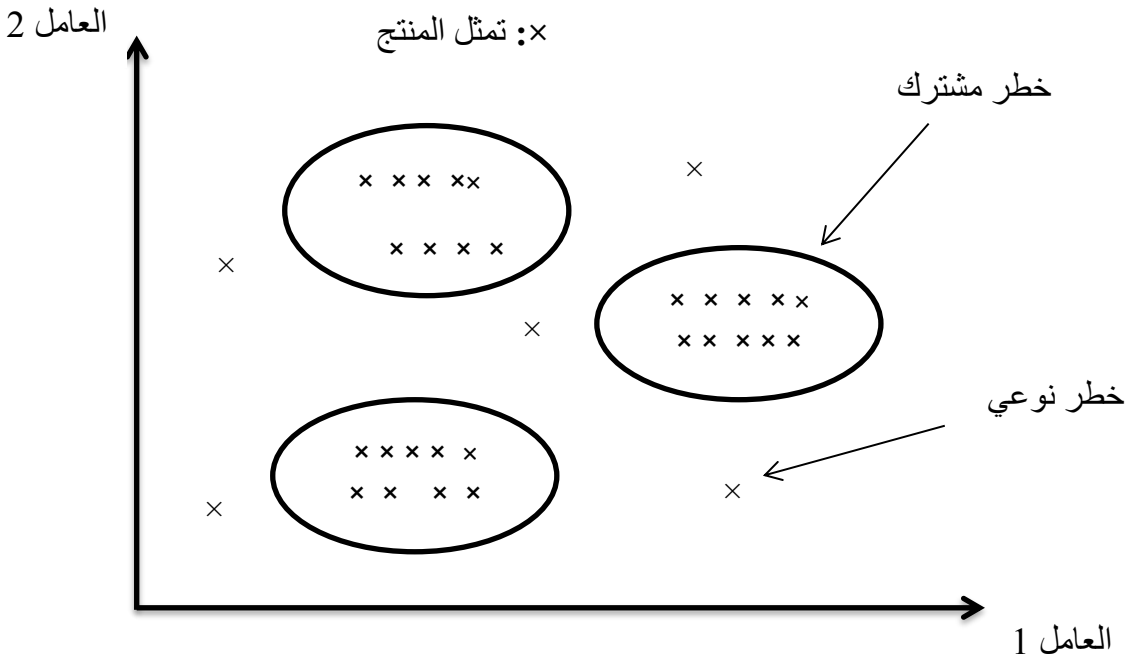

المصدر : بوزيدي لمجد ،"إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره" ص125 .

فالدليل يقترح ثلاث محفظات نشاط وثلاث منتجات غير مرتبطة ببعضها البعض وظاهرة عدم ارتباط المنتجات تكون لها تأثير على تحسين ارتباط العاملين المشتركين ونسبة التغير ترتفع ،أي أن جملة هذه التأثيرات والمتغيرات تساهم في إيجاد تقييم واضح لنوع الخطر المشترك والنوعي بناء على العوامل المسببة للخطر .

الفرع الرابع : تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر

[1] – بوزيدي لمجد، مرجع سبق ذكره، ص125

بعد تحيد المخاطر وتحليلها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدا وتعد هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر، وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشان ذلك وأحيانا قد يجدون خطة مسبقة للتعامل مع المخاطر المختلفة أو تطبيق معيار لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين وفي هذه الحالات لا يعتبر مدير المخاطر مسئولا عن برنامج إدارة المخاطر فقط وإنما صانع قرار استراتيجي يخص المؤسسة ولاتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين ،فان مدير المخاطر يأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع الخسارة وحجم الخسارة المادية المحتملة والعوامل المساعدة للخطر والموارد المتاحة لمواجهة الخطر ويمكن اختيار الوسيلة التي تزيد فيها المزايا عن التكاليف ، وكلما كان الاختيار دقيقا للوسيلة المساعدة في مواجهة الخطر كان من شانه أن يوجد كفاءة اكبر وفعالية أكثر في مواجهة ومقاومة المخاطر ، أي اتخاذ القرار ذو الفعالية الأكثر في مواجهة ومقاومة المخاطر أي اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب [1].

الفرع الخامس : تنفيذ القرار .

فمثلا إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التأمين فلا بد لنا من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه ،ثم التعاقد على التأمين ،ولو كان يقضي اختيار أسلوب منع الخسارة فلابد من تصميم برنامج معين لمنع وقوع الخسارة ، وإذا كان قرار التأمين ذاتي فعلى المؤسسة إنشاء إدارة أو صندوق خاص بهذا الغرض.

الفرع السادس : التقييم والمراجعة .

يجب إدراج التقييم والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين هما :

الأول: أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالأشياء تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر أخرى، ولذلك فإن التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون المثلى في الحاضر والمستقبل [2] الشيء الذي يستوجب ضرورة الانتباه المتواصل والمستمر.

الثاني: هو أن الأخطار ترتكب أحيانا دون الانتباه لها، حيث يسمح إجراء تقييم ومراجعة برامج إدارة المخاطر من اكتشاف هذه المخاطر، ومنه تصويب القرارات قبل أن تصبح باهظة التكاليف والخسائر.

ورغم أن على مدير المخاطر أن يقوم بالتقييم والمراجعة باستمرار كوظيفتين مهمتين يجب القيام بهما نجد أن بعض الشركات تستعين باستشاريين مستقلين بشكل دوري لمراجعة برامجها وتقييمها.

[1] – د.أسامة عزمي سلام ، د.شقيري نوري موسى ،مرجع سبق ذكره، ص49

[2] – د.طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص63

إلا أن هذا لا يمنع المؤسسة من ضرورة إيجاد وسائل وسياسات داخلية، تعمل على حسن إدارة الخطر وتخفيض الخسائر إلى أقصى حد ممكن.

المطلب الثالث: طرق مواجهة المخاطر

يقصد بطرق مواجهة المخاطر إدارة المخاطر Management Risks ويمكن إدارتها من خلال التعرف على مصدر الخطر ثم تقدير حجم الخسارة المحتملة في حال وقوع الخطر. ومن ثم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهته وذلك في ضوء كلفة تلك الوسيلة المعتمدة[1].

وهناك طرق ووسائل عدة لمواجهة الخطر يمكن إيجازها في مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتمثل في مجموعة وسائل إدارة الخطر التي تؤثر في عناصر الخطر وتشمل السياسات التالية :

- السياسة الأولى: سياسة الوقاية والمنع.
- السياسة الثانية: سياسة التجزئة والتنويع.
- السياسة الثالثة: سياسة التجميع.
- السياسة الرابعة: سياسة التأمين.

المجموعة الثانية :وهي تتمثل في مجموعة وسائل إدارة الخطر التي لا تؤثر في الخطر وعناصره وتشمل السياسات التالية:

- السياسة الأولى: سياسة تحمل الخطر.
- السياسة الثانية: سياسة تحويل الخطر.

الفرع الأول : الوقاية والمنع

ويطلق البعض على هذه الوسيلة "سياسة تخفيض الخطر" ,و تقوم هذا الطريقة على أساس منع الخطر كليا أن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع الخطر من خلال استخدام وسائل الوقاية والحد من الخسارة لتقليل عبئ الخطر، فمثلا [2] :

1. إقامة مانعات الصواعق فوق المباني العالية تعتبر وسيلة للوقاية من خطر الحريق الناجم بسبب البرق.
2. إن استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنظيم حركة المرور يمكن أن يقلل من خطر حوادث الطرق.
3. إقامة السدود تقلل من خطر الفيضانات.

[1] – د. شقيري نوري موسى, د. محمود ابراهيم نور, د. وسيم محمد الحداد, د. سوزان سمير ذيب, مرجع سبق ذكره' ص 27

[2] – د. شقيري نوري موسى, د. محمود ابراهيم نور, د. وسيم محمد الحداد, د. سوزان سمير ذيب, مرجع سبق ذكره' ص 27

4. تدريب العمال وإتباع تعليمات الأمن الصناعي يقلل من خطر إصابات العمل.

ومن الناحية الاقتصادية فان إتباع طريقة أو سياسة الوقاية والمنع للحد من المخاطر يترتب عليه أمران متقابلان هما[1]:

الأول: إن استخدام هذا الطريقة يؤدي إلى تحمل الفرد أو المنشأة تكاليف ثابتة تتمثل في التركيبات الهندسية والتجهيزات الفنية التي تتطلبها إجراءات الوقاية والمنع هذا بالإضافة إلى تكاليف التشغيل ومراقبة الوسائل السابقة.

الثاني: يتمثل في المزايا التي تعود على الفرد أو المنشأة من استخدامها وتنحصر هذه في تخفيض القيمة المعرضة للخطر وتخفيض معدل الخسارة.

الفرع الثاني: التجزئة والتنويع

ويقصد بها كأسلوب لمواجهة الخطر أ تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر[2]، ومن أمثلة العملية على هذا السياسة :

1. قيام صاحب الشيء موضوع الخطر بتوزيع الشيء إلى عدة أماكن متباعدة جغرافيا وهو ما يطلق عليه التوزيع الجغرافي.
2. قيام صاحب رأس المال بتنويع استثماراته وتوزيعها على عدة مجالات بدلا من استثمار كامل لرأس المال في مجال استثماري واحد وهو ما يطلق عليه تنويع المجالات الاستثمارية، وقيامه بالاستثمار في دول مختلفة وهو ما يطلق عليه بالتنويع الدولي أو الإقليمي.

ويشترط في تطبيق هذه السياسة وجود نوعين من الشروط [3] :

الأول : شروط فنية متمثلة في إمكانية تجزئة الشيء المعرض الخطر.
الثاني : شروط ماليو متمثلة في وجود مقدرة مالية تمكن مدير الخطر من مواجهة أية خسائر فور حدوثها.

إلا أن السياسة السابقة لها تكلفة تتمثل في تكاليف التجزئة والتنويع وتكاليف المتابعة والإدارة.

[1] – د.شقيري نوري موسى, د.محمود ابراهيم نور, د.وسيم محمد الحداد, د.دسوزان سمير ذيب, مرجع سبق ذكره ،ص 28.
[2] – د.أسامة عزمي سلام, د.شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[3] – د.شقيري نوري موسى, د.محمود ابراهيم نور, د.وسيم محمد الحداد, د.سوزان سمير ذيب, مرجع سبق ذكره ، ص 28.

الفرع الثالث: سياسة التجميع

ويقصد بها تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات العمل المتماثلة المعرضة لنفس الخطر وتوزيع عبء الخسارة الناتجة، والتي لحقت بوحدة أو أكثر من وحدات العمل على جميع وحدات العمل المشتركة في هذا التجميع.

وتقوم المؤسسة على بديهية أساسية تقر بأن القدرة الفردية في مجابهة الأخطار محدودة وأن القدرة على مجابهة المخاطر تزداد تدريجيا مع تكاثف وتضافر وحدات العمل أكثر وأكثر عند مجابهة الخطر المشترك, ومن مميزات هذه السياسة أنها تعزز مبدأ السلامة والأمن أكثر.

الفرع الرابع: سياسة التأمين

وتعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في إدارة المخاطر تتمتع بالثقة المالية وتتعهد في إطار التزام تعاقدي بتحمل عبء المخاطر المنقولة إلى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على كلفة تتناسب مع هذا العبء، وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى "عقد التأمين"، ومن أهم مميزات التأمين ما يلي:

1. يتم بموجب هذه السياسة تحويل المخاطر من صاحب الخطر إلى المؤمن الذي يقوم بإتباع التجزئة والتنوع والتجميع.
2. يعتبر التزام المؤمن تجاه المخاطر التزاما اجتماعيا، بمعنى أن المؤمن هو الذي يعطي الحماية التأمينية لكافة أصحاب المخاطر خلال مدة التأمين، لذلك فهو ملزم فقط بتعويض وحدات العمل المؤمن عليها والتي أصيبت خلال هذه المدة.
3. المقابل الذي يلتزم بسداده أصحاب المخاطر هو قسط التأمين ويسدد مقدما بحيث يتوقف سريان حجم التغطية التأمينية على هذا السداد.
4. ينظم الالتزامات والحقوق القانونية المتقابلة بين صاحب المخاطر والمؤمن عقد التأمين وهذا العقد يخضع للقواعد القانونية العامة للتقاعد.
5. يحكم عمل المؤمن بعض القواعد الفنية التي تقوم عليها العملية التأمينية وتميزها عن غيرها من العمليات الأخرى.

الفرع الخامس: سياسة تحمل الخطر

ويقصد بها أن يعتمد صاحب إدارة المخاطر على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة عن حدوث الخطر، فمتى نتبع هذه السياسة ؟ نتبع هذه السياسة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المالية على مواجهتها أو في حالة عدم وجود سياسات يمكن لصاحب المخاطر إتباعها.

ويتم تحمل المخاطر بإحدى الطريقتين [1]:

الطريقة الأولى: طريقة تحمل المخاطر بدون تخطيط، وتستخدم هذه الطريقة إذا كانت الخسارة المتوقعة الناتجة عن مسبب الخطر خسارة صغيرة القيمة وغير متكررة ومن بين أهم شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة توفير ايراد جاري لتغطية الخسارة المتوقعة .

الطريقة الثانية: طريقة تحمل المخاطر مع وجود تخطيط، وتستخدم هذه الطريقة في حال إذا كانت الخسارة المتوقعة الناتجة عن مسبب الخطر متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدما وبدقة وتعتمد هذه الطريقة على تكوين مخصص لمواجهة الخسارة المتوقعة.

الفرع السادس: سياسة تحويل الخطر

يقصد بهذه السياسة تحويل عبء الخطر إلى الشخص أو الجهة الأقدر على مواجهة هذا الخطر من الشخص صاحب الخطر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما، ويظم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها، وطرفي العقد، و التزامات كل طرف [2] .

ويتحقق هذا التحويل بمقتضى عقود الإيجار وعقود النقل وعقود التأمين, فمثلا في عقود النقل مثلا يمكن تحويل أخطار المقل إلى متعهدي النقل على أتن يتم المحاسبة مع هؤلاء المتعهدين على أساس سعر أعلى لخدمة النقل نظير تحملهم لأخطار النقل التي يتم الاتفاق عليها مع الاحتفاظ صاحب البضاعة المنقولة بملكيته لهذا البضاعة.

ويعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر وأكثرها انتشارا حيث تقوم شركات التأمين بتعويض الأفراد والمنشآت المعرضين للخطر معين عن خسارة مادية محتملة التي التحقت بهم نتيجة حدوث الخطر المؤمن منه وذلك مقابل مبلغ محدد مسبقا يسمى بقسط التأمين [3].

[1] – د.أسامة عزمي سلام, د. شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] – د.شقيري نوري موسى, د.محمود ابراهيم نور، د.وسيم محمد الحداد , د.سوزان سمير ذيب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] – د.شقيري نوري موسى, د.محمود ابراهيم نور، د.وسيم محمد الحداد , د.سوزان سمير ذيب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

خلاصة الفصل

من خلال ما رأيناه في هذا الفصل من تعاريف لإدارة المخاطر، وأهم أهدافها وقواعدها والخطوات المبنية عليها يتضح لنا مدى الأهمية الكبرى لهذا النوع من الإدارات وضرورة تواجده في أي مؤسسة أو مشروع اقتصادي، باعتبارها أداة فعالة تضمن للمؤسسة الأمن ومنه البقاء والتطور المستمر، من خلال فتح لها أبواب المستقبل هذا الأمر الذي أوجب على أصحاب الوحدات الاقتصادية تجارية كانت أم صناعية أن تضع إدارة المخاطر في أعلى مراتب الأولويات وأن ترقى بها إلى مراتب عالية في مستوى الإدارات العليا ،فإن كانت الإدارة المالية ،مثلا تعمل على تدعيم المركز المالي للوحدة الاقتصادية، فإن إدارة المخاطر تعمل على الحفاظ الدائم والمستمر على موارد المؤسسة وحياة وحداتها وتعتبر إدارة المخاطر صمام الأمان للاستمرار والتطور في عالم الاقتصاد والأعمال.

تمهيد

باعتبار أن التأمين هو وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية كافة الأطراف سواء كانوا طبيعيين أو معنويين أفراد أو هيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار غير محتملة الحدوث مستقبلا والتي لا يمكن توقعها ولا معرفة درجة خطورتها , فيترتب على شركات التأمين باعتبار أن التأمين على الممتلكات والمسؤوليات هو محور عملها أن تضع استراتيجيات وقواعد ونظم لإدارة كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملياتها في المستقبل والتي تؤدي بها إلى تحمل نتائج وخيمة غير متوقعة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: التعريف بنشاط التأمين

المبحث الثاني: مخاطر شركات التأمين وكيفية قياسها وإدارتها

المبحث الثالث: مستجدات إدارة مخاطر شركات التأمين في الجزائر

المبحث الأول :التعريف بنشاط التأمين

يعتبر نشاط التأمين بمختلف أنواعه وليد الحاجة منذ مدة ومن أهم الوسائل لمواجهة مختلف الأخطار, فهو يوفر التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت ضد هذه الأخطار بمختلف تصنيفاتها سواء كانت متعلقة بالمنشأة أو الفرد نفسه.

المطلب الأول :مفاهيم عامة للتأمين

الفرع الأول : ظهور ونشأة التأمين

أن فكرة التعاون تحمل نفس المعنى الذي يهدف اليه التأمين في وقتنا الحاضر وهي عند تحقق الخطر لشخص معيت يجب توزيعه عن مجموعة معينة من الأشخاص معرضين لنفس الخطر, فقد أظهر لنا التاريخ أن قدماء المصريين كونوا جمعيات تقوح على نفس الفكرة.[1]

وهم أول من عرفوا التأمين حيث يذكر التاريخ المسجل على جدران المعابد وأوراق البردى أنهم كونوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى بغرض تحمل عبء مراسم الوفاة والدفن من تحنيط الجثث وبناء وتجهيز القبور بكافة مستلزمات الحياة اعتقادا منهم بالحياة الأخرى بشرط احتفاظ الموتى بأجسادهم سليمة وقد تطلب ذلك تكاليف باهظة لم يمكن يقدر عليها أن ذاك عامة الناس ,فسار بهم تفكيره لإنشاء جمعيات تتحمل كافة تلك المصاريف والتي كانت قائمة على نوع من التعاون بين الأعضاء.[2] وفكرة التعاون بينهم تتشابه إلى حد ما كما ذكرنا سابقا مع نشاط التأمين بالصورة التي عليها في وقتنا الحالي

أما في الحضارات القديمة كخضارة الاغريق والبابليين والاشوريين ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر, ولكن نظرا لعدة عراقيل كمخاطر البحر والقرصنة حالت دون انتشار هذا النوع من التبادل فطهر ما يسمى "بقرض السفينة" أو" القرض البحري", وتتلخص فكرة هذا القرض في أن صاحب السفينة يقوم باقتراض مبلغ من المال بضمان السفينة أو لشحنة البحرية من بعض الأشخاص المغامرين ويتم الاتفاق فيما بينهم على أنه اذا وصلت السفينة سالمة إلى ميناء الوصول فان المقترض يحصل على مبلغ القرض مضاف اليه الفوائد وفي حالة عدم وصول السفينة سالمة فانه يضيع عليه مبلغ القرض.[3]

وقد شمل نظام التأمين في بداية القرن الحالي العديد من المجالات ،التي كانت لا تعرف من قبل كالتأمين على المسؤولية ،وحوادث المرور والنقل بمختلف أنواعه ،البري والبحري والجوي وقد ازداد نطاق مجالات التأمين مع التقدم العلمي والتكنولوجي الأمر الذي أدى إلى التأمين ضد مخاطر استعمال الطاقة الذرية والمنشآت النووية، والحوادث الناجمة عن إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء وغيرها من المخاطر.

---

[1] / د. حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل, مرجع سبق ذكره, ص32.

[2] / د. أسامة عزمي سلام, د. شقيري نوري موسى ,"ادارة التأمين و الخطر "الأردن, دار حامد للنشر و التوزيع2010, ص83.

[3] /د. أسامة عزمي سلام, د. شقيري نوري موسى ,مرجع سبق ذكره,ص84.

ومما سبق يتضح لنا أن هنالك تشابه بين القرض البحري أو ما يعرف بقرض السفينة وبين التأمين المعاصر من عدة جوانب نبينها في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (II-01) : جدول يوضح أوجه التشابه بين القرض البحري والتأمين المعاصر.

الحالة	القر ض البحري/ التأمين المعاصر
من ناحية الفكرة	كلاهما يقوم على تحويل الخطر من المقترض إلى المقرض.
من ناحية قانون الأعداد الكبيرة	تجميع المقرض لعدد كبير من القروض البحرية يعمل على تحقيق قانون الأعداد الكبيرة الذي يعتبر أساسا علميا سليما للتأمين.
من ناحية سعر الفائدة	الفرق بين سعر الفائدة المرتفع (والذي كان يصل إلى 20 %) وسعر الفائدة السائد في السوق يمكن اعتباره بمثابة قسط التأمين أي مقابل تغطية الخطر.
من ناحية توفر العناصر القابلة للتأمين	توافر عناصر القابلية للتأمين مثل احتمالية الخطر و مستقبله و كون الخسارة المتوقعة مادية و ليست معنوية.

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاستناد على معطيات من كتاب أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى,ص84.

وان كان بعض الباحثون قد أشاروا إلى عمليات تأمين قبل هذا التاريخ وخاصة في انجلترا و بالتحديد في سنة 1666 على إثر حريق مهول تسبب في أ ضرار خطيرة, الذي أتى على 85 % من مباني المدينة حيث التهم هذا الحريق 13000 منزل و100كنيسة وكان نقطة الانطلاق لبداية تطبيق نظام التأمين في بريطانيا ومنه في ألماني و فرنسا والولايات المتحدة.[2]

وقد شمل نظام التأمين في بداية القرن الحالي العديد من المجالات ، التي كانت لا تعرف من قبل كالتأمين على المسؤولية ،وحوادث المرور والنقل بمختلف أنواعه ،البري والبحري والجوي وقد ازداد نطاق مجالات التأمين مع التقدم العلمي والتكنولوجي الأمر الذي أدى إلى التأمين ضد مخاطر استعمال الطاقة الذرية والمنشآت النووية والحوادث الناجمة عن إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء وغيرها من المخاطر.

وفي الجزائر كان النظام السائد في هذا المجال بعد استرداد السيادة الوطنية، نظام التأمين الفرنسي لسنة 1930، وبعدها عمل المشرع على سن قواعد قانونية جزائرية، وقد عرف ظهورا أكثر لبعض القوانين سنة 2003.

[1] /د. أسامة عزمي سلام، د. شقيري نوري موسى, مرجع سبق ذكره , ص84.

[2] /د. أسامة عزمي سلام، د. شقيري نوري موسى, مرجع سبق ذكره , ص84.

الفرع الثاني: تعريف التأمين

من خلال تعرفنا سابقا على مفهوم الخطر نجد أن التأمين أحد وسائل مواجهة الخطر, ولولا وجود هذا الأخير لما وجد التأمين من أساسه ,ولقد اجتهد الباحثون في إعطاء تعريف محدد للتأمين يتضمن جوانبه المختلفة.

1. **تعريف التأمين لغة** : التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف وله معان عديدة منها:إعطاء الأمان، مثل التأمين الحربي .
2. **تعريف التأمين اصطلاحا** :وأقرب معاني التامين في المصطلح المالي المعاصر هو" إعطاء الأمن" وذلك أن التأمين هو نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكاره مقابل عوض مالي.[1]
3. **المفهوم الاقتصادي للتأمين:** لقد تناول بعض الباحثين الفرنسيين تعريف التأمين دون اتحاد في الرأي حول الموضوع:

أ. فقد عرفه الباحث بلاي نول(PLANIOL) على أنه": عقد بمقتضاه يحصل المؤمن له على تعهد من المؤمن بأن يقدم له مبلغا من المال في حالة وقوع خطر معين ،مقابل دفع قسط أو اشتراك مسبق"

ب. وعرفه سوميان (SUMIEN) بأنه "عقد يلتزم بمقتضاه شخص ويسمى المؤمن بالتبادل مع شخص آخر ويسمى المؤمن له ،بأن يقدم لهذا الأخير الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ من المال يدفعه المستأمن إلى المؤمن ليضيفه على رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الأخطار."

ت. كما عرفه هيمار (HEMARD) "بأنه عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالح الغير" في حالة تحقق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجري المقاصة . بينهما وفقا لقوانين الإحصاء"[2]

كما يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر(كالسيارة والمنزل والمستودع،..الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة لتوقع بصفة جماعية ومن ثمة يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر."[3] بمعنى أن فكرة التأمين هنا مبنية على أساس التجميع و الاشتراك.

كما يعرف التأمين"" : هو اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول" المؤمن" (INSURER)أن يؤدي إلى الطرف الثاني"المؤمن له(INSURED) أو إلى المستفيد(BENEFICIARY) الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال ،أو إيراد ،أو مرتبا ،أو أي عوض مالي آخر" مبلغ التأمين في حال(SIM INSURED) وقوع حادث أو تحقق"الخطر"(RISK) المبين في العقد وذلك مقابل" قسط " ،(PREMUIM) أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن".[4]

---

[1] / د. عز الدين فلاح, "**التأمين مبادئه و أنواعه**", عمان دار أسامة للنشر و التوزيع,2008 ,ص6.

[2] /د.جديدي معراج, "**مدخل لدراسة القانون الجزائري**", الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 2000'ص 10-11.

[3] /د. عز الدين فلاح, مرجع سبق ذكره ص14-15.

[4] /د. أسامة عزمي سلام, أ.شقيري نوري موسى , مرجع سبق ذكره,ص87.

ونرى أن هذا التعريف هو تعريف قانوني يضم أبرز المصطلحات المتعلقة بالتأمين و التي أبرزناها في المخطط التالي.[1]

شكل رقم(II-01) : أبرز المصطلحات المتعلقة بالتأمين.

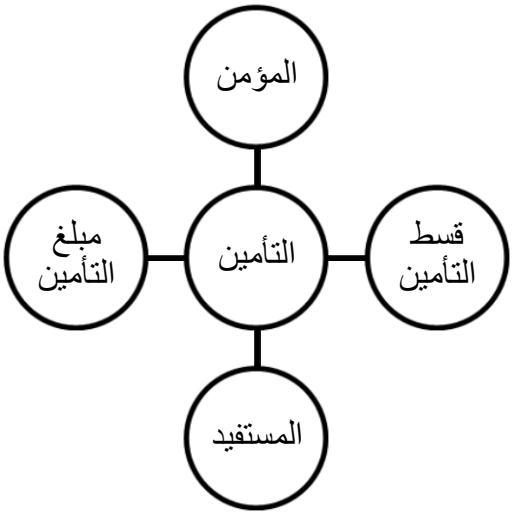

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على أسامة عزمي سلام ,شقيري نوري موسى ص87

1/ **المؤمن له:** هو الشخص طالب التأمين على الخطر الذي يمكن أن يتعرض له هو في شخصه أو ممتلكاته أو يصيب به الغير.

2/ **المستفيد:** وهو الذي تعود إليه المنفعة المترتبة على عقد التأمين وقد يكون المستفيد هو المؤمن له نفسه أو أي شخص آخر يوضح في العقد.

3/**قسط التأمين:** وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التغطية التأمينية.

4/**مبلغ التأمين:** هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

الفرع الثالث: وظائف التأمين:

التأمين عملية بمقتضاها يحصل أحد الأطراف وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الاخر وهو المؤمن تعهد يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداء معينا عند تحقق خطر متفق عليه وذلك الاخر بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر واجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الاحصاء, والتأمين بهذا المفهوم يمكن أن يقدم خدمات للفرد والمجتمع من خلال الوظائف التي يقدمها.[2]

[1] / د. أسامة عزمي سلام ,أ.شقيري نوري موسى, مرجع سبق ذكره , ص87.

[2] /أ.د. حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل,مرجع سبق ذكره, ص43.

الوظائف الأساسية للتأمين بشكل عام سنوضحها من خلال المخطط التالي:

شكل رقم (II-02) :وظائف التأمين

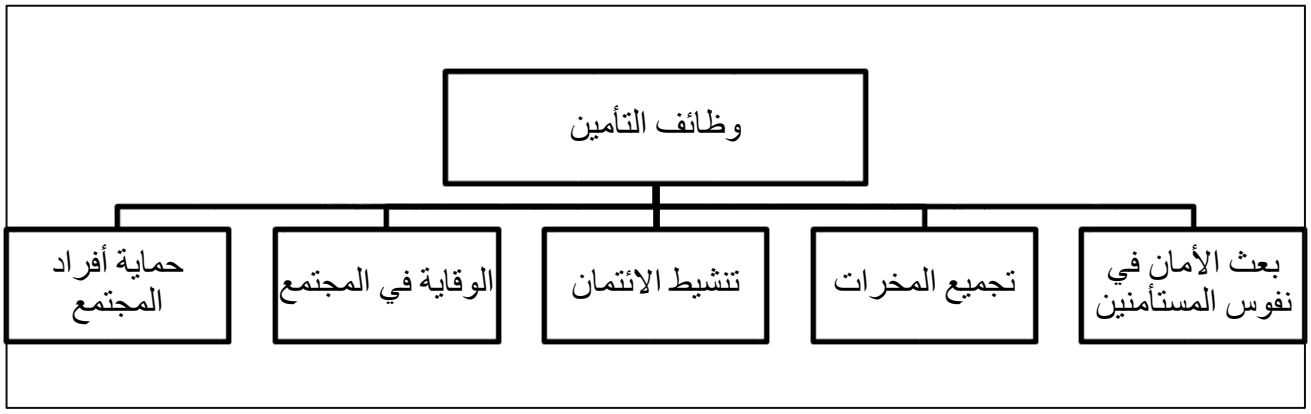

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل.ص43-44

1- **التأمين يبعث الأمان في نفوس المستخدمين:** أن كلمة تأمين مشتقة من كلمة أمان فان وجود التأمين يجعل الشخص (المؤمن له) يعمل في راحة تامة و اطمئنان لأي خسارة تواجهه مما يؤدي إلى زيادة انتاجيته ويجعله أيضا مطمئنا على ممتلكاته وعلى ما لديه من حدوث أي خسارة.[1]

2- **التأمين يقوم بتجميع المدخرات:** يدفع المؤمن لهم الأقساط المستحقة ذلك يؤدي إلى تجميع أموال بمبالغ ضخمة مما يؤدي إلى استثمارها لضمان حقوق المستأمنين وذلك يؤدي إلى تحقيق المصلحة للاقتصاد القومي.[2]

3-**التأمين وسيلة من وسائل تنشيط الائتمان:** ذلك على مستوى الدولة بالنسبة للأفراد فانه يوفر للمدين ضمانات تسهل عليه عملية الاقراض حيث يحل عوض التأمين محل الشيء المرهون.

يقوم التأمين بتدعيم عملية الائتمان وذلك عن طريف توظيف أموال شركات الائتمان في السندات التي تصدرها الدولة وتغطية الفروض العامة المساهمة في استثمارات المشروعات العامة, مما يساعد على تنشيط الائتمان العام وازدهار الاقتصاد القومي.

4-التأمين عامل من عوامل الوقاية في المجتمع: يعمل التأمين على التقليل من نسبة وقوع الحوادث والحد من المخاطر وذلك عن طريق الاستعانة بالخبراء والاحصائيين لدراسة مخاطر العمل بهدف الحد من تحقيقها ومحاولة تجنب وقوعها مما يحقق الاستقرار الكامل للمشروعات.[3]

5- التأمين يؤدي وظيفة اجتماعية هامة: حيث يقوم التأمين الاجتماعي بحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار التي يتعرضون لها ويساعد أفراد المجتمع دون تميز على حمايتهم من الأخطار التي تواجههم. [4]

[1] / أ.د.حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل, ", مرجع سبق ذكره, ص 43.

[2] / أ.د.حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل, ", مرجع سبق ذكره, ص 43.

[3] / د.حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل مرجع سبق ذكره,ص44.

[4] / د.حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل , مرجع سبق ذكره ,ص44.

الفرع الرابع: تصنيفات التأمين

يصنف التأمين بالاعتماد على عدة معايير إلى عدة أقسام ،والتي تكون مبينة في المخطط التالي:

شكل رقم(II-03): تصنيفات التأمين

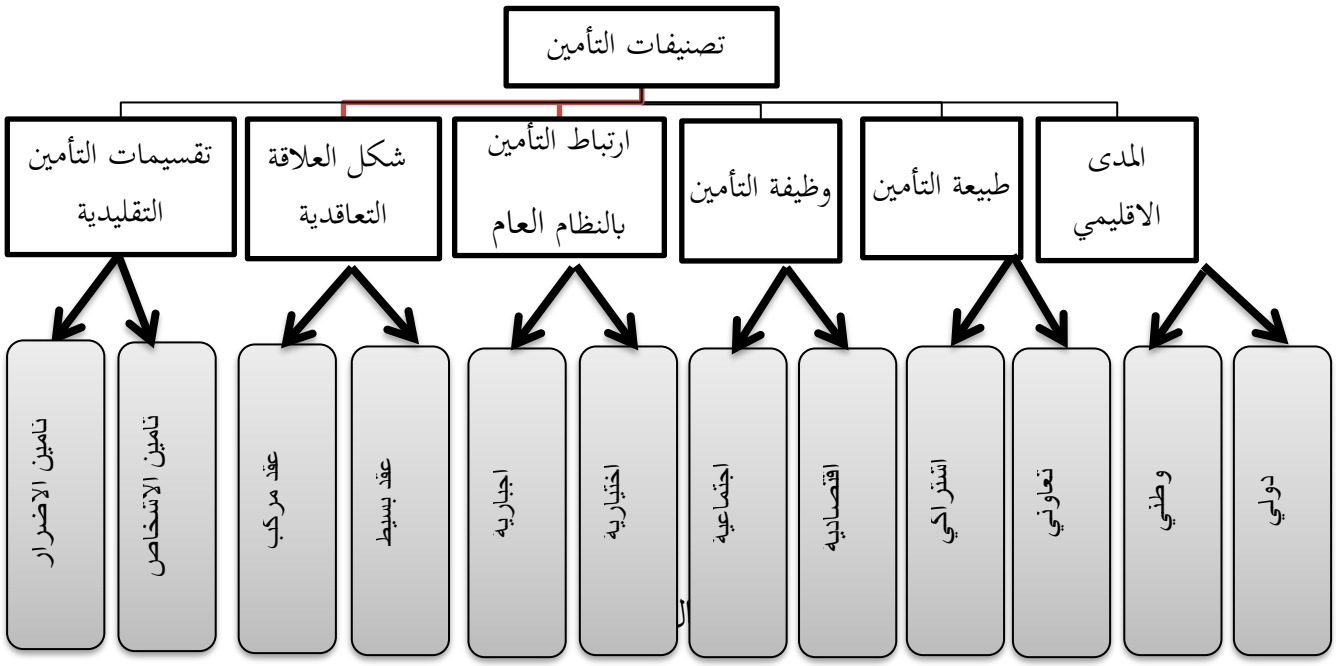

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على جديدي معراج ،"مدخل لدراسة القانون الجزائري"

1. المدى الإقليمي للتأمين[1]:

يمكن تصنيف التأمين حسب المدى الإقليمي إلى تأمين وطني وتأمين دولي ، ومن بين صوره الأولى التعاون بين الدول وما يقتضيه الأمر من ابرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية لترتيب وتنظيم هذا الموضوع.

كما يتجسد أيضا في عمليات التأمين ضد المخاطر الكبرى التي غالبا ما تتجه فيها الشركات الوطنية إلى مساهمة شركات أجنبية ، وبالأخص في مجال التأمين البحري والجوي. وثالثا يبرز في عمليات إعادة التأمين، حيث تلجأ بعض شركات التأمين سواء الحكومية أو الخاصة إلى إعادة التأمين لبعض المخاطر خارج حدود الدولة ،أي لدى شركات أجنبية.

2. تصنيف التأمين بالنظر إلى طبيعته:

هناك تأمينات تقوم على أساس التعاون والاشتراك، وهو ما يسمى بالتأمين التبادلي ، وهو يقوم على التضامن بين الأفراد ولا يكون فيه القسط ثابتا، ويسمى بالتأمين التجاري، المعمول به في دول المغرب العربي والدول الأوروبية.[2]

[1] / د.جديدي معراج ,مرجع سبق ذكره,ص26.

[2] / د.جديدي معراج مرجع سبق ذكره,ص28.

3. تصنيف التأمين بالنظر إلى الوظيفة التي يقوم بها في المجتمع:

فالتأمين يقوم بوظيفة اقتصادية هامة في المجتمع ، تتمثل في ضمان الأمن من الأضرار والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها النشاطات بمختلف أنواعه : صناعية ، تجارية ، فلاحية ....الخ ، كما أصبح منتشرا لدى المؤسسات الاقتصادية قيامها بالتأمين ضد الكثير من المخاطر ، بل أصبح هذا الأمر في العديد من الدول إجباريا .أما وظيفة التأمين الاجتماعية فهي تكمن في نظام التأمينات الاجتماعية عند حدوث أي كارثة (كالأمراض المهنية ، حوادث العمل.... الخ).[1]

4. تصنيف التأمين على أساس ارتباطه بالنظام العام:

فهذا التصنيف يفرق بين التأمينات الاختيارية المعمول بها في أغلب الدول، وفي كثير من عمليات التأمين، والتأمين الإجباري وهو الذي تتطلبه مقتضيات النظام العام، يكون معمولا به في الكثير من الدول وذلك لاعتبارات مختلفة منها اجتماعية لحماية حق الغير في المسؤولية المدنية ، حماية العاملين في حوادث العمل والأمراض وقد تكون لاعتبارات وقائية لحماية حياة الإنسان من أضرار حوادث المرور, وقد تكون لأجل خطورة ممارسة بعض النشاطات أو مهن معينة، كالتأمين في المؤسسات التعليمية والرياضية والأنشطة الطبية[2].

5. تصنيف التأمين بحسب العلاقة التعاقدية:

يمكن تصنيف التأمين إلى التأمين الذي يتم بمقتضى عقد بسيط وبين التأمين الذي يتم بمقتضى عقد مركب، ومن أبرز صور هذا الأخير[3]:

أولا :التأمين ضد مخاطر معينة والتامين المشترك، فقد تقوم شركات التأمين بالاتفاق على تغطية مخاطر معينة بالاشتراك بين شركتين أو أكثر لذا سمي بالتأمينات المركبة.

ثانيا : التأمين المجزأ وهو أن يقدم شخصا واحدا اليه على شيء واحد لدى عدة شركات تأمين ، وكل شركة تتولى الالتزام بتغطية جزء من مخاطر معينة ، كما تعتبر عقود إعادة التأمين من العقود المركبة.

6. تصنيف التأمين حسب تقسيماته التقليدية:

يفرق هذا التصنيف بين التأمين على الأشخاص وتأمينات الأضرار, ومن بين صور التأمين على الأشخاص هي التأمين على الحياة الذي يأخذ به المشرع الجزائري.

ومن بين صور تأمينات الأضرار هو التأمين على الممتلكات والأموال بحسب تنوعها ، ويدخل في هذا الإطار مختلف مخاطر النشاطات الصناعية والتجارية والفلاحية . كما تشمل تأمينات الأضرار جميع أشكال التأمينات على المسؤوليات مثل المسؤولية المدنية لمالك السيارة تجاه الغير ، والمسؤولية المدنية لرب العمل تجاه العمال[4].

---

[1] / د. جديدي معراج مرجع سبق ذكره,ص28.

[2] /د. أسامة عزمي سلام, د. شقيري نوري موسى , مرجع سبق ذكره,ص97.

[3] / جديدي معراج, ,مرجع سبق ذكره,ص29.

[4] / د.أسامة عزمي سلام, د.شقيري نوري موسى , مرجع سبق ذكره,ص94-95.

التصنيفات التي اعتمدها المشرع الجزائري:

لقد اعتمد المشرع الجزائري التقسيم التقليدي من جهة ، حيث خصص فصولا خاصة بتأمين الأشخاص وأخرى خاصة بتأمينات الأضرار .

ومن جهة ثانية التصنيف القائم على التفرقة بين المجالات الكبرى للتأمين :المجال البري، المجال البحري والمجال الجوي.[1]

الفرع الخامس: الأركان الأساسية لعقد التأمين

هنالك مجموعة أساسية من أركان عقد التأمين سنذكرها كالتالي:

1. **عقد التأمين:** اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هذا التعويض عينا أو ماليا وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التامين.
2. **أطراف التعاقد:** الطرف الأول يسمى بالمؤمن وهو الشخص أو الشركة والذي يقوم بتغطية قيمة التامين لطالب التامين ضد الخطر المؤمن ضده. والطرف الثاني وهو المؤمن له وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته آو في ذمته المالية وهو طالب التامين ويلتزم بدفع قسط التامين لشركة التامين.[2]
3. **قسط التامين** : ويمثل التزام المؤمن له في عقد التامين وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التزام هذا الأخير بتحمل الخطر.
4. **مدة التأمين:** حيث أن عقد التامين يعتبر من العقود الزمنية أي مرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التامين ويكون خلالها عقد التامين ساريا ففي التأمينات الممتلكات تكون مدة سنة وفي التامين النقل قد تكون المدة اقل من سنة حتى وصول البضاعة ، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة وفي تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع.[3]
5. **مبلغ التأمين:** المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده. والعلاقة بين قسط التامين ومبلغ التامين علاقة طردية.[4]
6. **وثيقة التامين (بوليصة التامين)** : هي المستند أو البنية التي تبرهن على وجود عقد التامين وتحتوي على بيانات التامين كاملة وتتوفر على معلومات أساسية يعرفها المؤمن له وينقلها إلى المؤمن بدقة ووضوح من خلال تعبئة نموذج خاص" طلب التامين" حيث يعده المؤمن ليتضمن كافة المعلومات الأساسية والجوهرية من وجهة النظر وبناء على هذه المعلومات يكون قراره بقبول أو رفض العملية.

---

[1] / جديدي معراج, مرجع سبق ذكره ,ص30

[2] /أ د. حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل, مرجع سبق ذكره, ص 63.

[3] / أد. حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل ,مرجع يبق ذكره, ص 64.

[4] / أد. حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل, مرجع سبق ذكره , ص65.

7. **الاستثناءات:** الاستثناء جزء من وثيقة التأمين يتبعد خطرا معينا من التغطية التأمينية , ويحتوي هذا الجزء على ما لا تريد الشركة أن تلتزم به فيما يتعلق بالتأمين فقد تستثني وثيقة التأمين على الحياة الانتحار في أول سنتين ,وكذلك أخطار الكوارث الطبيعية, والحروب ....الخ, ويمكن تغطية هذا الاستثناءات عن طريق زيادة القسط.[1]
8. **الملاحق:** تحتوي بعض وثائق التأمين على ملاحق وتستخدم لإضافة أو الغاء أو تعديل شروط في وثيقة التأمين
9. **الاقتطاعات** : الاقتطاعات هي مصطلح يعني حسم مبلغ معين من التعويض القابل للدفع بموجب شروط وثيقة التأمين. وتوجد الاقتطاعات في وثائق تأمين الممتلكات والمركبات, والتأمين الصحي. لكنها لا تستخدم في التأمين على الحياة لأن وفاة المؤمن له تعتبر خسارة كلية, وأي حسم منها سيخفض من مبلغ التأمين المتفق عليه. كما أن هذه الاقتطاعات قد تكون اجبارية تفرضها أي شركة تأمين تفرضها على المؤمن له وقد تكون اختيارية أي بناء على طلب المؤمن له. وفي كلتا الحالتين يستطيع المؤمن له أن يطلب زيادة قيمتها لقاء تخفيض في قسط التأمين.

أن الغاية من تطبيق الاقتطاعات نلخصها كالاتي:[2]

أ. التخلص من التعويضات ذات الحجم الصغير لأن تكلفة معالجتها مرتفعة جدا وقد تفوق في كثير من الأحيان قيمة التعويض نفسه.

ب. تستخدم الاقتطاعات لتخفيض أقساط التأمين, فاذا تم تطبيق اقتطاع كبير (مائة أو مائتي دينار) على التأمين الصحي ,على سبيل المثال, فأنه سينخفض قسط التأمين الصحي إلى درجة كبيرة و مجزية بالنسبة إلى المؤمن له. حيث أن الهدف من التأمين هو تعويض الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها المؤمن له وليس الخسائر الصغيرة التي يستطيع أن يتحملها.

ت. تستخدم الاقتطاعات أيضا لتقليل الخطر الأخلاقي, لأن بعض المؤمن لهم يتعمد في احداث أضرار, هذه الأخيرة تتعلق بممتلكاته من أجل الكسب من التأمين.

كما البعض منهم يهمل المحافظة على ممتلكاته ويجعلها عرضة للضرر والهلاك وبالتالي فان الاقتطاعات قد تقلل من اهمال هؤلاء وجعلهم أكثر حيطة وحذر.

[1] /أ د. حربي محمد عريقات, د .سعيد جمعة عقل, نفس المرجع, ص66.

[2] / أد. حربي محمد عريقات, د. سعيد جمعة عقل, نفس المرجع,,ص66-67.

***أنواع الاقتطاعات :** سنلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (II-02) : أنواع الاقتطاعات

نوع الاقتطاع	مفهومه
الاقتطاع الثابت (الفوري)	ويعني أن على المؤمن له أن يتحمل مبلغا معينا من كل مطالبة يتقدم بها إلى شركة التأمين ,كما هو الحال بالنسبة إلى التأمين على المركبات حيث يتحمل المؤمن له أول عشرين أو خمسين دينار أو أي مبلغ متفق عليه مع شركة التأمين.
الاقتطاع التراكمي (السنوي)	يقصد به أن شركة التأمين تبدأ في دفع التعويض يعد أن تزيد قيمة المطالبات المقدمة عن مبلغ معين ,كما هو الحال بالنسبة إلى التأمين على بعض الممتلكات حيث يفرض عذا النوع من الاقتطاع قد يبلغ 200 دينارا على سبيل المثال و لا تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن له في هذه الحالة الا ذا زادت قيمة المطالبات المقدمة عن 500 دينار. وحينها تقوم الشركة بتسديد ما يزيد عن ذلك المبلغ بالكامل.
السماح (الفرنشيزة)	يطبق هذا النوع من الاقتطاعات في التأمينات البحرية حيث تعفى شركة التأمين من دفع أي مطالبة لا تزيد قيمتها عن نسبة معينة من مبلغ التأمين مثل 2 %أو 3 % فاذا زادت قيمة التعويض عن هذا النسبة تقوم الشركة بدفع قيمته بالكامل.
فترة الانتظار	هي من أنواع الاقتطاعات بحيث لا تدفع شركة التأمين خلالها أي مطالبة تتعلق بالتغطية التي فرضتها عليها فترة الانتظار قد تكون هذا الفترة 3 أشهر أو 6 أشهر أو أكثر ,وستخدم هذه الفترة في التأمين الصحي حيث لا تقوم شركة التأمين بدفع أي مطالبات متعلقة بأمراض معينة خلال هذا الفترة.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل ,"التأمين و إدارة الخطر ص66-67.

المطلب الثاني: عموميات حول شركات التأمين.

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين.

هي هيئة مرخصة من قبل السلطات العمومية, والتي تتحصل على الاعتماد الاجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الاعتماد .[1]

تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار, هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين , ويتم تصنيفها ضمن دائرة الشركات التجارية.[2]

عرف المشرع الجزائري شركة التأمين أو اعادة التأمين حسب المادة 203 من القانون 06-04 على أنها شركات تتولى اكتتاب أو تنفيد عقود التأمين أو اعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن شركات التأمين هي:

هيئة متخصصة في ادارة مخاطر الأشخاص المؤمن لهم أد تحاول تجميع جميع المخاطر لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة. وتقوم من يصيبه الضرر من مجموع الأقساط المحصلة و فوائد استثمارها.

لشركات التأمين ميزة مزدوجة فهي شركات خدمية تقدم خدمات تأمينية مقابل تجميع عدد كبير من الأقساط من الأفراد الذين يحتمل أن يتعرضوا لخطر معين وفق تقديرات دقيقة لقيم التعويضات المرتقب دفعها للمؤمن لهم أو المستفيد ,وفي نفس الوقت تمارس نشاطات مالية باستثمار الأموال المحصل عليها من المؤمن لهم في شكل استثمارات متنوعة.

الفرع الثاني: تصنيف شركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني.

1- التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الاجتماعي ثم الشركات الشاملة. [4]

أ. **شركات التأمين على الحياة** :يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط) .

ب. **شركات التأمين العام** :تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

---

[1] /لفتاحة سعاد", **إدارة الخاطر في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2**""مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,تخصص اقتصاديات التأمين ,جامعة فرحات عباس ,سطيف,2015,ص 2.

[2] /د. منير ابراهيم هندي, "**إدارة الأسواق و المنشآت المالية**", توزيع دار المعارف الإسكندرية ,1999,ص100.

[3] /د. عبد الغفار حنفي , سمية قرياقص ,"**الأسواق والمؤسسات المالية** ",الدار الجامعية ,الإسكندرية ,2008,ص331.

[4] / لفتاحة سعاد , مرجع سبق ذكره, ص 32-33.

ت. **صناديق الضمان الاجتماعي** :تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

ث. **الشركات الشاملة** :تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين.

2- التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة:

حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين قانونين هما :شركات مساهمة وشركات الصناديق التي عادة ما تكون لشركات التأمين على الحياة. [1]

أ. **شركات المساهمة** :تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.

ب. **شركات التأمين التعاونية** :تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيتها تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين.

ومما تقدم عرضه حول تصنيف شركات التأمين وفقا للشكل القانوني يمكن لنا تلخيص خصائص كل شكل منها وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (II-03) : خصائص شركات التأمين وفقا للشكل القانوني

الخصائص	الشكل القانوني	
	شركة المساهمة	شركة التأمين التعاونية
الطبيعة القانونية تجارية	تجارية تهدف لتحقيق الأرباح	(مدنية) الربحية
رأس المال	رأس مال اجتماعي الحد الأدنى مطلوب	أموال التأسيس الحد الأدنى المطلوب
عدد الشركاء	7شركاء على الأقل	500 منخرط (مستأمن)
مساهمة المستأمنين	أقساط ثابتة	أقساط ثابتة أو متغيرة
العمليات التأمينية الممارسة	كل فروع التأمين مع مبدأ التخصص	تأمينات الحياة فقط

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

François Couilbault, Constant Eliashberg, Les Grands Principes de L'assurance, L'Argus de l'assurance Editions, 2009.

[1] / لفتاحة سعاد , مرجع سبق ذكره, ص34

الفرع الثالث: مميزات شركات التأمين

إن لشركات التأمين مجموعة من المميزات التي تميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية ومن هذه المميزات نجد ما يلي:[1]

1- إن شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين, خصوصا في مجال استثمار الأموال.

2- تقدم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية واستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الايفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى.

3- تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا الأسس الرياضية والاحتمالات، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.

4- انعكاس دورة الانتاج فيها ، حيث ال يتسنى للشركة التأمين معرفة مدا خيلها الا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل التزاماتها اتجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد ال يمكن تحديدها الا بصفة استدلالية (بناء على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقق الخسائر وحجمها.

5- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونيا، بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة.

الفرع الرابع :وظائف شركات التأمين

1. **وظيفة التسعير**": تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده."[2] وبالتالي فإن هذه الوظيفة تحدد سعر كل نوع من أنواع التأمينات المختلفة على حدى ،ويكون ذلك يتناسب مع درجة احتمال تحقق الخطر ،كما أنه يتناسب مع مبلغ التأمين ،كما يؤخذ في الحسبان عوامل أخرى كالظروف المحيطة بالشيء المؤمن ضده. كما أن الشخص المكلف بتحديد أسعار التأمين يدعى بالإكتواري ، وذلك باعتماده على دراسات يجريها لتوفير ما يلزم من المعلومات التي يبني على أساسها أسعار التأمينات ،ويراعي الإكتواري أن يكون سعر التأمين منافسا من جهة ،وكافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده من جهة أخرى ،ويحقق بعض الربح.
2. **وظيفة الاكتتاب**":تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين، بما يحقق أهدافها وغاياتها..[3]، ففي هذه الوظيفة تختلف سياسات الشركة باختلاف الأهداف التي تسعى إليها، فقد يكون الهدف من سياسة الشركة هو الحصول على أكبر مجموعة من وثائق التأمين المختلفة التي تعطي ربحا منخفضا.

[1] /د-محمد توفيق البلقاني ،مرجع سبق ذكره ،ص 160-162.

[2] / أد. أسامة عزمي سلام , د. شقيري نوري موسى, مرجع سبق دكره ,ص157.

[3] / أد. أسامة عزمي سلام , د. شقيري نوري موسى, مرجع سبق دكره, ص158.

كما قد يكون الهدف من سياستها هو الحصول على أقل عدد من وثائق التامين التي تعطي ربحا مرتفعا وقد تلجأ الشركة في بعض الأحيان إلى وضع دليل تحدد فيه الأخطار التي تقبل تأمينها وكذا المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

3. **وظيفة الإنتاج** : ونعني بالإنتاج في نشاط التأمين ،المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركة التأمين أين تقوم هذه الأخيرة ببيع الخدمة التأمينية المتمثلة في اكتتاب العقود لصالح الزبائن أي المؤمن لهم.
4. **وظيفة تسوية المطالبات:** فمن خلال هذه الوظيفة تقوم الشركة بدفع التعويضات المستحقة للمؤمن له، عند تحقق الخطر المؤمن ضده ،ففي شركات التأمين توجد جهة متخصصة في دراسة ملفات المطالبات المقدمة ،وهي التي تحدد التعويض المستحق.
5. **وظيفة إعادة التأمين** : ويقصد بهذه الوظيفة قيام شركة التأمين بنقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخط ، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين ،وعقد إعادة التأمين يشبه عقد التأمين ،إلا أن أطرافه تكون مختلفة ،ففي عقد التأمين أطراف العقد هما: المؤمن له (شخص أو هيئة) ،والمؤمن (شركة التأمين)،أما في عقد إعادة التأمين فأطرافه هما: شركة التأمين وشركة إعادة التأمين (معيد التأمين)
6. **وظيفة الاستثمار**: حيث تقوم شركة التأمين بعد تجميع أقساط التأمين ،أين ستتوافر على مبالغ مالية ضخمة ،باستثمارها ولكن يكون هذا الاستثمار بعد دراسة جيدة ،لأن على الشركة الاحتفاظ بجزء من هذه الأموال لتسديد التعويضات المستحقة المطالب بها ،في أي وقت يقع فيه الخطر المؤمن ضده، كما أن عليها أن تحدد أي الاستثمارات مناسبا لها، طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وكذا نوع الاستثمار[1].

المطلب الثالث: واقع سوق التأمين في الجزائر

الفرع الأول : التطور التاريخي لسوق التأمين في الجزائر

لقد مر نظام التأمين في الجزائر بعدة مراحل، ففي بداية الأمر كان خاضعا لنظام التأمين الفرنسي (قبل استرجاع السيادة الوطنية) ، بعد ذلك عمل المشرع الجزائري على سن قواعد قانونية جزائرية . ذلك بوضع رقابة مشددة على قطاع التأمين باحتكاره له، وبعد ثلاثين سنة من الاحتكار جاء قانون 95-07 الذي ألغى هذا الاحتكار مما أدى إلى ظهور شركات تأمين خاصة وجديدة في السوق، وبذلك تنوعت المنتجات .

[1] / أد. أسامة عزمي سلام , د. شقيري نوري موسى, مرجع سبق دكره, ص 164.

ولقد مر التأمين بثلاث مراحل:

1. فترة ما قبل الاحتكار (1966 1962) :

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الاستقلال ،و من بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين و الخبراء في مجال التأمين ،و هذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين وتشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها آنذاك 270 شركة.[1]

لقد تمكنت الشركات الفرنسية من فرض سيطرتها على قطاع التأمين وذلك في ظل انعدام المراقبة من طرف الدولة وهذا ما ساعدها على تحويل المداخيل إلى الخارج وبذلك حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من الادخار، كما كانت تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث.

نظرا لخطورة الأمر قامت السلطات الجزائرية باتخاذ اجراءات والتي تهدف من ورائها إلى حماية مصالح الدولة ومصالح المؤمن لهم ، حيث تجسدت هذه الاجراءات على مستويين:

أ. إصدار قانون 197.63 في 08 جوان 1963:

إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين (CAAR) و الذي بموجبه يتم إعادة عمليات , التأمين إجباريا وقد حددت نسبة التنازل لهذا الصندوق ب % 10 من رقم أعمال الشركات وذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية في 15 أكتوبر 1963 .

ب. اصدار مراسيم متعددة ما بين سنتي 1963 و 1964:

تضمن القانون الثاني رقم 201-63 والذي فرض التزامات و ضمانات على شركات التأمين العامة بالجزائر و إخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية مع وضع كفالة مسبقة. وبمقتضى المرسوم الصادر في 1963/12/12 أنشئت شركات متعددة منها: الشركة الجزائرية للتأمين(SAA) وبعدها تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية(CCRMA) .بموجب المرسوم الصادر في 1964/04/28 ,والتعاون الجزائري لعمال التربية والثقافة (MAATEC) من خلال المرسوم الصادر في1964/12/29.[2]

2. مرحلة الاحتكار (1966-1975)

تمتاز هذه المرحلة باحتكار الدولة لقطاع التأمين ، حيث بدأت بصدور قانون رقم 127.66 المؤرخ في 27 ماي 1967 ، حيث تم تأميم شركات التأمين العامة وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة ، وبذلك وضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية ، وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى من الأمر المذكور أنه: "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين إلى الدولة" ولهذا الغرض أنشأت الدولة الشركة الجزائرية للتأمين(SAA) والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (**CAAR**) .

[1] / برغوتي وليد ،**تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية**" ،مذكرة ماجستير ،جامعة باتنة ، 2013/2012،ص 88.

[2] / د. جديدي معراج , مرجع سبق ذكره , ص08.

وفي 1973 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) بموجب الأمر رقم 73.54 المؤرخ في 1973/10/01 والتي يتجلى دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركات الوطنية[1] .

3. مرحلة إعادة الهيكلة مع استمرار سيطرة الدولة على قطاع التأمينات1994 1976) :

لقد أصبح قطاع التأمين في وقتنا الراهن أحد المكونات المالية، حيث أصبح ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي ، ولذلك فإن سياسة إعادة تنظيم هذا القطاع أصبحت ضرورية و هذا ما جعل الدولة تتبع استراتيجية تخصيص شركات التأمين ؛أي أن كل شركة تختص بخطر معين ، فنجد مثلا شركة (CAAR) تختص في المخاطر الصناعية(الانفجارات والحريق، النقل البحري، الجوي، تأمينات المسؤولية المدنية ,الهندسة) ,أما شركة (SAA) فهي تختص في الأخطار المتعلقة بالسيارات، المخاطر البسيطة، تأمينات الأشخاص، وما نتج عن هذه السياسة هو أنه يمنع على الشركات العمومية استخدام وسطاء التأمين الخواص في تسويق الخدمات التأمينية.[2]

وبمقتضى القانون رقم 85.82 المؤرخ في 30 أفريل 1985 أنشأت الشركة الجزائرية لتأمينات النقل والتي تختص في تأمين عمليات النقل البحري , البري والجوي أضافة إلى عمليات التأمين المرتبطة بمرور القطارات والنقل و السكك الحديدية.

أما شركة (CCR) الشركة المركزية لإعادة التأمين أنشئت بموجب مرسوم 54.73 المؤرخ في 1973/10/01 فهي تختص بعمليات إعادة التأمين بمختلف أشكالها وينحصر دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية.

وقد أنشئت مؤسسات التأمين ذات الطابع التجاري, ومؤسسات التأمين التبادلي الجزائري لعمال سلك التعليم و الثقافة (CETAMA) أنشئت سنة 1964 بمقتضى قرار الاعتماد المؤرخ في 1964 ، والصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي (CNMA) الذي أنشأ بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 28 أبريل1964.

4. تحرير رفع احتكار الدولة لقطاع التأمين:

في عام 1995 تم اجراء عدة تعديلات على القوانين المنظمة لقطاع التأمين ،حيث تم إصدار الأمر رقم07.95 الذي يتضمن تحرير قطاع التأمين وإلغاء الاحتكار ، وبذلك فتحه أمام القطاعين المحلي الخاص والأجنبي [3].

وقد عملت الوزارة على تنظيم ومراقبة قطاع التأمين من خلال هيأت مراقبة واعتماد وسطاء للتأمين كقنوات توزيع جديدة لخدمة التأمين .

---

[1] /, د. جديدي معراج , مرجع سبق ذكره, ص 09.

[2] / د.راشد راشد، « **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري**" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992 ,ص09.

[3] /د. عبد الرزاق بن خروف ,"**التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري** ", الطبعة 3 , الجزائر , 2002 , ص 33.

ومن أجل تحليل المسائل المتعلقة بالتأمين أنشأ مجلس استشاري يسمى المجلس الوطني للتأمين(CNA).

ومن مهام هذا المجلس ما يلي :

- تقديم الاقتراحات الهادفة إلى ترشيد نشاط التأمين وتطويره.
- إعداد تقرير سنوي يلخص الوضع العام لقطاع التأمين ، والذي يقدم إلى رئيس الحكومة عن طريق وزير المالية.

يعمل التشريع الجديد للتأمينات على حماية المؤمن له من استغلال شركات التأمين وهو الاتجاه الذي تتبعه التشريعات الجديدة المعاصرة ،إضافة إلى ما سبق ومن بين الأمور الايجابية التي جاءت في قانون 95- 07 تخفيض قائمة التأمينات الإجبارية والتي فرضت فقط على تأمينات المسؤولية المدنية المهنية فروع السيارات، الأخطار الصناعية والنقل.

وفي إطار التصدير تم إصدار مرسوم سنة 1996 ، والذي حدد الأخطار المغطاة لقرض التصدير، ونظرا لأهمية فرع إعادة التأمين من حيث حماية الممتلكات والثروات الوطنية ،و كذا جلب العملة الصعبة ، ومن أجل تحريره أكثر تم تخفيض معدلات التنازل الإجبارية والتي بموجبها تتنازل شركات التأمين عن نسبة من محفظة نشاطها في مجال إعادة التأمين إلى الشركة الوطنية للتأمين (SAA) ليعود الامتياز لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) سنة 2002 ،وتتمثل أهمية هذه التنازلات في مراقبة خروج العملة الصعبة ،إضافة إلى حماية الأملاك الاستراتيجية.[1]

الفرع الثاني: مكونات سوق التأمين في الجزائر

إن سوق التأمين عبارة عن مجموعة من الشركات التي تنشط في شكل منظومة اقتصادية ،حيث تبلغ عدد الشركات في قطاع التأمين في الجزائر حوالي 17 مؤسسة ،أسست 10 شركات منها بعد تحرير قطاع التأمين عام1995 .

1. الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر

أ. مديرية التأمينات

هي سلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، عن طريقها يمكن معرفة ما يجري داخل هذا القطاع، وتتشكل مديرية التأمينات من:

- نيابة المديرية للتنظيم
- نيابة المديرية للتحليل الدراسات.
- نيابة المديرية للرقابة

ومن مهامها ما يلي:

- إعداد النصوص ذات الطابع التشريعي و التنظيمي التي لها علاقة بالتأمين وإعادة التأمين وتطبيقها
- فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين .

[1] /د. برغوتي وليد, مرجع سبق ذكره , ص98.

- مساعدة الادارات الأخرى والمساهمة في دراسة واعداد مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية.

ب. المجلس الوطني للتأمينات (CNA) :

أنشأ المجلس الوطني للتأمينات (CNA) من خلال التنظيم 95-07 في 1997/04/10 والذي يضطلع بتنظيم و تطوير السوق التأمينية من خلال القيام بالمهام و الأدوار المخولة له.

ومن مهامه:

- تحسين ظروف التوظيف والتسيير داخل شركات التأمين وإعادة التأمين والغرض منها هو ضمان السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المستفيدين من العقود المختلفة للتأمين.
- وضع تسعيرات التأمين التي تطابق سوق التأمين الجزائري، و ذلك على أساس قاعدة إحصائية وطنية.
- تطوير العلاقات الخارجية وخاصة الدول التي لها علاقات اقتصادية مع الجزائر وذلك بجلب التجربة الدولية وشراء قنوات جديدة في نشاط إعادة التأمين وذلك من أجل إعطاء حيوية لقطاع التأمين .
- تسيير مختلف شركات التأمين بطرق حسنة .
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية.
- مراقبة مدى تطبيق شركات التأمين للتنظيمات والمراسم القانونية .
- إنشاء مراكز للبحوث والتي تقوم بدراسات استراتيجية تتماشى مع نظام التأمين في الجزائر وخصوصا مع عولمة الاقتصاد .
- تجتمع الأطراف التي تتعلق بالتأمين، بما فيهم ممثلين من وزارة المالية ،شركات التأمين ،وسطاء التأمين والمؤمن لهم ، وذلك عن طريق المجلس الوطني للتأمينات.[1].

ت. الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين:

أنشأ في 22 فيفري 1994 بموجب قانون 31 90 المؤرخ في 1994/12/04, فهو يهتم بمشاكل المؤمنين حيث تشمل عضويته؛ شركات التأمين وإعادة التأمين وبذلك فهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمينات الذي يهتم بمشاكل السوق بصفة عامة.

من أهدافه :

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين.
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة .
- المساهمة في تحسين مستوى التأهيل و التكوين لعمال القطاع من خلال تطوير التقنيات الحديثة للمهنة.
- المبادرة بكل عمل يرمي إلى ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المهنية.[2]

[1] / لفتاحة سعاد, مرجع سبق ذكره ,ص24.

[2] /برغوتي وليد , مرجع سبق ذكره , ص 92.

2. الشركات الناشطة في سوق التأمين بالجزائر[1]

أ. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR) :

تأسست هذه الشركة في 08 جوان 1963 ،حيث أوكلت إليها عمليات إعادة التأمين بتنازل شركات التأمين الأخرى ب % 10 من نشاطاتها ،في 1964 أصبحت تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي تعتبر أقدم شركة حيث تملك خبرة 47 سنة تنازلت على عدة فروع من محفظة نشاطاتها واحتفظت بفرع الأخطار الصناعية إلى غاية 1990 سنة إلغاء التخصص، وبعدها انتقلت إلى ممارسة كل عمليات التأمين ،بلغ رأسمالها 500مليون دينار سنة 1990 ،ليرتفع إلى 2 مليار دج سنة 1997 إلى 2.7 مليار دج سنة 1998 ،ليصل إلى 8 مليار دج سنة 2010 ،وحققت رقم أعمال يقدر ب 7.6 مليار دج سنة2006،ويقدر ب 13 مليار دج سنة 2010.

ب. الشركة الوطنية للتأمين(SAA) :

تأسست في 12 ديسمبر 1963 كشركة مختلطة جزائرية ومصرية، وتم تأميمها سنة 1966 بموجب قانون 66-127 , أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين ،أوكلت إليها عمليات التأمين على السيارات والأخطار البسيطة وتأمينات الأشخاص وذلك بعد إعادة هيكلة شركة(CAAR) وبعد إلغاء التخصص.

أصبحت تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين ،وفي سنة 1998 استفادت من الامتياز القانوني حيث تنازلت لها شركات التأمين عن جزء من محفظة نشاطاتها، يقدر رأسمالها ب 20 مليار دينار سنة 2010 حيث تأتي في المرتبة الأولى باستحواذها على % 25 من حصة السوق ،حيث حققت مبيعات ب 4.5مليار دج سنة 2010.

ت. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)

تأسس سنة 1972 بموجب القانون 64 72 وذلك باندماج كل من الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي والصندوق المركزي التعاوني الاشتراكي الفلاحي والخاص بالتعاونيات الفلاحية . بالإضافة إلى صندوق التعاون الفلاحي والتقاعد ،يندرج عمله ضمن الأعمال الاجتماعية للاحتياط والتضامن و التعاون للمشتركين عن طريق جمع الاشتراكات ،فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح باعتباره تعاونية .

يعتبر الصندوق رائدا في مجال الأخطار الفلاحية ،التي تنتمي إلى الفرع ،بالإضافة إلى ممارسة عمليات التأمين الأخرى ،فهو مرتبط بوزارة الفلاحة ولذلك فإن % 98 من رقم أعماله يأتي من فرع الأخطار الفلاحية، حققت رقم أعمال قدر ب 5.74 سنة 2010.

ث. الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)

أنشئت الشركة سنة 1975 ،وذلك بعد توجه الجزائر نحو التخصص ،ومن أجل حماية المنشآت الصناعية فكرت في إنشاء شركات مختصة في هذا المجال، فأنشأت الشركة المركزية لإعادة التأمين بعد تنازل شركة

[1] / عقون حكيمة، مرجع سبق ذكره ،ص57-62.

(CAAR) عن هذا الفرع ونظرا لخبرة الشركة تمكنت من ربط علاقات مع مختلف الشركات العالمية، حيث تشارك في أرس مال عدة شركات وطنية ودولية مثل: إفريقيا لإعادة التأمين، الشركة العربية لإعادة التأمين (بيروت) الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وغيرها.

بلغ رأس مالها 580 مليون دج سنة 1997 ليصل إلى 1.55 مليار سنة 1998 ،وبلغ رقم أعمالها 5.2 مليار دج سنة 2006 ليصل إلى 10 مليار سنة 2010.

ج. التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC)

تأسست سنة 1964 ،كانت تختص في تأمين سيارات عمال التربية والثقافة عام 1992 ،أصبحت تمارس عمليات التأمين على أخطار السكن المتعددة ونظرا لطبيعتها التعاونية فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح ،بلغ رقم أعمالها 29 مليون دج عام2006 .

ح. شركة ترست الجزائر (ALGERIA TRUST)

تأسست في عام 1997 هي شركة مختلطة جزائرية خليجية ،يبلغ أ رس مالها 1.5 مليار دج، تساهم كل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة المركزية لإعادة التأمين بنسبة % 35 أي مناصفة بينهما ،بينما ساهمت الشركة القطرية" العامة للتأمينات القطرية "ب % 5 و % 60 للشركة البحرينية" ترست البحرينية" تمارس الشركة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين.

خ. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

أنشئت في 1996/01/10 بموجب مرسوم 96.06 ،ب رأس مال قدره 250 مليون دج موزع بالتساوي بين 10مساهمين: البنوك العمومية الخمس ،الشركات العمومية الخمس. في سنة 1999 تم رفع رأس مال الشركة إلى 450 مليون دينار وذلك من أجل القدرة على ممارسة عمليات إعادة التأمين من مهامها ضمان عمليات التصدير لصالحها ولصالح الدولة، ضمان تمويل عمليات التصدير.

يتفرع إنتاج الشركة إلى: الإخطار السياسية المكتتبة لصالح الدولة والأخطار التجارية المكتتبة لصالح المتعاملين الاقتصاديين المصدرين الخواص بلغ رقم أعمالها 18 مليون دينار سنة 1999 ليصل إلى 120مليون دينار سنة 2010.

د. الجزائرية للتأمينات (2A)

أنشأت في 05 /1998/08 لممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين ،100% بدأت أعمالها كشركة خاصة، بلغ رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري سنة 2009 ،وفي سنة 2010 بلغ رقم أعمالها 3 مليار, قدر رأس مالها ب مليار دينار سنة2010 .

ذ. الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR)

تأسست سنة 1998 ، تتشكل من مستثمرين خواص وطنيين و أجانب، تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، يقدر رقم أعمالها 5.9 مليار دينار في عام 2010 بلغ رأس مالها 1.13 دينار جزائري في نفس السنة.

ر. شركة التأمين على المحروقات (CASH)

تأسست مؤسسة التأمين CASH سنة 1999 بشراكة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة المركزية لإعادة التأمين، حيث شارك الطرف الأول بنسبة % 12 أما الطرف الثاني بنسبة % 6 أما الباقي فكان يتعلق بشركة سوناطراك ونافطال بنسبة % 64 و % 18 على التوالي.

ونظرا لأهمية قطاع المحروقات إضافة إلى مساهمة شركة سوناطراك بنسبة معتبرة , فإن رقم أعمال الشركة أخذ بالنمو إلى أن احتل المرتبة الرابعة في القطاع برقم أعمال يقدر ب 6.2 مليار عام2006 بمعدل نمو % 44عن سنة 2005.

من أهم المشاريع التي تم تأمينها لشركة سوناطراك:

- مشروع تطوير حقل عين صالح.
- مشروع انجاز مصنع لمعالجة الزيوت.
- مشروع انجاز محطة تحلية مياه البحر.

ز. السلامة للتأمينات

تم اعتمادها سنة 2000 ، هي شركة تابعة لشركة التأمين سلامة العربية الإسلامية وهي شركة في دبي متخصصة في منتجات التأمين التكافلي تحت تسمية "البركة والأمان"

ثم تم تغيير اسمها إلى "السلامة للتأمينات" حيث تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، بلغ رقم أعمالها سنة 2006 ب 1 مليار دينار .بعدما كان 5 مليون دينار سنة 2000 ، وفي سنة 2010 أصبح 2.65 مليار دينار.

س.الشركة العامة للتأمينات المتوسطية (GAM)

تم اعتمادها سنة 2001 من أجل ممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، قدر رقم أعمالها عام2006 ب 1.3مليار دينار، سحب منها فرع الاعتماد فيما يخص تأمين القروض سنة 2007 نظرا لمواجهة عدة مشاكل مالية ولذلك تم شراؤها من طرف صندوق الاستثمار من جنوب إفريقيا، حققت مبيعات ب2.86 مليار دينار عام 2010 ورأس مالها يقدر ب 1.2 مليار دينار لنفس السنة.

ش.شركة تأمينات الأشخاص (CARDIF)

تحصلت على الاعتماد سنة 2007 ، وهي فرع من البنك الوطني الباريسي والذي يعمل على توسيع نشاطاته في الجزائر، إضافة إلى تنويع الاستثمارات، ومن أهدافه أنه يسعى إلى تنشيط تأمينات الأشخاص خاصة وربطه مع أنشطة البنك بعد دراسة أهم الشركات العارضة، نبين في الجدول التالي ترتيب شركات التأمين من ناحية الأهمية خلال الفترة 2009-2010.

ص. أليسانس للتأمين(ALLIANCE ASSURANCE)

هي شركة مساهمة تأسست بمرسوم 07-95 في 25 جانفي 2005 أنشئت هذه الشركة لممارسة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، ولمزاولة نشاطها تستعين بستة (6) وكلاء.

حققت الشركة رقم أعمال 2مليون دينار سنة 2005 ليصل إلى 300 مليون سنة 2006 فقد قدر رأس مالها ب 800 مليون دينار عام 2009 و 2.3 مليار عام2011 .

ض. الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار (AGCI)

هي شركة ذات أسهم، تأسست سنة 1998 ب رأس مال يقدر ب 20 مليار دينار، حيث يمثل نسبة75% حصة البنوك العمومية، حصة كل بنك تمثل % 12.5 و يمثل النسبة الباقية % 25 حصة الخزينة العمومية، تختص هذه الشركة في عمليات التأمين التي ترتبط بقروض الاستثمار الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ط. شركة ضمان القرض العقاري(SGCI)

تأسست سنة 1997 ،وتم اعتمادها سنة 1999 ، أنشئت في إطار عمليات تنويع المشهد المالي والنظام النقدي الجزائري لمساهمة الأفراد للحصول على سكن ، ولذلك فإن مهمة الشركة تكمن في تقديم الضمانات للقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية للحصول على سكن ، حققت الشركة رقم أعمال يقدر ب 300 مليون سنة 2010 ،ويقدر رأس مالها سنة 2010 ب 1 مليار دينار.

الجدول رقم (II-04): ترتيب شركات التأمين من ناحية الأهمية خلال الفترة 2009-2010.

شركات التأمين	رأس المال الاجتماعي	رقم الأعمال	عدد الموظفين	عدد الوكالات	الحصة في السوق	الملاحظات
SAA	16	16.4	4186	460	24	الرتبة 1
CAAT	11.49	12.866	1535	142	20	الرتبة 2
CAR	4	1.933	1730	125	17	الرتبة 3
CIAT	3.4	-	-	-	-	الرتبة 4
CASH	2.800	8.924	-	-	15	الرتبة 5
TRUST	2.050	1.339	176	70	-	الرتبة 6
2A	1.015	-	-	112	-	الرتبة 7
SALAMA	1	-	-	-	-	الرتبة 8
CGCI	1	-	-	-	-	الرتبة 9
ALIANCE	800	2.852	116	310	-	الرتبة 10.

المصدر برغوتي وليد،"تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية"،مذكرة ماجستير ،ص.99 .

من خلال ما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أنه على شركات التأمين الرفع من حجم معاملتها والزيادة في رقم أعمالها والتشغيل، وبالتالي الحصة السوقية.

الفرع الثالث: المشاكل التي يعاني منها قطاع التأمين في العالم العربي

يعاني قطاع التأمين في العديد من الدول العربية بعد حوالي 40 عاما من مزاولتها لهذا النشاط، من مشاكل كثيرة و متنوعة ،نذكر منها:

1- ضعف رؤوس أموال الغالبية العظمى من شركات التأمين العربية وقلة وجود كيانات تأمينية مالية قوية ويكفي للتدليل على ذلك الحد الأدنى أ رس المال الواجب توافره في الدول العربية، حتى ما قبل توقيع اتفاقية الجات كان في غاية التدني.

الجدول رقم (II-05): رأس مال شركات التأمين في عدد من الدول العربية

الدولة	رأس مال شركات التأمين
مصر	2مليون جنيه
العراق	1مليون دينار
السعودية	لا يوجد
الجزائر	لا يوجد
الأردن	600ألف دينار

المصدر : أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص413.

2 -ضعف وهامشية الكيانات التأمينية في غالبية الدول العربية ،وبالمقابل نجد أن الكيانات التأمينية التي صيرفة التأمين (NCASSURANCEBA) "تندمج مع المؤسسات المصرفية فيما اصطلح عليه تسمية في العديد من الدول الأوروبية والدول المتقدمة[1]" .

3-ترتب على ضعف رؤوس الأموال انخفاض معدلات الاحتفاظ بالأقساط بالكثير من أسواق التأمين العربية وبالتالي ارتفاع أقساط إعادة التأمين الصادرة.

4- فشل في العديد من التشريعات والنظم الرقابية المتبعة في الكثير من الدول العربية للإشراف والرقابة المنظمة لصناعة التأمين [1].

[1] / أد.أسامة عزمي سلام، د. شقيري نوري موسى ,مرجع سابق، ص 414

5- ضعف كبير في مختلف الكوادر والاطارات البشرية الفنية بشركات التأمين.

6- ضعف خبرة العاملين في مجال الاشراف والرقابة على التأمين.

7- ضعف العاملين في الجهاز الإنتاجي في العديد من الأسواق من حيث الدراسات الفنية وتكامل أداء الخدمة التأمينية .

8-ضعف كبير في استخدام الميزات الجديدة والمتغيرة لتكنولوجيا الإنترنت في تسويق المنتوج التأميني .

9-انخفاض نصيب الفرد من أقساط التأمين على مستوى كافة الدور العربية مقارنة بالكثير من د ول العالم النامي.

[1] / أد. أسامة عزمي سلام، د. شقيري نوري موسى ,مرجع سابق، ص415.

المبحث الثاني :مخاطر شركات التأمين وكيفية قياسها وإدارتها

لقد زاد اهتمام هيئات الإشراف والرقابة للتأمين على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية وذلك بوضع المقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين ،وذلك لحماية كل من حملة وثائق التأمين والأطراف المتعاملة مع شركات التأمين ،وكذا لصالح هيئات التأمين نفسها.

المطلب الأول: الملاءة المالية لشركات التأمين

تتعرض شركات التأمين لأخطار تمس ملاءتها المالية مما يؤثر عليه بالسلب ومن بين الأخطار التي تتعرض لها، أخطار الاكتتاب وأخطار الاستثمار وغيرها من الأخطار التي تسبب لشركة التأمين خسائر في حال تحققها ،لذا على شركة التأمين حماية ملاءتها.

الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية لشركات التأمين

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالملاءة المالية، ويمكن التعرف على مفهوم الملاءة المالية من خلال وجهات النظر التالية[1]:

1. يقصد بالملاءة المالية . بصفة عامة . قدرة إرادات الشركة بما في ذلك عائدات الاستثمار على تغطية التكاليف المختلفة ،أو بمعنى آخر القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيد استحقاقها ،وفي صناعة التأمين نعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعة التأمين ،ويعبر عنها بتوافر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات.
2. الملاءة المالية لشركات التأمين تعني: "احتفاظ الشركة على مقابلة التزاماتها وفقا لتواريخ استحقاقها ".حيث أن بعض الالتزامات تنتج عن العمليات الحالية وسوف تسوى بعد عدد من السنوات من المستقبل مما يؤكد ضرورة الحاجة إلى السيولة بصفة مستمرة واحتياطات الخسائر الكافية ومعدلات السعر المناسبة .
3. الملاءة المالية تعني :"القدرة المالية لشركة التأمين على سداد التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة ،ويتم قياسها عن طريق إيجاد الفرق بين الأصول والخصوم الواردين في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التأمين.
4. يرى البعض أن الملاءة المالية لشركة التأمين يقصد بها :"قوة ومتانة مركزها المالي، وبذلك يمكن القول بأن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي ،في سنة ما إذا ما زادت الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من متطلبات ومصروفات.

[1] – د.عيد أحمد أبو بكر، "إدارة أخطار شركات التأمين"، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010،ط1،ص 28 . 30.

الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين

إن الملاءة المالية لشركات التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية [1] :

1. حاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها في وثيقة التأمين من خلال تعويض وجبر الضرر اللاحق بهم في ذممهم المالية.
2. المستثمرون أو حملة الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة.
3. الموظفين في الشركة الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كالهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية.
4. متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم الإدارة العليا في الشركة ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل.
5. شركات التأمين الأخرى التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى شركات التأمين من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة، فقبل الإفلاس مباشرة تحاول الشركة إغراء المستأمنين ببيع وثائق تأمين بمستوى أقل من الأسعار، أما بعد إفلاس الشركة فإنه يتم تحويل محفظة الوثائق التأمينية وتوزيعها على شركات التأمين التي مازالت قائمة.
6. معيدي التأمين الذين يتأثرون بظهور صعوبات في جمع أقساط إعادة التأمين أو مساهمة هذه الشركة أثناء تسوية المطالبات.
7. الدولة عن طريق هيئات الإشراف والرقابة التي تأخذ على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق، وما قد ينتج عنه من جراء عدم قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه ذوي الحقوق.

[1] – عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 44-45.

الفرع الثالث: الأخطار المؤثرة في المؤسسات المالية

الشكل رقم(II-04): الأخطار الأساسية التي تتعرض لها المؤسسات المالية

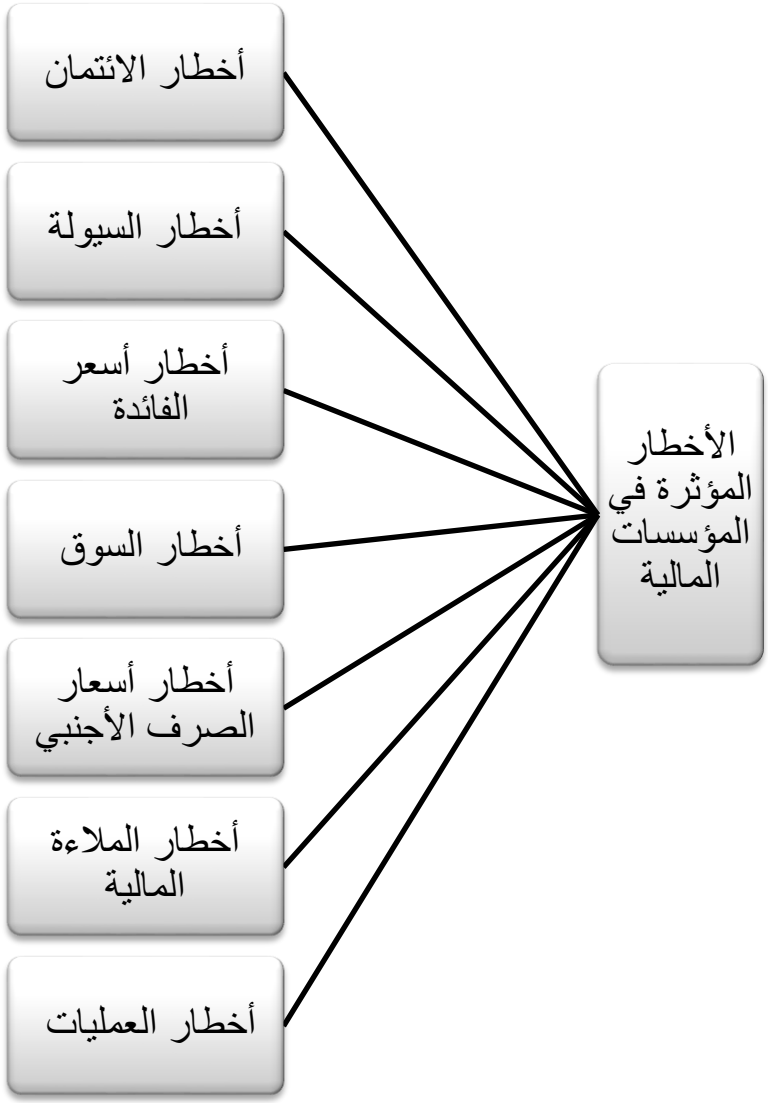

المصدر: د.عيد أحمد أبوبكر، مرجع سابق ص 56

والشكل السابق يوضح الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين باعتبارها أحد أهم المؤسسات المالية بعد البنوك.

1. **أخطار الائتمان:** يتمثل في عدم قدرة المؤمن لاسترداد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من مديني الأقساط(المؤمن لهم) أو عن طرق الوسطاء أو معيدي التأمين، كما يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة المؤمّن على استرجاع أمواله أو عوائدها المستثمرة بالأوراق المالية في تواريخ استحقاقها.

ويعتبر عدم قدرة معيد التأمين على تسديد التزاماته من أهم مخاطر القرض في التأمينات العامة لأن ذلك من شأنه أن يحدث صعوبات مالية هامة بالنسبة للمؤمن المباشر[1] .

2. **أخطار السيولة:** هو الخطر الذي يكون فيه المؤمن غير قادر على تسييل أصوله لتسوية التزاماته أو بيع أصول بقيم منخفضة، ويكون خطر السيولة كنتيجة لإلغاء عدد كبير من عقود التأمين أو حدوث انحراف كبير لمعدل الوفاة في المحفظة التأمينية.
3. **أخطار أسعر الفائدة:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات المؤسسة ورأسمالها الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة.
4. **أخطار السوق:** هي المخاطر التي تنشأ نتيجة للاتجاهات التصاعدية والتنازلية التي تطرأ على سوق رأس المال نتيجة العديد من الأسباب التي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار .
5. **أخطار أسعار الصرف الأجنبي:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات المؤسسة ورأسمالها نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف.
6. **خطر الملاءة المالية:**

خطر الملاءة المالية هو خطر عدم قدرة على تغطية الخسائر الناتجة عن كل أنواع الأخطار السابقة، وبذلك فإن خطر الملاءة المالية هو خطر التوقّف عن دفع التعويضات و المصروفات في شركات التأمين عندما يحل أجل استحقاقها[2].

الفرع الرابع: الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين

يعتمد المركز لأي من شركات التأمين على مجموعة كبيرة من الأخطار يمكن أن تؤدي إلى إفلاس الشركة، ويعتبر خطري الاكتتاب والاستثمار من أهم هذه الأخطار.

وقد قسمت نظرية رأس المال على أساس الخطر إلى الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية إلى أربعة مجموعات رئيسية هي:

1. أخطار الاكتتاب.
2. أخطار الاستثمار.
3. أخطار الائتمان.
4. أخطار أخرى.

[1] – هدى بن محمد، "**تحليل ملاءة ومردودية شير ات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة قسنطينة، 2005/2004 ص67 .

[2] – د.عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق ذكره ص57 .

سوف نتعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لكل من خطر الاكتتاب والاستثمار وأثر كل منهما على الملاءة المالية لشركات التأمين.

1. **أخطار الاكتتاب:** هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية سيختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين. وتسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير جدا من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من التغطيات التأمينية [1].

وتساعد عملية الاكتتاب لشركة التأمين على البقاء في سوق التأمين ليمنح الحماية التأمينية لحاملي وثائق التأمين الجدد منهم والقدامى، كما تساهم أرباح عملية الاكتتاب في الفائض، ولتحقيق ذلك يجب على إدارة الاكتتاب تجنب الاختيار ضد صالح الشركة، ويحدث هذا الاختيار عندما تصبح مجموعة الوثائق التي تصدرها شركة التأمين لا تمثل عينة عشوائية، بمعنى أنها تمثل عينة مميزة تجاه الأخطار الرديئة في المجتمع. ونظرا لأهمية عملية الاكتتاب وللخوف من الأخطار التي يمكن أن تنشأ من الاكتتاب في أخطار دون المتوسط، يكون قياس نتائج الاكتتاب في شركة التأمين بالغ الأهمية، وبصفة عامة يمكن القول بأن هناك علاقة مباشرة بين حجم الأقساط المكتتبة ومستوى الملاءة المالية لشركات التأمين ،فإذا كان التمسك بالاختيار الجيد للأخطار كمبدأ فإن ذلك سوف يظهر في نقص الأقساط التي يتم تحصيلها في مقابل توفير الحماية التأمينية وبالتالي لا يتحقق قانون الأعداد الكبيرة ،وبنفس الطريقة إذا حدث تساهل في قبول أخطار غير جيدة أدى ذلك إلى زيادة الأقساط وارتفاع احتمالات تعرض شركة التأمين لعسر مالي.

2. **أخطار الاستثمار:** قد يطلق عليها أحيانا أخطار الأصول ،وذلك من منطلق أن تعكس محفظة الاستثمارات في شركة التأمين مخاطر الاستثمار المختلفة ،بالإضافة على العائد على الاستثمار في كل وجه من الأوجه الاستثمارية، كما يأخذ في الاعتبار المبادئ التي يجب أن تتوفر في استثمارات شركة التأمين والتي تتمثل في الضمان والربحية والسيولة والتنويع وذلك عند تحديد السياسات الاستثمارية المختلفة لأي من شركات التأمين ،كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تحليل وقياس مخاطر الاستثمار عند رسم السياسة الاستثمارية لأموال شركة التأمين ،ومنه يمكن القول أن تركيبة المحفظة الاستثمارية في الشركة يجب أن تراعي العوامل السابقة عند تحقيق أهدافها في مزيج من الأصول الاستثمارية [2].

وتتعرض شركة التأمين للمخاطر الاستثمارية عندما تواجه المواقف التالية [3]:

- حالة العسر القانوني **Legal insolvency**، و هي تحدث عندما تكون الأموال المتاحة للاستثمار أقل من الحد الأدنى للاحتياطيات الفنية(الحسابية).

[1]– د. عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق ذكره ص 60

[2]– د. عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره ص 65

[3] – د. سعد صادق بحيري، " السياسات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1980، ص 221

- حالة العسر الفني **technical insolvency**، وهي تحدث عندما لا تكفي الأموال المتاحة للاستثمار والتي يمكن توفيرها فورا لمواجهة التعويضات المستحقة.
- حالة العسر الحقيقي، وهي تحدث عندما لا تكفي إيرادات شركة التأمين المختلفة لمواجهة الالتزامات المختلفة.

أ. **مخاطر الاستثمار في العقارات:** يتمثل في درجة الاختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بهذه العقارات، ويتزايد الخطر بتزايد مقدار الاختلاف بين العوائد الفعلية والمتوقعة.

ب. **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:** وهي تتمثل في قيمة الفرق بين ما يتوقعه المستثمرون وما تحقق لهم بالفعل من عوائد الاستثمار، متمثلة في الأرباح الموزعة والفرق في قيم الأوراق المالية.

ت. **مخاطر الاستثمار في القروض:** تقوم شركات التأمين بتقديم نوعين من القروض هما : القروض بضمان رهانات عقارية ، وقروض بضمانات أخرى ،وتتمثل مخاطر الاستثمار في القروض في مقدار الفرق بين معدلات الفوائد السائدة في السوق ومعدلات الفائدة على القروض ،حيث أن تزايد مخاطر الاستثمار في القروض يمكن أن يؤثر في قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها كاملة.

ث. **مخاطر الاحتفاظ بالنقدية:** "تقوم شركات التأمين بالاحتفاظ بالقدر المناسب من النقدية وذلك لتقليل رأس المال العاطل، بما يساعد على رفع كفاءة الاستثمار والحصول على معدلات عوائد استثمارية تزيد عن معدلات الفوائد التي حسبت على أساسها أقساط التأمين".

إضافة إلى أن احتفاظ الشركات بالقدر المناسب من النقدية يعزز مركز السيولة لديها ويمكنها من مواجهة كافة التزاماته ، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي قد تظهر في الأسواق المالية .

حيث أن شركات التأمين تتعرض لبعض مخاطر الاستثمار عند احتفاظها بالنقدية ،مثل زيادة أو نقص النقدية عن الاحتياجات الحقيقية للشركة ،فعندما تزيد النقدية عن المقدار المناسب تفقد الشركة فرصة استثمار ذلك القدر من النقود الذي زاد عن الاحتياجات الحقيقية للشركة ،مما يقلل من ربحية الشركة وفي حالة ما تقل النقدية عن القدر المناسب تتعرض الشركة لمواقف عدم القدرة على سداد التزاماتها ،وذلك يؤثر على مركزها وسمعتها التنافسية .

حيث نستنتج بأن مخاطر الاحتفاظ بالنقدية يتمثل في مقدار الفروق السالبة أو الموجبة بين القدر المناسب والقدر الفعلي لدى شركة التأمين.

المطلب الثاني: أساليب قياس أخطار الاكتتاب والاستثمار في شركات التأمين

الفرع الأول: أساليب قياس أخطار الاكتتاب

أسلوب تحليل التمايز[1]: يعتبر أسلوب تحليل التمايز أحد أساليب التحليل المتعدد، ويفرق بين مجموعتين من الأساليب متعددة المتغيرات هي:

1. الأساليب الإحصائية التي تستخدم عندما يتم تحليل المتغيرات كلها كمجموعة واحدة دون تقسيمها إلى متغيرات تابعة ومستقلة.
2. الأساليب الإحصائية التي تستخدم عندما يتم تقسيم المتغيرات إلى متغيرات تابعة ومستقلة.

حيث ان مشكلة قياس أخطار الاكتتاب في شركات التأمين تدور حول تقسيم المتغيرات بهدف التنبؤ بسلوك المتغير التابع بمعلومية المتغير المستقل، لذا ينصب الاهتمام على أسلوب تحليل التمايز من النوع الثاني.

أ. **مفهوم أسلوب تحليل التمايز:** هو أحد أساليب التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات الذي يسعى إلى تكوين نموذج احصائي يصور العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المختلفة، ويعتمد تحليل التمايز على الوصول إلى دالة (دوال) التمايز.

ويمثل أسلوب تحليل التمايز أسلوبا كميا لتصنيف مفردات إلى واحدة أو أكثر من مجتمعين وهدف أسلوب تحليل التمايز هو إيجاد قاعدة لفصل عدة مجتمعات عن بعضها البعض.

ب. **فروض أسلوب تحليل التمايز:**

يقوم أسلوب تحليل التمايز على مجموعة من الفروض الأساسية، أهمها ما يلي:

- ✓ أن المجتمعات موضوع الدراسة منفصلة وقابلة للتحديد.
- ✓ ان كل مفردة في كل مجتمع يمكن وصفها و تحديدها بمجموعة من المقاييس أو المتغيرات المستقلة.
- ✓ ان المجتمعات موضوع الدراسة تختلف بالنظر إلى أوساطها.
- ✓ ان البيانات المستخدمة في التحليل تحتوي على عينة عشوائية من أعضاء كل مجتمع من مجتمعات الدراسة.
- ✓ عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين الدالة حتى يمكن تفسير النتائج.
- ✓ ان مجتمعات الإحصائية محل الدراسة تمثل مجتمعات إحصائية ذات توزيع طبيعي.
- ✓ تساوي مصفوفات التباين ـ التغاير في المجتمعات الإحصائية محل الدراسة.

[1] – د. عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره ص 119-124.

الفرع الثاني: قياس مخاطر الاستثمار

يعتبر هاري ماركوويتز H.Markowitz أول من تعامل مع الخطر في محافظ الاستثمار حيث استخدم التحليل الاحصائي و البرمجة التربيعية لأول مرة في حقل توزيع محافظ السهم حيث ربط مفهوم الخطر بتقلب العائد, ومن ثم اقترح الانحراف المعياري كمقياس لخطر الورقة المالية وكذلك المحفظة.

1. الأساليب المختلفة لقياس مخاطر الاستثمار

يوجد العديد من الأساليب الكمية التي يمكن الاعتماد عليها واستخدامها في قياس مخاطر الاستثمار , وتتضمن مجموعة احصائية التي تشتمل على مقياس نصف تباين العوائد , التباين , الانحراف المعياري , معامل الاختلاف , معامل الارتباط , نموذج ماركوويتز , نموذج المحفظة الحديثة , نموذج المباريات.. الخ, وسنتناول فيما يلي أنسبها لقياس مخاطر الاستثمار في شركات التأمين.[1]

أ. نظرية المباريات:

تتضمن النظرية نموذج رياضي يرتبط بالصراع والعلاقات التنافسية بين اللاعبين ,كل لاعب يحاول تقليل خسائره قدر الامكان وتحقيق أكبر عائد اقتصادي متوقع في ظل حالة عدم التأكد , ومنه يكون مصفوفة على العوائد الاستثمارية المتوقعة والمحتملة الحدوث في المستقبل من كل بديل استثماري وهذه المصفوفة تتكون مما يلي:

- ✓ عدد من الصفوف يساوي عدد من البدائل المتاحة, وكل صف يختوي على التقديرات المحتملة الحدوث لعوائد الاستثمار من كل بديل استثماري.
- ✓ عدد من الأعمدة يساوي عدد من الاحتمالات النسبية المناظرة لكل عائد استثماري.

ويتم تحديد لاعبي المباريات كما يلي:

- يمثل اللاعب الأول متخذ القرار الاستثماري, الذي يقوم بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار أفضلها من حيث العائد والأقل مخاطرة.
- يمثل اللاعب الثاني المباراة الاحتمالات المقدرة والمناظرة لكل عائد استثماري متوقع من كل بديل استثماري.

[1] / د. عيد أحمد أبو بكر مرجع سبق ذكره, ص 191.

ولكن يفترض الاتي:[1]

- تماثل الاحتمالات بالنسبة لكل بديل استثماري تتضمنه المباراة, بالرغم من تباين تقديرات العوائد الاستثمارية من بديل لأخر.
- عدم معرفة استراتيجية و أهداف اللاعب الثاني ولذا تسمى المباراة مباراة ضد الطبيعة الاحتمالية للعوائد من كل بديل استثماري.

أنواع المباريات: تنقسم المباريات إلى ثلاث أنواع رئيسية سنوضحها في المخطط التالي:[2]

شكل رقم (II-05): أنواع المباريات

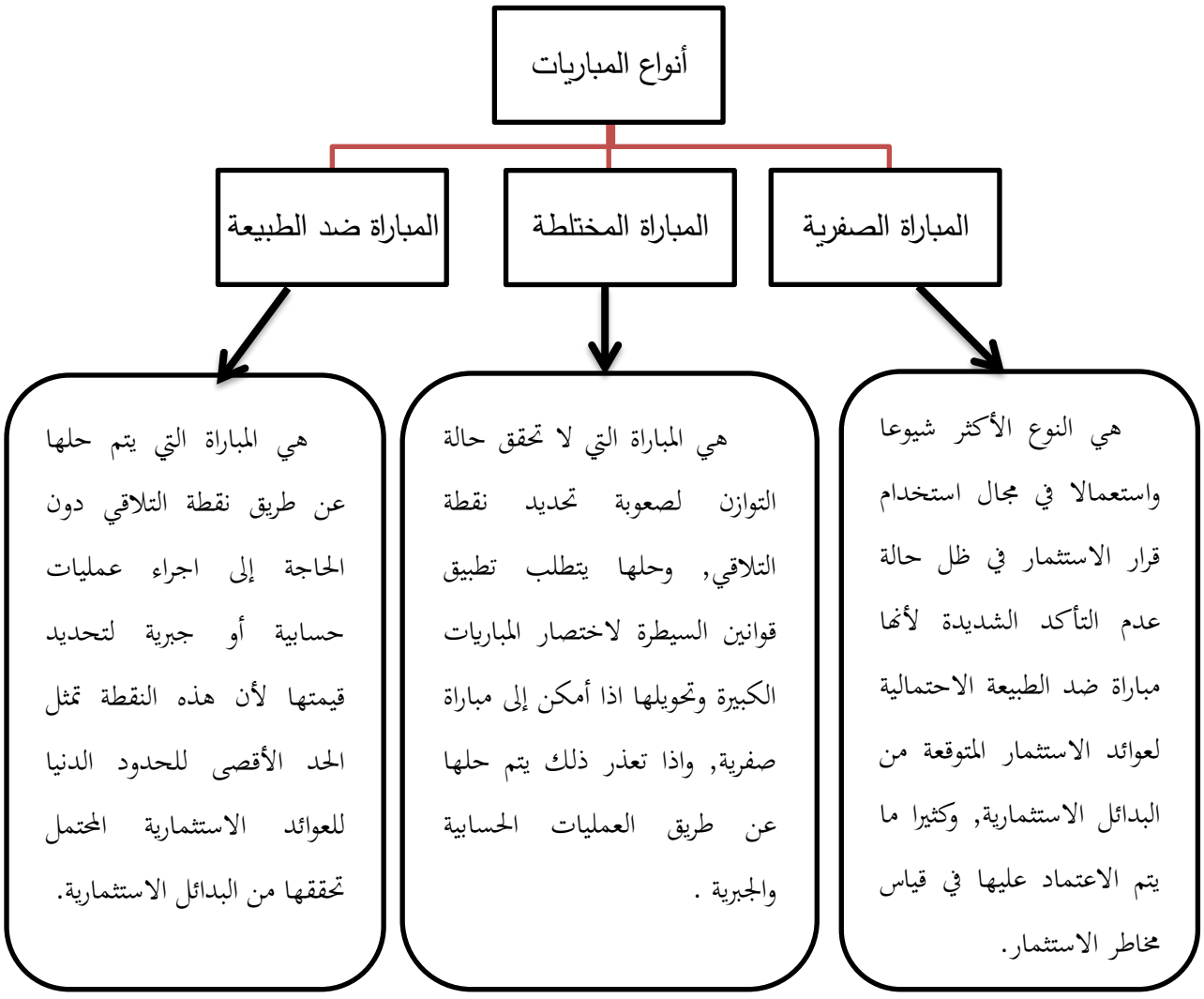

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على د. عيد أحمد أبو بكر مرجع سبق ذكره ص193.

[1] / / د. عيد أحمد أبو بكر مرجع سبق ذكره , ص193.

[2] / / د. عيد أحمد أبو بكر مرجع سبق ذكره , ص193.

ب. نظرية المنفعة:

تعتبر نظرية المنفعة أحد اهم الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها نظرية الاستثمارات, فالمفهوم من هذه النظرية أن ما يهم الفرد ليس كمية أو حجم السلع و الخدمات التي يمتلكها ولكن المهم ومدى الاشباع أو المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لها. كما ترتكز نظرية العرض والطلب على تحديد عدد وحدات المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه لساعة أو خدمة معينة, وقياسا من ما سبق فان هذه النظرية يمكن أن تفيد في حل مشكلة الاختيار والمفضالة بين البدائل الاستثمارية التي يمكن توقع نتائجها مسبقا. وهو التضحية بالاستهلاك الحالي لبعض السلع والخدمات المؤكد مقابل الحصول على الاستهلاك الغير المؤكد لها في المستقبل ولكن من الصعب الجزم بإمكانية الحصول على العوائد الاستثمارية من بعض الاستثمارات مثل الأسهم والسندات مستقبلا لأن الأمر يتوقف على النتائج الفعلية وهو أمر غير مؤكد.[1]

ان المنحنى الخاص بالمنفعة يكون محدبا من الأعلى , وعكس ذلك اذا كان الأفراد يرغبون في المضاربة وتحمل درجة عالية من المخاطر عند اتحاد قراراتهم الاستثمارية ,فالشخص الذي تمثله الدالة المحدبة من الأعلى هو كاره للمخاطرة وعكسه الشخص الذي تمثله الدالة المحدبة من الأسفل.

شكل رقم (II-06): يوضح اتجاهات متخذ القرار اتجاه المخاطرة

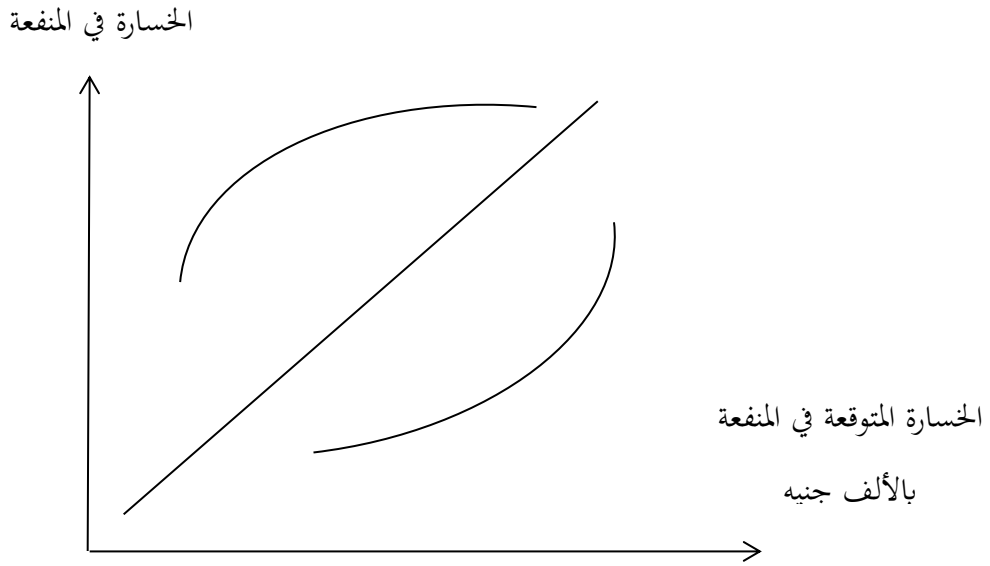

المصدر: د. عيد أحمد أبو بكر ص 196.

[1] / د. عيد أحمد أبو بكر مرجع سبق ذكره , ص194.

ت. نموذج نظرية المحفظة الحديثة

يتم قياس المخاطر الاستثمارية للمحفظة الاستثمارية عن طريق قياس مدى انحراف العوائد المحققة عن المتوسط أو القيمة المتوقعة لهذه العوائد, وبذلك يمكن التعبير عن مخاطر الاستثمار للمحفظة الاستثمارية من خلال المعادلة التالية:[1]

(المخاطر الكلية للمحفظة = المجموع المرجح للتباينات + المجموع المرجح للتغايرات)

ث. نموذج ماركوويتز:

يعتبر ماركوويتز المؤسس للنظرية الحديثة للمحفظة الاستثمارية التي تعالج المظاهر المختلفة لبناء المحفظة بطريقة منتظمة للوصول إلى المحفظة المثلى بما في ذلك التنويع ومستوى الخطر تأثير السوق ..، واعتمد في نموذجه على افتراض أن درجة الخطورة للمحفظة يعكسها عاملين هما:

العامل الأول : درجة تباين المحفظة.
العامل الثاني: العائد الكلي لمحفظة.

يتم استخدام هذا النموذج لقياس درجة خطورة محفظة استثمار أموال التأمينات للممتلكات والمسؤوليات بشركات التأمين المباشر ,وذلك لسببين هما :

- تعدد اوجه الاستثمار مما يجعل تطبيقه ممكن.
- اعتماده على نسب أوجه الاستثمار وعائده وهما العاملين الأساسين المسببان للخطر في محفظة الاستثمار.

المطلب الثالث: إدارة أخطار الاكتتاب والاستثمار بشركات التأمين

الفرع الأول: إدارة أخطار الاكتتاب

تهدف إدارة الأخطار في شركة التأمين إلى الحد من اثارها التي تهدد هذه الشركات من خلال ضياع رؤوس الأموال أو ايراداتها , ويقصد بإدارة أخطار محفظة الاكتتاب في شركات التأمين المباشر التوصل إلى الوسائل محددة للتحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار تحقق حدوثه أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب عن

[1] / د. عيد أحمد أبو بكر مرجع سبق ذكره , ص 205.

ذلك وكل ذلك بأقل تكلفة.[1]ويتم التحوط من الخطر عن طريق التنبؤ الدقيق بوقوعه ورسم برنامج لتصور امكانية حدوث الخسارة المترتبة عليه ثم اتخاد الوسائل التي تفي بمجابهة هذه الخسائر المتوقعة.

وتتم هذه الإدارة باتباع مجموعة من الخطوات التي سندرجها من خلال التالي:

1. **اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حده:** حيث يصعب على شركة التأمين أن تقوم باكتشاف الأخطار في كل عملية تأمينية بدقة الا اذا توافر مبدأ منتهى حسن النية لدى المؤمن له , من خلال الكشف على جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن له, ولكن يبقى على شركة التأمين أن تقوم بالمعينة اللازمة على موضوع التأمين قبل الاكتتاب فيه مهما توفر مبدأ حسن النية.
2. **تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها:** حيث عادة ما تتمكن شركة التأمين من تحليل أخطار أثناء الاكتتاب فيها أو قبلها, ثم أثناء العام التأميني وبعد معاينتها وجمع البيانات الدقيقة عنها وتحليل كل خطر معرض للتأمين تم قبوله يصبح ضروريا لمعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بباقي الأخطار الموجودة بمحفظة الاكتتاب وتأثيره على التركية المالي و الجغرافي. [2]
3. **القياس الكمي للأخطار المقبولة:** ويقصد به بصفة عامة عدة عمليات أهمها:[3]
   أ. قياس درجة الخطورة واحتمال حدوث الحادث.
   ب. تقدير أقصى خسارة متوقعة.
   ت. عمل المقارنة اللازمة لكل خطر على حدى.
   ث. ترتيب الأخطار الموجودة لدى شركات التأمين ترتيبا كميا سليما.
4. **اختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة:** وتنحصر أهم هذه الوسائل فيما يلي:

أ. تجنب الأخطار الرديئة.

ب. تخفيض الخطر بالنسبة لمحفظة الاكتتاب.

ت. الاحتفاظ بالخطر أو جزء منه في حوث امكانية الشركة.

ث. نقل الخطر عن طريق اعادة التأمين: حيث يتم من خلاله تقاسم الخطر بين معيدو التأمين وشركات التأمين المباشر لتقوية المركز المالي وذلك لتزايد مبالغ التأمين بدرجة كبيرة خاصة فيما يتعلق بتأمين الممتلكات وزيادة قيم الأصول في بعض فروعها مثل الحريق والطيران و... وهذا ما يعكس أهمية اعادة التأمين في تقديم الحماية والتسهيلات لمختلف عمليات التأمين .[4]

[1] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص252.

[2] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص254.

[3] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص255.

[4] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص284.

حيث اختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار يعتمد على البعدين اللذان يحكمان تحقق الخسائر وهما: [1]

أ. البعد الأول: معدل تكرار الخسائر.

ب. البعد الثاني: شدة الخسائر.

كما يمكننا توضيح أنسب وسيلة لإدارة المخاطر الاكتتاب بالاعتماد على البعدين السابقين من خلال المصفوفة الاتية:[2]

		Severity	
		high	Low
Frequency	high	Avoidance(تجنب الخطر)	Control Loss (التحكم في الخسارة) Underzriting policy سياسة الاكتتاب
	Low	Transfer(نقل الخطر) اعادة التأمين Reinsurance	Retention الاحتفاظ بالخطر

من المصفوفة السابقة يتضح لنا أن:

1. اذا كان الخطر يتميز بالتكرار المرتفع ودرجة الخطورة فيجب رفض الاكتتاب فيه.
2. اذا كان معدل تكرار الخطر مرتفع ودرجة خطورته منخفضة فانه يمكن التحكم فيه من خلال سياسات الاكتتاب.
3. اذا كان معدل التكرار منخفض ودرجة الخطورة مرتفعة فانه يجب نقله من خلال اعادة التأمين.
4. اذا كان كل من معدل تكرار حدوث الخطر ودرجة خطورته منخفضان فانه يجب الاحتفاظ به.

❖ **اعادة التأمين:**

تعرف اعادة التأمين وسيلة تساعد المؤمن المباشر (شركة التأمين) على أن يتفادى الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب على تحقق الخطر.[3]

تقوم عملية اعادة التأمين على نفس الأسس والقواع الفنية والقانونية التي يقوم عليها التأمين مثل اقتسام الخطر ونقله إلى الغير, وقد لجأت شركات التأمين المباشر إلى فكرة اعادة التأمين كوسيلة لحمايتها من الأخطار

[1] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص256.

[2] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص257.

[3] / د. عيد أحمد أبو بكر, مرجع سبق ذكره , ص282.

الكبيرة ذات درجات الخطورة العالية وأيضا الأخطار الصغيرة المتعددة التي تحقق الخطر بالنسبة لها في نفس الوقت.

وظهرت اعادة التأمين كنتيجة منطقية للإمكانيات المحدودة لهيئات التأمين المباشر وعدم قدرتها على استيعاب الأخطار الكبيرة , كما أن شركات التأمين لم تكن قادرة على تحمل قدر أكبر من الخسائر بالنسبة لأي خطر كبير الحجم أو مجموعة أخطار صغيرة.

كما تعتبر عملية اعادة التأمين بمثابة فن توزيع المخاطر, حيث تستهدف توفر الدعامات الأساسية اللازمة لتطبيق فكرة التأمين على الوجه الأمثل في أكفء صوره, وهذه الدعامات هي:[1]

أ. تنسيق محافظ التأمين بحيث تضم كل محفظة مجموعة أو عدة مجموعات من الأخطار وتكون بقدر الامكان متجانسة في طبيعتها من حيث احتمالات تحقق الخطر.
ب. تخليص محافظ التأمين من الانحرافات الناشئة عن الاختلافات الكبيرة في قيمة الأخطار التي تضمها.
ت. أن يتوفر لكل محفظة الأعداد الكبيرة من الأخطار.

❖ **وظائف اعادة التأمين:**

أ. هي وسيلة من وسائل العلاج التي يمكن من خلالها دعم الأهمية الاقتصادية لتأمينات الممتلكات والمسؤولية عن طريق عدم تعرض المراكز المالية لهذه الشركات إلى هزات مالية عنيفة قد تؤدي إلى وقف النشاط .
ب. تقوم بدور هام في صناعة التأمين حيث يتقاسم معيدو التأمين مع شركات التأمين المباشر الأخطار مما يقوي مركزها المالي ويجعلها تستمر في عملياتها التأمينية.

❖ **الطرق المختلفة لإعادة التأمين:**

أ. اعادة التأمين الإلزامي: هي التي تتم بموجب قانون الذي يجبر شركات التأمين على اعادة جزء من عملياتها لدى شركات اعادة التأمين المخصصة في الدولة نفسها, الهدف منه منع تسرب الأموال خارج الدولة وتدعيم هذه الشركات .
ب. اعادة التأمين الاختيارية: تعتبر من أقدم الطرق لإعادة التأمين , وتعتبر أنسبها في العديد من الحالات المعينة مثل الحالة التي يزيد فيها مبلغ التأمين عن طاقة الاتفاقيات المتاحة, وبمقتضاه يتم اعادة تأمين جزء من كل عملية تأمينية على حده بطريقة اختيارية مما يعطي الحق لمعيد التأمين الحق في القبول أو الرفض العملية ويتوقف قراره على النتائج السابقة لهذا النوع من الأخطار, ومركز المؤمن المباشر وسمعته في سوق التأمين وخبرته في قبول العمليات , وغيره من الاعتبارات الفنية للعلاقات التبادلية بين الشركات التجارية.

[1] / د. عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره , ص283.

مما سبق يتضح أن هذه الطريقة هي اختيارية لكلا الطرفين أي الشركة المسندة وشركة المسند اليها, وبموجبها يتم الاسناد لكل عملية على حده مفاوضات وتبادل المعلومات والشروط الخاصة بكل عملية, وقد تكون الحصة المسندة نسبية أي نسبة مبلغ التأمين يقابله نسبة مناظرة من أقساط أو تكون غير نسبية لما يزيد عن حد معين تحتفظ به الشركة أو قد تحمله الشركة للمؤمن له المباشر.

ت. اعادة التأمين الاتفاقي: تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق انتشارا لإعادة التأمين نظرا لملاءمتها لكافة أنواع التأمين, حيث أن اعادة التأمين الاتفاقي عبارة عن اتفاق مكتوب بين المؤمن المباشر وواحد أو أكثر من معيدي التأمين عن طريقه يتعهد المؤمن المباشر أي الأصلي بإسناد حصة من عمليات التأمين محددة إلى معيد التأمين الذي يوافق على قبولها وفقا لحدود متفق عليها.[1]

❖ **اعادة التأمين كوسيلة لإدارة الأخطار في شركات التأمين:**[2]

تعد تغطيات اعادة التأمين احدى أهم الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين لمواجهة ما تتعرض إليه من أخطار.

تلك الأخيرة التي تتمثل في احتمال توافر مجموعة من العوامل بصورة تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها, وهذه العوامل قد تتعلق بالأخطار الأصلية بالمحفظة كالاكتتاب والتسعير والتقييم والتقدير وتسوية التعويضات, وقد ترتبط بالعوامل الاجتماعية بالمجتمع الذي تمارس فيه الشركة نشاطها كالإهمال والسرقة.

ويقاس الخطر المعرض له شركات التأمين بالتباين في نتائج العمليات التأمينية بالمحفظة , وتهدف اعادة التأمين إلى تخفيض هذا التباين إلى أقل حد ممكن من خلال: [3]

أ. تخفيض الحد الأقصى لالتزامات الشركة عن الأخطار بالمحفظة عن كل وثيقة أو عن كل العمليات.
ب. زيادة عدد الوثائق بالمحفظة إلى أكبر قدر ممكن لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة.
ت. تنويع التغطيات التي تتضمنها تلك المحافظ من حيث نوعية الأخطار المغطاة والمناطق الجغرافية والممتلكات.

تضع شركات التأمين برامج اعادة التأمين طويلة الأجل تمتد إلى عدة سنوات وقصيرة الأجل محدودة المدة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات المختلفة الخاصة بالسوق المحلي وطاقتها الاكتتابية ومتطلبات الأشراف والرقابة .وتسعى شركات التأمين وهي سبيل وضع تلك البرامج التي تحقيق ما يلي:[4]

1. أقصى قدر ممكن من الأقساط لاحتفاظه وربط الاحتفاظ بدرجة الخطر

[1]/ د. عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره , ص289.
[2] / د. عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره , ص292.
[3]/ د .عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره , ص293.
[4] / د. عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره , ص294..

2. زيادة الملاءة المالية من خلال اعادة التأمين.
3. زيادة الطاقة الاكتتابية كبديل لزيادة رأس المال.
4. تنويع اكتتاباتها في الأخطار المختلفة لتحقيق التوازن في عملياتها.
5. توفير تغطيات اعادة التأمين اللازمة قبل بدء الاكتتاب.
6. التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة.
7. توفير الحماية للمحفظة ومعيدو التأمين من أخطار التراكم والكوارث.
8. توفير البيانات المالية الكافية لمعيدي التأمين الذين ستتعامل معهم الشركة.
9. تحديد القواعد المثلى للاكتتاب في عمليات اعادة التأمين الواردة بما يحقق التوازن في محفظة الأخطار.
10. متطلبات السيولة اللازمة لسداد الالتزامات في مواعيدها دون أي تكاليف اضافية.

الفرع الثاني : إدارة مخاطر الاستثمار

اذا كان الهدف الأساسي للفرد المستثمر هو الحصول على العائد المناسب , فانه يعتبر أكثر أهمية بالنسبة للهيئات المستثمرة كشركات التأمين مثلا , وذلك لما يجتمع لديها من أموال ضخمة تتمثل في الأقساط والاحتياطات و... مما يجعلها في وضع مالي يسمح لها بالسداد ما عليها من التزامات في مواعيد استحقاقها ولذلك فإنها بممارستها لمختلف التأمينات تضع في اعتبارها عند القيام بالنشاط الاستثماري القواعد الفنية التي تحكم استثماراتها ومختلف القواعد القانونية المفروضة من قبل الهيئات الاشراف والرقابة على التأمين.[1]

1. الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال شركات التأمين :[2]

أ. أن عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية هس عقود قصيرة الأجل بطبيعتها , حيث أن فترة الوثيقة في معظم العقود هادة ما تكون سنة أو أقل , وقليلا منها ما يصل إلى ثلاث أو خمس سنوات , بالإضافة أن تعويضات التأمين عادة ما تتم بسرعة.

ب. أن دخل استثمارات أموال التأمينات في غاية الأهمية لأنه يعوض مصروفات أي الخسائر المتعلقة بالاكتتاب الغير متوقعة.

ت. طالما أن التزامات شركات التأمين التي تمارس تأمين الممتلكات والمسؤوليات تعتبر التزامات أو تعهدات أو التسويق قصيرة الأجل فان هذا يتطلب الاهتمام بالسيولة أي الاستثمار في الأصول الاستثمارية التي تكون سهلة البيع .

ث. إن التزامات شركات التأمين التي تزاول تأمين الممتلكات والمسؤوليات غير محددة القيمة وبالتالي يتطلب ضرورة مراعاة القوة الشرائية للنقود .

[1] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص299.

[2] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص300-301.

2. نموذج برمجة الأهداف:

يعتبر هذا النموذج امتداد طبيعي لنموذج البرمجة الخطية , يؤدي استخدامه إلى التغلب على كافة أوجه القصور في الأسلوب السابق كما قدم حلا لمشكلة الأهداف المتعددة المتعارضة أو المتنافسة ذات الأولويات المختلفة , وهو عبارة عن نموذج رياضي يسعى إلى ايجاد أقرب الحلول وأفضلها من الوضع الأمثل إلى القيم المحددة مقدما لعدد من الأهداف, وهو يهدف إلى تخفيض مجموع الانحرافات عن الأهداف المحددة مقدا إلى أدنى حد ممكن.[1]

ويتكون نموذج برمجة الأهداف من أربعة أركان أساسية هي:

أ. **دالة الهدف:** تتضمن الانحرافات التي تعبر عن مختلف الأهداف لمتخذ القرار والتي يراد تخفيضها إلى أدنى حد ممكن. وتتضمن هيكا الأولويات التي تصنعها الإدارة لتحقيق الأهداف المختلفة .

ب. **قيود الهدف:** تبين المستويات التي يرغب متخذ القرار في تحقيقها بالنسبة لكل هدف .

ت. **قيود الموارد:** تبين كمية الموارد اللازمة لتنفيذ كل متغير قراري والكميات المتاحة من الموارد لمتخذ القرار.

ث. **شرط عدم السلبية:** وجوده بالنموذج يعد أمرا مهما لضمان عدم ظهور أي متغيرات قرارية انحرافيه بقيم سلبية فإما أن تكون قيمه سالبة أو مساوية للصفر.

3. الصيغة العامة لنموذج برمجة الأهداف:[2]

أ. دالة الهدف تدنية الانحرافات الغير مرغوب فيها

$$\text{Minimize } Z = \sum_{i=1}^{n} p_i^+ d_i^+ + \sum_{i=1}^{n} p_i^- d_i^-$$

ب. **القيود :**

قيد الموارد:

$$\sum_{j=1}^{n} a_j x_j < K$$

قيد الأهداف:

$$\sum_{j=1}^{n} a_j x_j - d_i^+ + d_i^- = R$$

[1] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص310-311.

[2] / د. عيد أحمد أبو بكر , مرجع سبق ذكره, ص315-316.

ت. شروط عدم السلبية:

$$X_j ; d_i^+ ; d_i^- > 0$$

+Pi : الأولوية الخاصة بالانحرافات الموجبة عن الأهداف.

–Pi : الأولوية الخاصة بالانحرافات السلبة عن الأهداف.

+Di: الانحرافات الموجبة عن الأهداف.

–Di: الانحرافات السالبة عن الأهداف.

Aj.Bj: المعاملات الفنية.

Xi :متغيرات القرار.

R مستوى الهدف المراد تحقيقه.

K الكمية المتاحة من الموارد.

المبحث الثالث: مستجدات إدارة مخاطر شركات التأمين في الجزائر

شهد سوق التأمين في الجزائر تطورا مستمرا في رقم الأعمال وهذا بالرغم من تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أثرت سلبا على نمو هذه الصناعة على المستوى العالمي وهذا نتيجة لتحكّم الفاعلين في المخاطر المستجدة في المجال.

وتماشيا مع الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي عموما في الجزائر والقطاع المصرفي خصوصا، وضعت الهيئات الوصية في الجزائر إطار تنظمي جديد لشركات التأمين يحدّد نظام ملاءة مالية لشركات التأمين، وهذا من خلال إصدار مرسومين تنفيذيين سنة 2013، المرسوم التنفيذي رقم 114-13 المؤرخ في 16جمادى الأول عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013 والذي يتعلق بالاشتراكات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين، والمرسوم التنفيذي رقم 115-13 المؤرّخ في 16 جمادى الأول عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013، والذي يعدّل المرسوم التنفيذي رقم 343 -95 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـ 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلّق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، وهذا من أجل مواكبة التطوّرات الدولية في مجال التأمين وإدارة أكثر فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بشركات التأمين، وأهم عناصر هذه المستجدات سنذكرها كما يلي[1]:

المطلب الأول: الاحتياطيات والمخصصات التقنية

الفرع الأول: الاحتياطيات حسب التنظيم المعمول به

أ. الاحتياطيات المبّنية في المخطط المحاسبي الجزائري لقطاع التأمين كالاحتياطيات القانونية.
ب. كل احتياطي آخر اختياري يكون بمبادرة الأجهزة المختصة في شركات التأمين وإعادة التأمين.

الفرع الثاني : هدف المخصصات التقنية

تهدف إلى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وتنقسم إلى قسمين:

أ. **المخصصات التقنية القابلة للخصم:** وهي المخصصات القابلة للاقتطاع من الأقساط أو الاشتراكات الصادرة، و تسجل في خصوم ميزانية الشركة كتكلفة للسنة المالية الجارية، ونميز فيها نوعين :

- **رصيد الضمان:** يخصّص هذا الرصيد لتعزيز قدرة شركة التأمين على تغطية التزاماتها تجاه المؤمن هم و/ أو المستفيدين من عقود التأمين، حيث يموّن هذا الرصيد باقتطاع 1 % من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة خلال السنة المالية، من دون إلغاء الرسوم.

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 114 -13 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 28 مارس سنة 2013 يتعلق بالالتزامات المقنّنة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 18، 31 مارس 2013

ويتوقف تموين رصيد الضمان عندما تفوق نسبة مجموع مبلغه المكون ورأس المال الاجتماعي للشركة أو أموال التأسيس إحدى النسب التالية:

- 5% من مبلغ الأرصدة التقنية.

- 7,5 % من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال السنة المالية الأخيرة، صافية من الإلغاءات و الرسوم.

- 10% من المعدّل السنوي لمبلغ الخسائر المدفوعة خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة.

- **الرصيد التكميلي الإلزامي للديون التقنية:** يكون هذا الرصيد لتعويض أي عجز محتمل في أرصدة الخسائر المطلوب دفعها والناتج خصوصا عن نقص في تقييمها وعن تصريحات الخسائر بعد إقفال السنة المالية وكذا النّفقات المرتبطة بها. ويموّل هذا الرصيد باقتطاع 5% من مبلغ أرصدة الخسائر المطلوب دفعها، ويعاد ضبط هذا الرصيد سنويا بما يتناسب مع مبلغ أرصدة الخسائر المطلوب دفعها.

ب. **المخصصات التقنية غير القابلة للخصم:** تلتزم شركات التأمين بتكوين وتسجيل أي مخصّص يستحدث بمبادرة من الأجهزة المختصة في خصوم ميزانياتها، من دون أن يكون ناتج عن اقتطاعات من الأقساط أو الاشتراكات الصادرة، أي أن هذه المخصصات التقنية لا تعتبر كتكلفة للسنة المالية.

- **الديون التقنية:** تمثّل هذه الديون التزامات شركات التأمين و/أو إعادة التأمين اتجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وشركات التأمين التي تنازلت عن حصص في إعادة التأمين المسماة "الشركات المتنازلة". وقد بلغت قيمة المؤونات التقنية لسوق التأمين في الجزائر 121 مليار دج سنة 2014 بنمو يقدر ب 12% مقارنة بسنة 2013 حيث تم استحداث أنواع جديدة للمؤونات التقنية لمواجهة المخاطر وفق القواعد الاحترازية الجديدة على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: تمثيل الالتزامات التنظيمية

تمثّل كل من الأرصدة المقّننة والأرصدة التقنية شكل أصول في ميزانية شركات التأمين و /أو إعادة التأمين، وقد حدّد التنظيم الجزائري هذا التمثيل كما يلي[1]:

الفرع الأول: قيم الدولة

المتمثلة في سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها.

[1] – د. حساني حسين، أ. حسناوي مريم، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري والمالي: إدارة المشاريع(التحديات والافاق)، الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في الشركات التأمينية –إشارة الى التجربة الجزائرية جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية 6-7 نيسان 2016، ص 19-21.

الفرع الثاني: القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة

تشتمل هذه القيم السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر، السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات الحكومية عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة بالجزائر، بالإضافة إلى السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرع الثالث: الأصول العقارية

وقد حددها المشرع الجزائري في العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، غير المقيّدة بحقوق عينية، وكذا الحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.

الفرع الرابع: توظيفات أخرى

أهمها تلك الموجهة إلى السوق النقدية، وكذا ودائع لدى المتنازلين، ودائع إلى أجل لدى البنوك وأي نوع آخر من التوظيفات يحدّده التشريع والتنظيم المعمول به.

وقد بلغ تمثيل الالتزامات التقنية أكثر من 216 مليار دج سنة 2014 بنمو قدره 8 % مقارنة سنة 2013.

المطلب الثالث: تقييم الملاءة

كما حدّد المرسوم السابق كيفية تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين العاملة في الجزائر كما يلي :

الفرع الأول: هامش الملاءة

تتجسّد قدرة شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين على الوفاء في وجود مبلغ إضافي للأرصدة التقنية يسمى "حد القدرة على الوفاء"، ويتكون هذا الأخير من رأس المال المحرّر أو أموال التأسيس المحرّرة والاحتياطات الإلزامية أو غير الإلزامية، رصيد الضمان، والمخصّص التكميلي الإلزامي للديون التقنية.

الفرع الثاني: هامش الملاءة الإلزامي

يحسب هامش الملاءة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين على أساسين:

1. **الديون التقنية:** حيث يجب أن يساوي حد القدرة على الوفاء أو هامش ملاءة شركات التأمين على الأقل 15% من الأرصدة التقنية المحدّدة خصوم الميزانية.
2. **الأقساط:** حيث لا يجب أن يكون هامش ملاءة شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين أي فترة من فترات السنة المالية أقل من 20% من الأقساط الصادرة و /أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات.

ويطبق هذا التنظيم على جميع أنواع شركات التأمين أو إعادة التأمين سواء كانت شركات مساهمة أو شركات تعاضدية ومهما كانت طبيعة فروع التأمين.

إذا كان حد القدرة على الوفاء أقل من الحد الأدنى المطلوب، توجّب على شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين في أجل أقصاه ستة أشهر تسوية وضعيتها، إما برفع رأسمالها أو أموال تأسيسها و إما بإيداع كفالة لدى الخزينة العمومية، ابتداء من تاريخ تبليغ إدارة الرقابة شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين المعنية بالعجز في القدرة على الوفاء.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال ما تناولناه في هذا الفصل ابراز وتوضيح مختلف المصطلحات التي يبنى عليها نشاط التأمين, وكذلك الأسس التي يقوم عليها ووظائفه, وأهم تصنيفاته التي أبرزت بالاعتماد على مجموعة من المعايير, كما أعطينا نظرة على الأركان الأساسية لعقد التأمين ,دون أن ننسى فإننا تطرقنا إلى نظام التأمين في الجزائر الذي لابد على السلطات المشرفة أن تقوم بتطويره وذلك بالنظر إلى أهميته في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة, من خلال وضع برامج فعالة ومواكبة للتطورات لإدارة المخاطر داخل شركات التأمين, عن طريق وضع أسس ودعامات رئيسة لها لجعلها قادرة على التعامل والتأقلم مع الخطر, وهذا بالاعتماد على جملة من القواعد والاستراتيجيات للتحكم والسيطرة على الخطر, اضافة إلى مقومات وركائز بناءة وفعالة لتفعيل برامج إدارة المخاطر في شركات التأمين.

تمهيد

بعد العرض النظري الذي قمنا به في الجانب النظري قصد التعرف على جوانب البحث من خلال عرض أهم المفاهيم التي تطرقنا إليها فيما سبق، فإننا سنتطرق إلى الجانب التطبيقي في محاولة هدفها إبراز مدى مطابقة موضوع بحثنا مع الواقع وذلك من خلال قيامنا بالتربص في الشركة الجزائرية للتأمين والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسعيدة.

ويمثل هذا الفصل حلقة وصل بين ما تم طرحه نظريا وبين ما سوف نقوم به من دراسة عملية لمتغيرات البحث وحتى يتسنى لنا تسليط الضوء على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- ✓ المبحث الأول: عبارة عن لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) سعيدة.
- ✓ المبحث الثاني: تناولنا فيه لمحة تاريخية حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سعيدة.
- ✓ المبحث الثالث: تحليل لأهم النتائج المحصل عليها من خلال الاستبيان.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)

تعتبر الشركة الجزائرية لتأمين(SAA) عنصرا فعالا في سوق التأمين الجزائري، حيث تساهم في تطوير النشاط التأميني بفضل خبرتها في تسيير الأخطار, وقبل كل شيء سنحاول إعطاء تعريفا شاملا للشركة.

المطلب الأول : نشأة وتطور الشركة الأم

سوف نلم في هذا المطلب بكافة الجوانب المتعلقة بنشأة وتطور الشركة الأم والذي سنوضحه في الفرعين التاليين .

الفرع الأول: نشأة الشركة الأم

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين بشراكة مع مصر في 22 ديسمبر 1963 برأسمال مقسم بنسبة51 % للجزائر و49% لمصر حيث تمثلت المساهمة المصرية في الجانب التقني، لأن الجزائر كانت تعاني قلة في الإطارات والهياكل القاعدية.

الفرع الثاني: تطور الشركة الأم

انطلقت الشركة الجزائرية في عمليات التأمين ابتداء من فيفري 1964 وهذا بموظفي تأطير مصريين ويد عاملة قاعدية جزائرية، إلا أن هذا الوضع لم يستمر كثيرا وهذا بعد ظهور الصراعات والمشاكل التي أدت إلى وجوب إيجاد حلول جذرية في المؤسسة وقد اعترضت الشركة في سنواتها الأولى لنشاطها عدة مشاكل ولذلك سعت هذه الأخيرة إلى إيجاد حلول، أنشأت مديريات جهوية ووحدات ووكالات.

أصبحت الشركة الوطنية للتأمين مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال المالي، وتعد تاجرة في علاقتها بمقتضي المرسوم 80/85 المؤرخ في 30 أفريل1985 ، يقع مقرها بالجزائر العاصمة.

في جانفي 1976 وفي نطاق سياسة التخصص انشطة التأمين، أجربت الدولة الشركة الوطنية للتأمين لاستغلال السوق المحلية للأخطار البسيطة (تأمين السيارات، التأمين على الحياة، الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين).

في سنة 1991 قامت الدولة برفع تخصص شركات التأمين، عقب هذا استطاعت الشركة الوطنية لتأمين فتح نشاطها لكل عمليات التأمين المتعددة ما عدى التأمين على الصادرات الذي تقتصر على CAGEX.

في سنة 1995م، أصدرت الدولة التعليمة رقم 95-07 التي تقتضي بتحرير سوق التأمين من احتكار الدولة، هذا ما فسح المجال لشركات التأمين باعتماد وسطاء تأمني خواص.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين

سوف نستعرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي بالنسبة للشركة الوطنية للتأمين على المستوى العام والمديرية.

الفرع الأول: المستوى العام (المقر المركزي):

الشركة الوطنية للتأمين هي شركة عمومية ذات أسهم ومستقلة ماليا، أما رأس مالها فهو للخزينة العمومية. يجتمع مجلس الإدارة في دورات عادية أو استثنائية بالمقر، وهو يتكون من أعضاء يتم تعيينهم من طرف مالكي الشركة كما يهتم مجلس الإدارة بتحديد السياسة العامة المسطرة والأهداف الواجب تحقيقها حسب تعليمات مالكي الشركة.

يتولى رئاسة مجلس الإدارة الرئيس العام الذي ينتخب من طرف المجلس لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وهو يتمتع بالسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتسيير والإدارة، ويساعد هذا الأخير كذلك في مهامه مديرين عامين هما:

1. المدير العام المساعد التقني الذي يقوم بإعداد خطة شاملة لتجسيد السياسة العامة التقنية المسطرة لكل أنواع التأمينات بما في ذلك سياسة التسويق، وتسيير الموارد البشرية التي تدخل في نطاق سلطته.
2. المدير العام المساعد الإداري الذي يسهر على التسيير الإداري والمالي للشركة.

شكل رقم (III-01): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) على المستوى المركزي

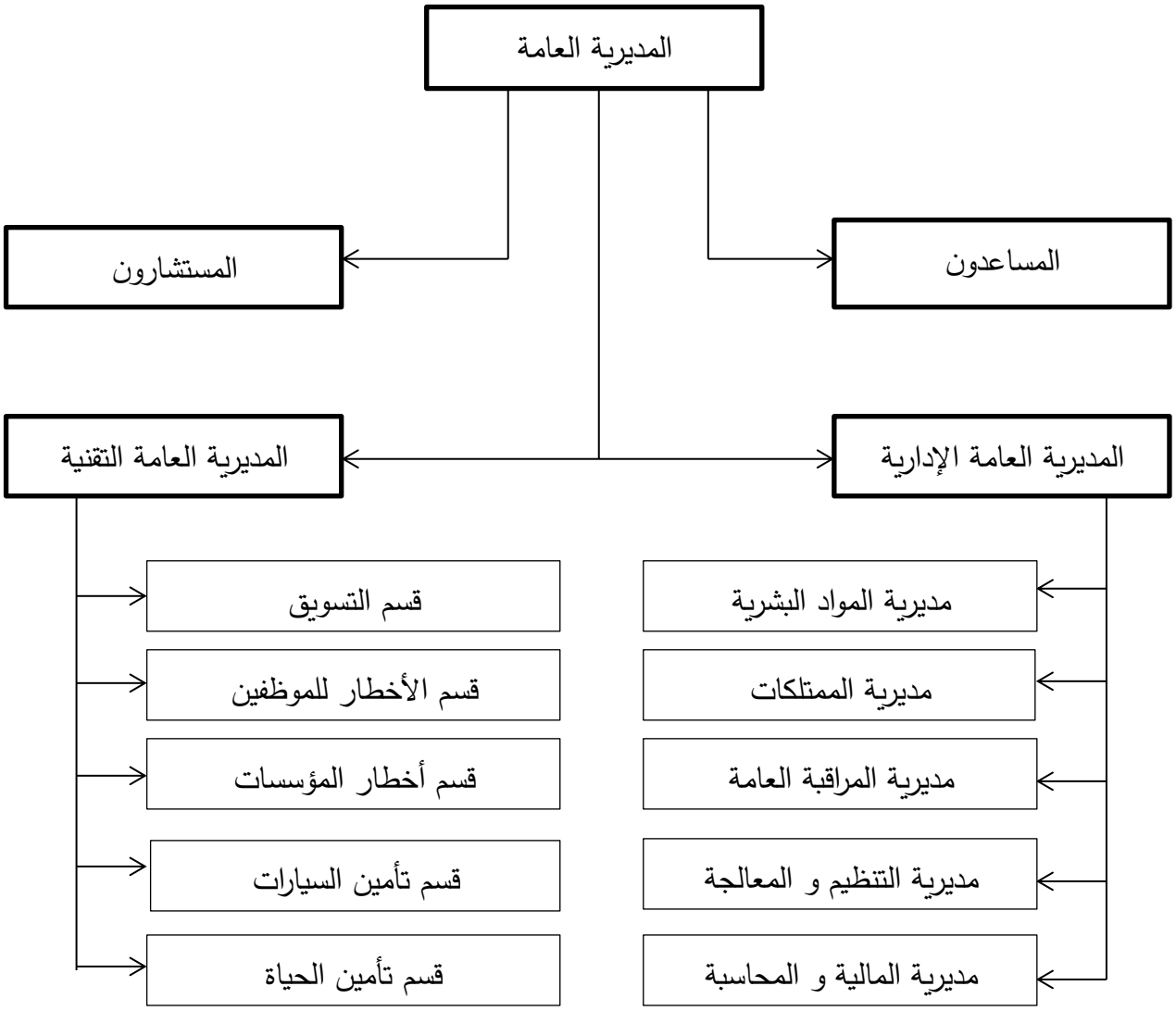

المصدر: بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

الفرع الثاني: المستوى الجهوي (المديريات)

الشركة مكونة من 15 مديرية جهوية (حيث كانت 22 مديرية جهوية) كل مديرية تشرف على مجموعة من الوكالات التابعة لها، بهدف التخفيف من المركزية والسيطرة على المشاكل بأكثر فعالية وسرعة.

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى الجهوي:

شكل رقم (III-02):الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى الجهوي (المديريات الجهوية)

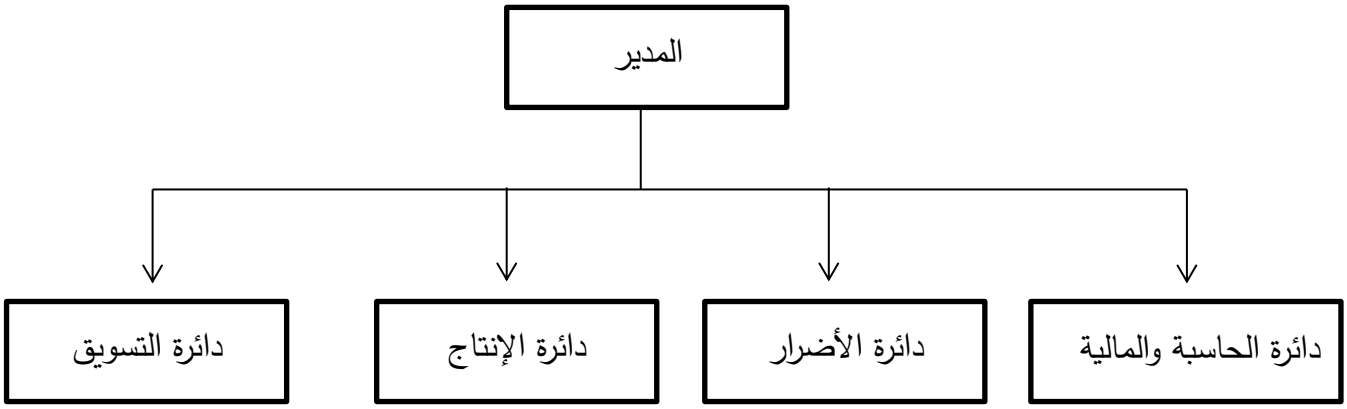

المصدر: بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

المطلب الثالث: تقديم الوكالة محل التربص SAA –سعيدة-

سنتطرق في هذا المبحث الى الالمام بوكالة التأمين محل التربص فيما يخص بالتعريف بالوكالة والتنظيم الداخلي لها وأخيرا الوظائف التي تقوم بها.

الفرع الأول: التعريف بوكالة التأمين(SAA) . سعيدة .

وهي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تلعب دورها في التأمين المباشر مع الزبائن ، وتعتبر هذه الوكالة واحدة من بين الوكالات التابعة لمديرية سيدي بلعباس ،تعد من الوكالات التي انشأت و باشرت عملها سنة 1985 حيث كانت متفرعة إلى جزئيين وبعد ذلك تم ادماجهما في الوكالة الحالية بحي 03 شارع يوب عبد القادر سعيدة .

الفرع الثاني : التنظيم الداخلي للوكالة

1. **المدير:** هو المسئول الرئيسي والمشرف على تسيير الوكالة داخليا وخارجيا، ويتولى كل الشؤون الإدارية ويتخذ القرارات، يصدر التعليمات والأوامر للعمال، يتلقى هذا الأخير أوامره من المدير الجهوي (سيدي بلعباس).

له مجموعة من المهام والمتمثلة في:

أ. مراقبة جميع أعمال المصالح.

ب. مراقبة الموظفين داخل الوكالة.

ت. المصادقة على جميع الأعمال.

ث. عرض الخدمات.

2. **مصلحة الإنتاج:** هي مصلحة تقنية، تعتبر العمود الفقري للوكالة ،تعد المصدر الرئيسي لدخول الأموال عن طريق عقود التأمين المختلفة ومن أهم ما يؤمن عليه: تأمين السيارات، تأمين الأخطار الصناعية والتجارية، تأمين على السكن....الخ، و أنواع من العقود الموضحة في الملحق رقم 01، 02، 03

3. **مصلحة التعويضات والمنازعات (الحوادث):** وتضم الحوادث المادية والجسمانية:

أ. **قسم الحوادث المادية:** ويعني هذا القسم بالحوادث المادية التي تحدث من جراء حوادث المرور أو حوادث أخرى وعند تحقق الحادث يقم المؤمن بملأ استمارة خاصة بالمعاينة وهناك نوعين من هذه الاستمارات موضحة في الملحق رقم04، 05 ومن مهام هذه المصلحة ما يلي:

- معاينة المعلومات المبلغ عنها ،حول الحوادث والأخطار الواقع ؛ فإذا كان الخطأ من طرف المؤمن لدى الوكالة تقوم بتعويض الطرف الآخر، واذا كان العكس تقوم بتعويض مؤمنها ثم تتصل بالشركة المؤمنة للطرف المسئول عن الحادث.
- تحديد ملفات لتسجيل التصريحات المبلغ عنها.
- تحديد نسبة التعويض عن طريق الخبير.

ب. **قسم الحوادث الجسمانية:** ويهتم هذا القسم بالحوادث التي تخلف جرحى أو قتلى أو ضحايا أصيبوا بجروح ومهما كان نوعها، أو أي حالات أخرى جسمانية حيث ينشا لها ملف باللون الأحمر.

4. **مصلحة المحاسبة والمالية:** من المهم أن تكون للمؤسسة مصلحة محاسبية لضبط حساباتها وضمان التوازن لها، وأي وكالة تأمين ككل وكالة هي بحاجة إلى محاسبة، حيث أن محاسبة التأمين هي محاسبة خاصة ،لأن معظم الحسابات التي تضبطها هي عبارة عن عمليات مالية وليس لديها ميزانية.

ومن مهامها:

أ. إصدار الشيكات الخاصة بالتعويض.

ب. ضبط العمليات اليومية.

ت. تسديد وتسوية المستحقات التي عليها.

الشكل رقم (III-03) الهيكل التنظيمي لوكالة سعيدةSAA

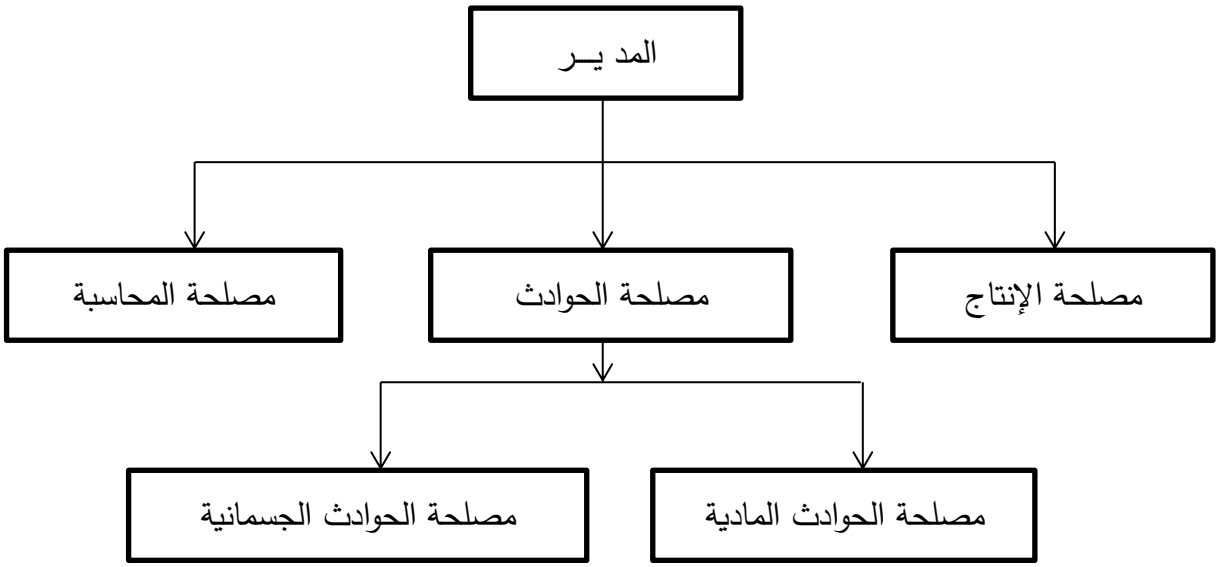

المصدر: بالاعتماد على وثائق من الوكالة.

ونشير الى رقم أعمال وعدد العمال بالوكالة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-01): يوضح رقم أعمال وعدد عمال وكالة SAA :

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	72279137.95	66171538.04	64890102.85	64614433.85	65644051.18
عدد العمال	10	10	10	10	08

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من الوكالة.

الفرع الثالث: وظائف الوكالة محل الدراسة

1. **وظيفة الإنتاج:** تتمثل وظيفة الإنتاج في إبرام عقود التأمين بين الشركة وزبائنها على الأخطار المختلفة التي تعرضها، حيث لديها تأمينات السيارات، النقل، الحريق، الحوادث، تأمينات الأشخاص والقروض والأخطار الأخرى.
2. **وظيفة التعويض:** عندما يتعرض المؤمن لهم للأخطار المؤمن عليها تلتزم الشركة الجزائرية للتأمينات بتعويض الأضرار حسب ما هو متفق عليه في عقد التأمين، فهذه الوظيفة تعتبر من المهام والالتزامات الرئيسية للشركة.
3. **وظيفة المحاسبة المالية:** تقوم بهذه الوظيفة كل وكالة تأمين تابعة للشركة، حيث تسجل مختلف العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها الوكالة يوميا.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يعتبر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA عنصرا فعالا في سوق التأمين الجزائري، حيث يساهم في تطوير وتفعيل النشاط التأميني بفضل خبرته في تسيير الأخطار خاصة المتعلقة منها بالنشاط الفلاحي , وقبل كل شيء سنحاول إعطاء تعريفا شاملا للمؤسسة وقسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب سنتعرف عليها كالتالي:

المطلب الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

المؤسسات التعاونية الفلاحية مؤسسات انشأت قديما وتختص أساسا بالقطاع الفلاحي , أوجدتها المستعمرات الفرنسية ,وان انشغال المستعمر بتوقع الأخطار المتعلقة بالكوارث الطبيعية جعلته يخلق الصندوق الخاص بالتأمينات التعاونية الفلاحية والتي أولها انشئ في تلمسان سنة 1911, وفي سنة 1962 أبحت هنالك ثلاث مؤسسات للتأمين الفلاحي هم الصندوق المركزي لإعادة التأمينات للتعاون الفلاحي و الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي و المؤسسة الثالثة الصندوق التعاوني الفلاحي للمتقاعدين, وفي سنة 1972 جاء الأمر 64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 بتوحيد الصناديق الثلاثة وكان وليد ذلك صندوق جديد هو الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ل CRMA للتأمينات والمنتجات التي تقدمها الوكالة.

بما أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يعتبر من ركائز النشاط التأميني في السوق وكان المحطة الثانية لتربصنا كان لابد لنا ان نتطرق للهيكل التنظيمي للمؤسسة .

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي

يتكون الهيكل التنظيمي من إدارة عامة تتفرع منها عشر ادارات تتمثل في الأمانة وادارة الشؤون القانونية والمنازعات ,ادارة الموارد البشرية ,ادارة الخزينة ووسائل التسديد, إدارة التفتيش العامة, ادارة المراجعة , ادارة التعهدات ,وادارة المحاسبة وادارة الانتاج والتسويق وخلية الاعلام الالي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي في وكالة سعيدة

إن التغيرات التي حدثت على الهيكل التنظيمي للإدارة العليا والتي انعكست ايجابا علة الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي بعد إن تخلت وكالته عن ممارسة نشاطه المصرفي بصفة نهائية دون التأمينات فوضعت الإدارة العليا هيكلا تنظيميا جديدا , للوكالة استجابت للتحولات الطارئة على المحيط الداخلي والخارجي للتأمين.

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:

الإدارة العامة التي يترأسها مدير الوكالة , مصلحة الانتاج ,مصلحة الحوادث , مصلحة تسيير الموارد البشرية, مصلحة المحاسبة والمالية ,مصلحة التأمينات ,مصلحة استثمارات الدولة.

الشكل رقم: (III-04) الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع سعيدة.

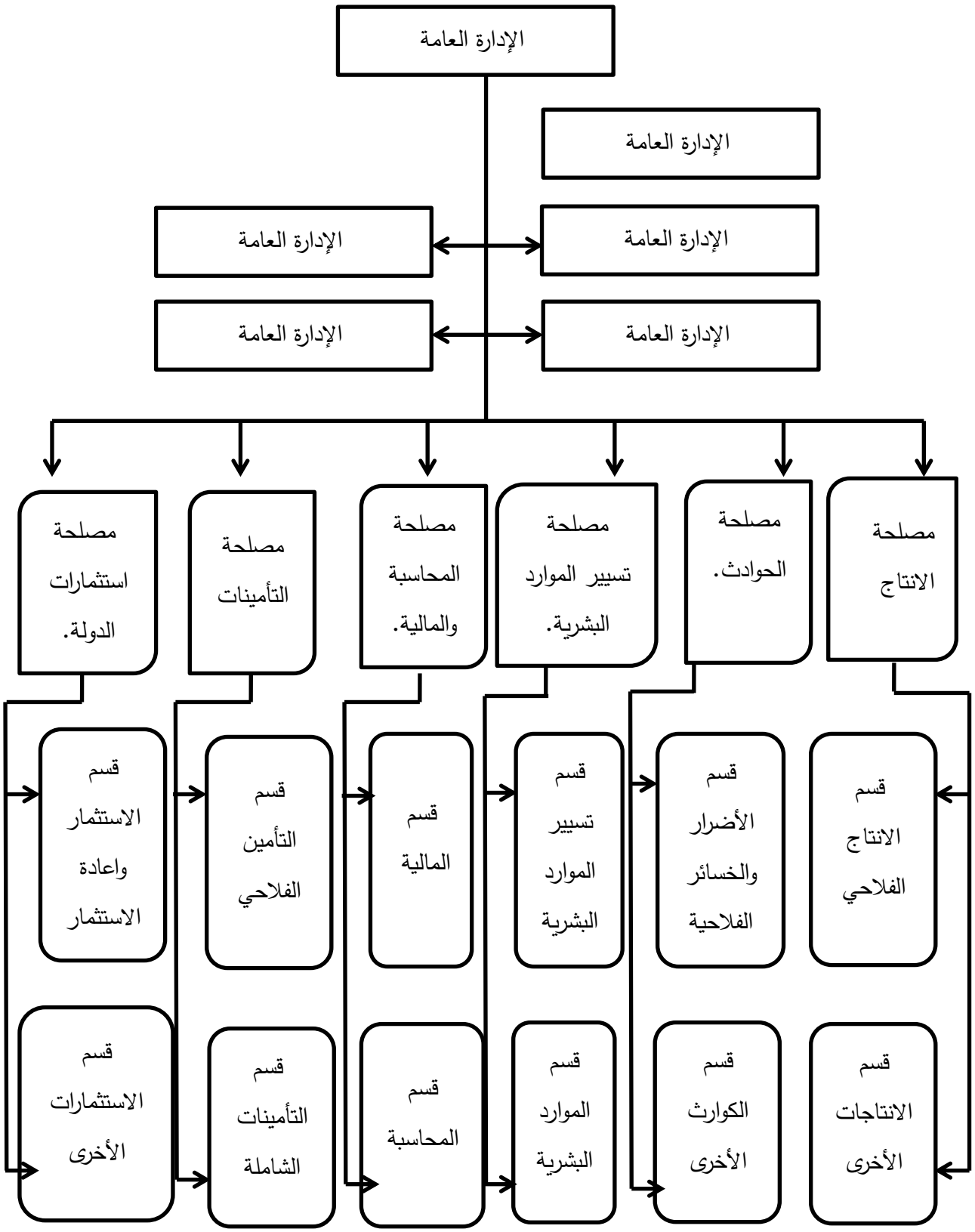

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من الوكالة

الفرع الثالث: المنتجات التي تقدمها الوكالة

المنتجات التي تقدمها الوكالة سنذكرها كالاتي:

1. التأمين الفلاحي الذي يعتبر لب النشاط في الوكالة ويضم:
   أ. التأمينات الحيوانية.
   ب. تأمينات الخضر والفواكه.
   ت. التأمين ضد حريق المحاصيل.
2. تأمين المسؤولية المدنية.
3. تأمين الأشخاص.
4. تأمين النقل
5. التأمين ضد الحوادث.
6. التأمين ضد الأمراض.
7. التأمين ضد الكوارث الطبيعية.
8. تأمين السيارات.
9. تأمين المصانع.
10. تأمين العقارات.
11. التعويض على القروض.

المبحث الثالث: تحليل الإستبيان

يمثل هذا المبحث حلقة وصل بين ما تم طرحه نظريا في الفصلين السابقين وبين ما سوف نقوم به من دراسة عملية لمتغيرات البحث وحتى يتسنى لنا تسليط الضوء على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء أساسية أولهما يتعلق بالأدوات والوسائل المستخدمة في الدراسة وثانيا يختص بطريقة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بعمال المؤسستين ، وأخيرا سوف نتطرق أيضا بالمناقشة والتحليل لأهم النتائج المحصل عليها.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتحدث هذا المطلب على الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية والذي قسمناه إلى فرعين التي سوف نلم بكافة محتوياتها.

الفرع الأول: منهجية الدراسة الميدانية

نظرا للأهمية العلمية لهذا الموضوع فكان لابد من إتباع منهجية سليمة للوصول للأهداف المتوخاة منه حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة كما هي على أرض الواقع ونستطيع أن نتفاعل معها فنصفها ونحللها، سوف نتناول في هذا الفرع أهم الخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية وأهم الأدوات المستخدمة في الحصول على المعلومات.

1. **تخطيط وتصميم الدراسة**

أ. طبيعة ونوعية الدراسة

إن إسقاط الجانب النظري موضوع الدراسة على أرض الواقع من خلال دراسة وجهة نظر عينة الدراسة بشركة التامين الجزائرية للتأمين والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي حول موضوع استراتيجيات إدارة المخاطر يتطلب توفير إطار منهجي واضح يحدد الملامح والقواعد الأساسية التي تجري من خلالها الدراسة، وذلك من خلال اختيار الأداة المناسبة للدراسة التي تتلاءم مع أهداف البحث وتكون مناسبة للمبحوثين، من جهة أخرى اعتمدنا على المنهج التحليلي والاستنتاجي لتفسير نتائج هذه الإحصائيات المحصل عليها في ضوء الفرضيات الموضوعة سابقا.

2. أداة الدراسة

إن حسن اختيار أدوات جمع البيانات يلعب دورا كبيرا في توجيه مجريات ونتائج الدراسة ونظرا لطبيعة موضوعنا والمتعلق بموضوع استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين فإن الأسلوب الأسهل والأداة المثلى لجمع هذه البيانات يتمثل أساسا في الاستبيان والذي يمثل إحدى المقاييس الذاتية التي شاع استخدامها في الآونة الاخيرة.

والتي تعد المصدر الرئيسي لجمع البيانات والمعلومات والتي يمكن أن تحدد وتقيس عوامل التغيير الأكثر تأثيرا في مواجهة التحولات الاقتصادية ، وقد اعتمدنا في تحديد مقاييس متغيرات الدراسة على ما تم عرضه في الجانب النظري من الدراسة، وقد روعي في تصميم استمارة الاستبيان تحديد العوامل ذات التأثير في موضوع استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين اعتمادا على الدراسات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار تصميم الأسئلة التي تتلاءم وطبيعة مجتمع الدراسة والهدف من إجرائها.

وقد تكونت من قسمين رئيسين هما:

أ. **القسم الأول:** الخاص بالبيانات الشخصية للمبحوثين وهي: (الجنس، الفئة العمرية ، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة و المركز الوظيفي).

ب. **القسم الثاني:** الخاص بمحاور الاستبيان، ويتكون من 22 عبارة موزعة على بعدين مهمين:

- ✓ البعد الأول: أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين بـ 13 عبارة.
- ✓ البعد الثاني: المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في الشركة بـ 9 عبارات.

وقد استخدامنا مقياس "ليكرت الثلاثي" لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(III-02): درجات مقياس " ليكرت الثلاثي"

الاستجابة	لا " غير موافق"	محايد " موافق بحذر"	نعم " موافق "
الدرجـــة	01	02	03

المصدر: من إعداد الطالبتين الباحثتين.

3. مجتمع وعينة الدراسة

أ. مجتمع الدراسة:

من اجل استكمال مقتضيات المذكرة واختبار فرضيات البحث ومن ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد ارتأينا أن يكون مجتمع الدراسة هو عمال شركه التامين والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسعيدة.

ب. عينة الدراسة:

قد اعتمدنا طريقة العينة العشوائية في اختيار عينة البحث والتي بلغ حجمها (35) موظف حيث تم توزيع الاستبيان عليهم عبر زيارة ميدانية مع شرح الهدف من الاستمارة وتوضيح الأسئلة وتمكنا من استرجاع جميع الاستبيانات والتي تم الاعتماد عليها في تحليل النتائج.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات والمعلومات

تم الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال مصدرين:

1. **المصادر الرئيسة :** تم الحصول على البيانات من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من مجتمع البحث، ومن تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي وباستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث الذي قمنا به.
2. **المصادر الثانوية:** تم الحصول على المعطيات من خلال الرسائل الجامعية والمقالات والتقارير المتعلقة بالموضوع قيد البحث الدراسة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والهدف من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في هذا البحث هو التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات والإحاطة بالموضوع.

<u>المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات</u>

بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله يتم تعميمه على العينة المستهدفة من الدراسة، وبعد جمعه من طرفنا يتم تحليله وهناك عدة برامج للتحليل الإحصائي للوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الموضوع تم استخدام برنامج SPSS وهو اختصار لعبارة statistical package for the social sciences"الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- ألفا كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الاستمارة – (Alpha de Cronbach) .
- التكرارات، النسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الفرع الأول: الثبات

لقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لجميع بنود الاستمارة و هذا للتأكد من ثبات الاستمارة , حيث قدر المعامل بـ 0.684 كما هو موضح في الجدول التالي وهي قيمة تفوق المعدل المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية و الذي يقدر بـ 0.50 .

جدول رقم(III-03): Aplha de cronbach الخاص باستبيان العينة المستهدفة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,684	27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية – مخرجات برنامج SPSS-

الفرع الثاني: نتائج عينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية

1. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس:

جدول رقم (III-04): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
ذكر	10	29%
انثى	25	71%
المجمـــــوع	**35**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية – مخرجات برنامج SPSS-

تحليل النتائج :

تظهر نتائج الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس ما يلي:

أن العينة المدروسة **منقسمة بنسب متفاوتة جدا** بين الجنسين " **ذكور**" و "**إناث**", بحيث أن نسبة الموظفات في الشركتين " **من النساء** " تقدر بـ **71 %** من العينة المستهدفة, في حين أن نسبة الموظفين "**من الرجال** " تمثل الجزء المتبقي بـ **29%** من مجموع العينة المستهدفة.

- الشكل(III-05): التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير الجنس.

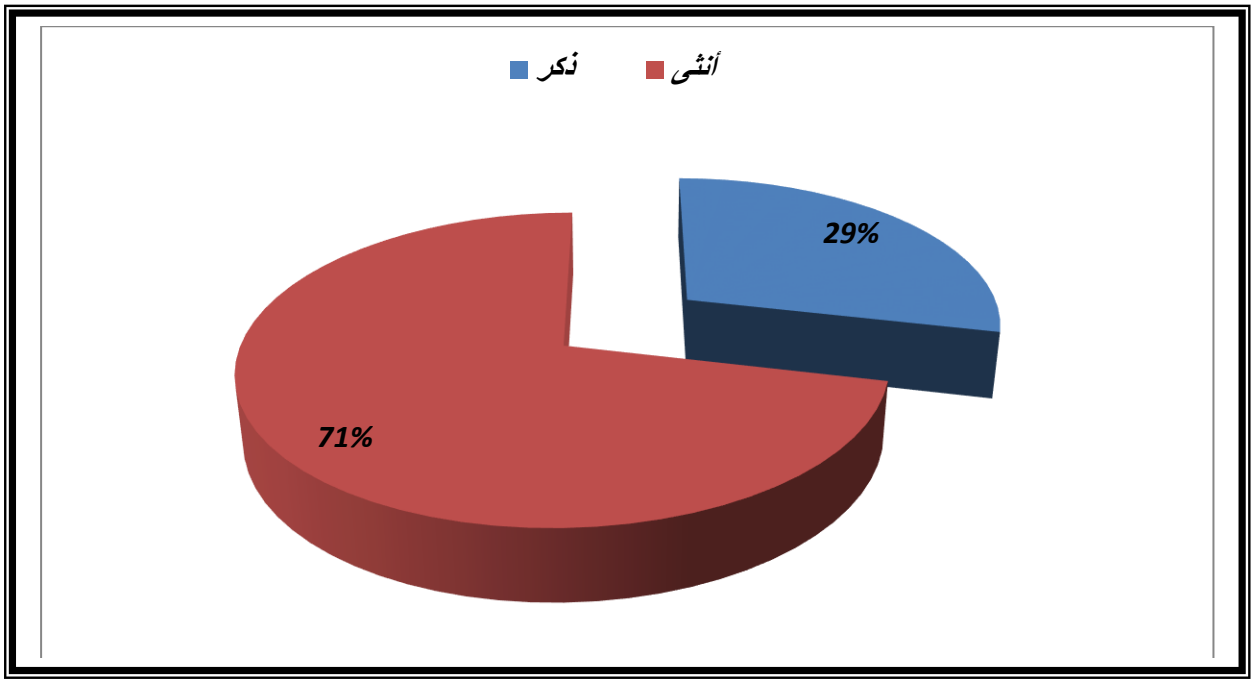

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على مخرجات-SPSS -

2. **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير السن:**

جدول رقم (III-05): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
أقل من 25 سنة	11	31%
من 25 الى 35 سنة	11	31%
من 36 الى 45 سنة	12	34%
أكثر من 45 سنة	01	03%
المجموع	**35**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية - مخرجات برنامج SPSS -

تحليل النتائج :

تظهر نتائج الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير السن ما يلي:

- أن **اغلب** أفراد العينة المستهدفة **شباب** تتراوح اعمارهم بـنسب متساوية " **بين 25 سنة و 35 سنة** " واقل من " **25 سنة** "بـ **31%** و " **بين 36 سنة و 45 سنة** " بـ **34 %** من مجموع أفراد العينة.
- تليها نسبة قليله جدا من الموظفين الذين تفوق أعمارهم " **45 سنة** " بـ **03 %** من مجموع أفراد العينة تمثل فردا واحدا فقط.

الشكل (III-06) : التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير السن.

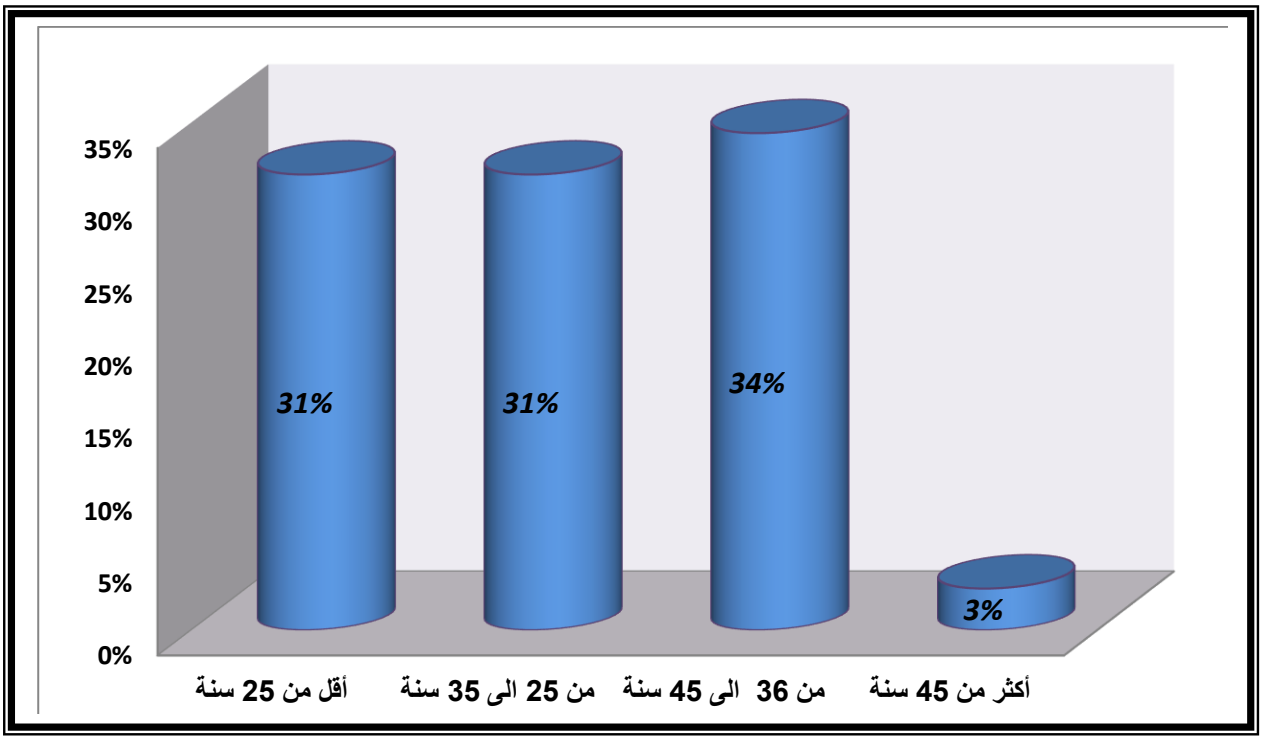

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على مخرجات –SPSS–

3. **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي:**

جدول رقم (III-06): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
اقل من ثانوي	03	09%
ثانوي	08	23%
ليسانس	22	63%
دراسات عليا	02	06%
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية – مخرجات برنامج SPSS –

تحليل النتائج :

تظهر نتائج الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي ما يلي:

- أن **أغلبية** أفراد العينة المستهدفة **بما يفوق النصف** بـ **63 %** يملكون درجه " **ليسانس** " كمستوى تعليمي, يليها فئه معتبره من الموظفين **تقارب الربع** بـ**23 %** من مجموع أفراد العينة يملكون مستوى تعليمي " **ثانوي** " .
- في الأخير فئتين متقاربتين من الموظفين يملكون مستوى تعليمي "**دراسات عليا**" " **اقل من ثانوي** " وهذا بـ**06 %** و **09 %**من مجموع أفراد العينة على التوالي.

الشكل (III-07) : التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

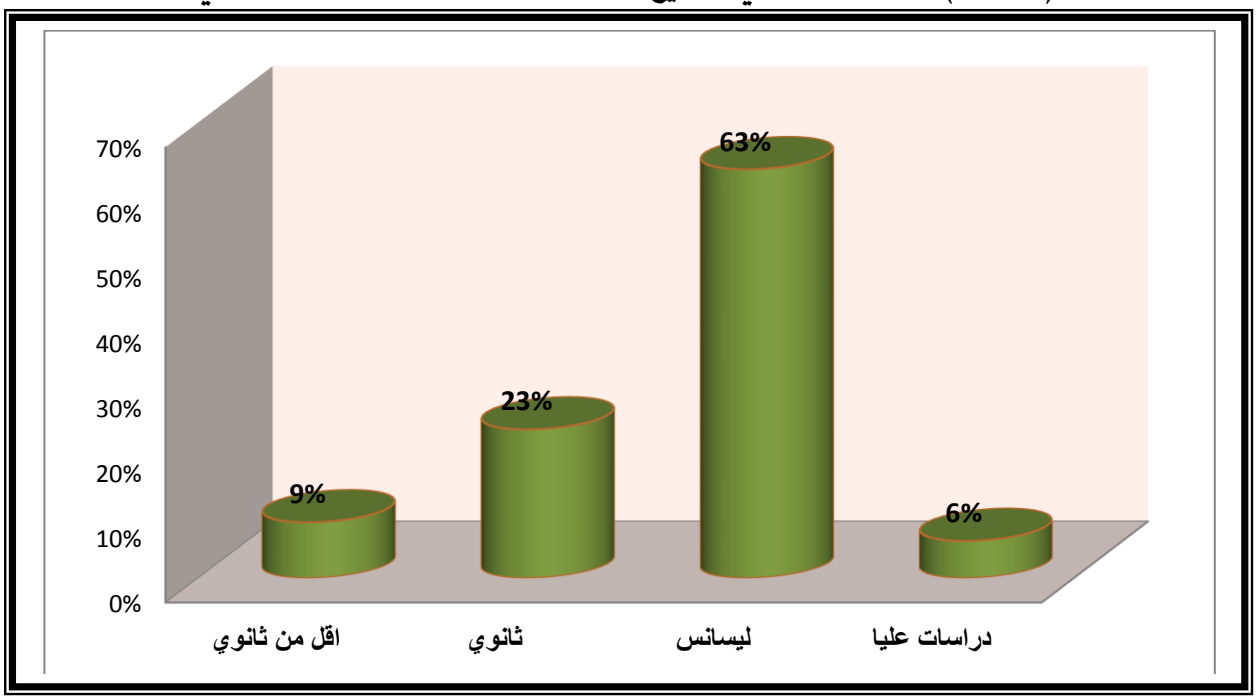

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية – مخرجات برنامج SPSS –

4. **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة:**

جدول رقم (III-07): توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
من سنة إلى 5 سنوات	16	46%
بين 6 إلى 10 سنوات	06	17%
من 11 إلى 15 سنة	06	17%
أكثر من 15 سنة	07	20%
المجموع	**35**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية – مخرجات برنامج SPSS –

تحليل النتائج :

تظهر نتائج الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة ما يلي:

- أن **أغلبية** أفراد العينة المستهدفة **بما يقارب النصف** بـ **46 %** يملكون خبرة " **تقل عن 5 سنوات**".
- ثم ينقسم باقي افراد العينة بنسب متساوية ومتقاربه بين من يملكون خبرة تتراوح "**بين 11 و 15 سنوات**" و"**بين 6 و 10 سنوات** "بـ **17 %** لكل فئه ومن يملكون خبرة تفوق " **15 سنة** " بـ **20 %**.

الشكل (III-08) : التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

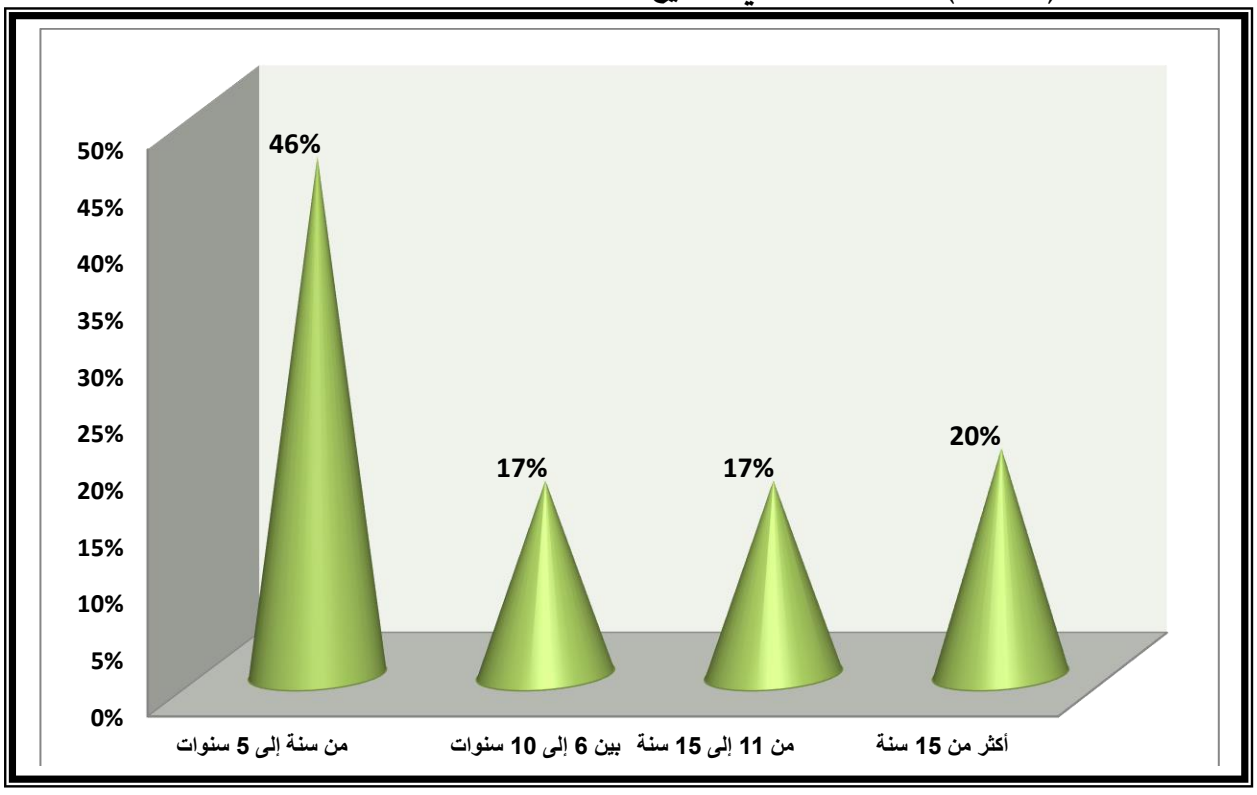

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية – مخرجات برنامج SPSS –

5. **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي:**

جدول رقم (III-08): توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي.

	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
مدير	02	06%
رئيس مصلحة	04	11%
رئيس فرع أو رئيس مكتب	06	17%
اطار (مهندسين ومكلفين بالدراسات والنزاعات...الخ)	12	34%
تقني (المحاسبة والاعلام الالي.....الخ)	07	20%
اخرى (سكرتير,حارس, سائق...)	04	11%
المجموع	**35**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية – مخرجات برنامج SPSS –

تحليل النتائج :

تظهر نتائج الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي ما يلي:

- أن **أغلبية** أفراد العينة المستهدفة "**اطارات**" من مهندسين ومكلفين بالدراسات والنزاعات و"**تقنيين** " في المحاسبة والاعلام الالي وهذا بـــ **34 % و 20 %**من مجموع أفراد العينة على التوالي, يليها ثلاث فئات متقاربة من الموظفين يشغلون مناصب متفاوتة من "**رؤساء مكاتب**" بـ**17 %** إلي " **رؤساء مصالح**" ومناصب متنوعة من "**حراس و سائقين...**" بـ**11 %** لكل فئة.
- في الأخير فئة أقل من العمال تمثل " **مديرا الوكالة و الصندوق** " بـ **06 %** من مجموع أفراد العينة.

الشكل (III-09) : التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير المركز الوظيفي.

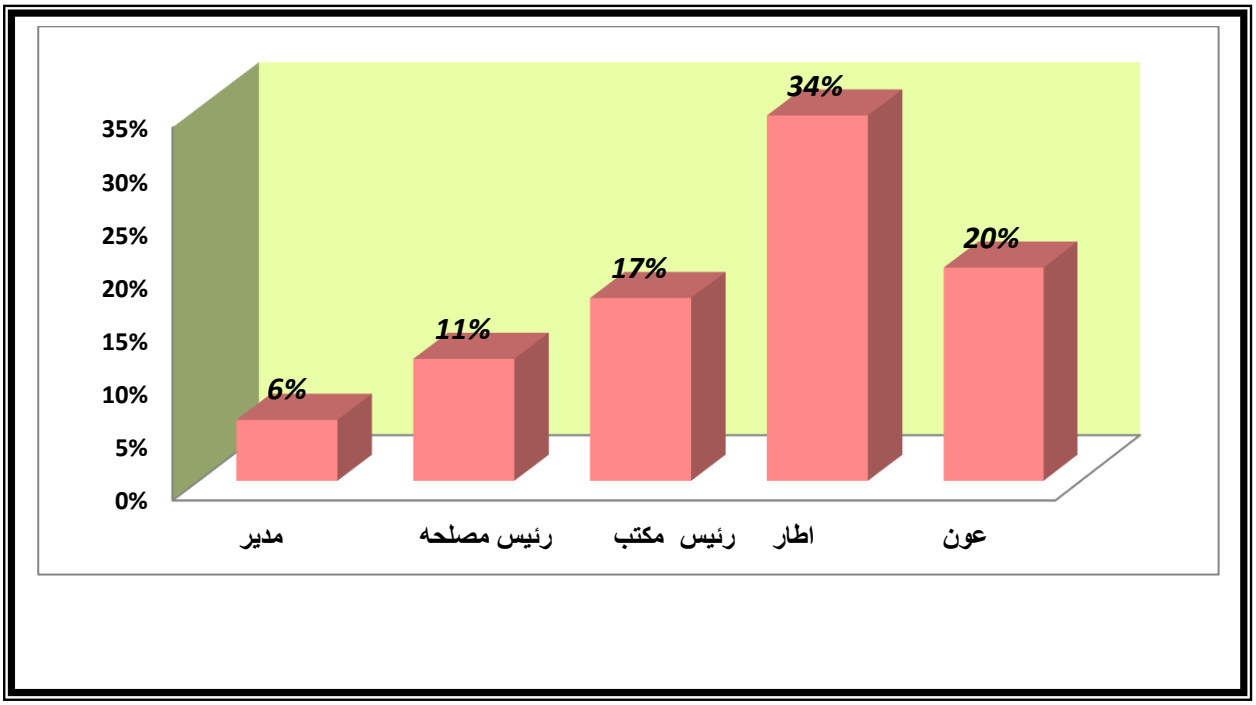

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المعالجة الاحصائية – مخرجات برنامج SPSS –

الفرع الثالث: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

بعد تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة ننتقل إلى تحليل بيانات الإجابات باستعمال برنامجSPSS.

المحور الأول : وجهة نظركم الشخصية اتجاه أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين .

الجدول رقم (III-09): تقييم عينة الدراسة لوجهة نظر الموظفين الشخصية اتجاه أهمية إدارة المخاطر.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تهتم الشركة على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق في تواريخ استحقاقها.	2,81	0,84	**عالية**
2	تهتم الإدارة في الشركة بمتانة المركز المالي وتأثيره على سمعتها وفرص عملها في المستقبل.	2,63	1,03	**عالية**
3	تعتمد الوكالة على نفسها في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر	2,84	0,92	**عالية**
4	تقوم الشركة باتخاذ قرار تحويل الخطر إلى شركة أخرى لإعادة التأمين	2,14	1,11	**متوسطة**
5	تساعد عملية الاكتتاب الشركة على البقاء في سوق التأمين	2,76	0,87	**عالية**
6	تسعى الشركة إلى خفض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير من وثائق التأمين	2,71	0,82	**عالية**
7	تولي شركة التأمين أهمية بالغة لقياس نتائج الاكتتاب.	2,55	1,11	**عالية**
8	تعمل الشركة على عدم التساهل في قبول الأخطار غير الجيدة التي تؤدي إلى زيادة الأقساط و ارتفاع احتمال تعرض الشركة للعسر المالي.	2,78	0,95	**عالية**
9	تحرص الشركة دوما على احترام مبادئ الضمان، الربحية، السيولة والتنويع.	2,52	1,11	**عالية**
10	تركيبة المحفظة الاستثمارية في الشركة يجب أن تراعي العوامل التي تعمل على تحقيق أهدافها في مزيج من الأصول الاستثمارية.	2,87	0,85	**عالية**
11	تحرص الشركة على تفادي حالة العسر القانوني من خلال توفير الأموال المتاحة للاستثمار بقدر أكبر من الحد الأدنى للاحتياطات الفنية.	2,86	0,83	**عالية**
12	لابد أن تكون إرادات الشركة المختلفة كافية لمواجهة الالتزامات المختلفة.	2,91	0,73	**عالية**
13	تقوم الشركة بتقييم ومراجعة الأخطار التي تتعرض لها باستمرار	2,68	1,03	**عالية**
الدرجة الكلية	**وجهة نظر الموظفين الشخصية اتجاه أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين**	**02,73**	**00,90**	**عالية**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

نلاحظ أن العبارات أخذت درجات **موافقـــة عالية** لأن متوسطها الحسابي يفوق 02.50 والذي يعبر عن درجات الموافقة العالية حسب مقياس ليكرت الثلاثي.

وبالتالي فإن الموظفين في الشركة يوافقون و بدرجة عالية على الأسئلة الموجهة لهم والخاصة بوجهة نظرهم اتجاه أهمية إدارة المخاطر في الشركة وذلك بمتوسط حساب 02,73 والانحراف معياري 00,90 وهو مقدار تشتت إجابات مفردات العينة على المتوسط الحسابي02,73.

إذن تم التوصل بأن الموظفين يدعمون نظام إدارة المخاطر المتبع حاليا في الشركتين بدرجة موافقة **عالية**.

المحور الثاني : وجهة نظركم الشخصية اتجاه المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في الشركة.

لمعرفة كيف ينظر الموظفين لمقومات التي تدعم إدارة المخاطر في الشركة ، تم اعتماد 09 عبارات موزعه كالتالي:

الجدول رقم (III-10): تقييم عينة الدراسة الشخصية اتجاه المقومات التي تدعم إدارة المخاطر.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تعتمد الشركة على مصلحة أو وظيفة مستقلة تهتم بإدارة المخاطر.	2,91	0,71	**متوسطة**
2	تستخدم الشركة طرقا وتكنولوجيات متطورة لمعالجة المخاطر التي تتعرض لها.	2,77	0,94	**عالية**
3	تستخدم الشركة أسلوب تحليل التمايز لقياس خطر الاكتتاب.	2,84	0,78	**عالية**
4	تستخدم الشركة الأساليب المختلفة لقياس مخاطر الاستثمار من بينها: أسلوب نموذج ماركوويتز , نموذج المحفظة الحديثة , نموذج المباريات...	2,78	0,95	**متوسطة**
5	تستخدم الشركة اعادة التأمين كوسيلة لإدارة الأخطار في شركات التأمين.	2,83	0,77	**متوسطة**
6	تعمل الشركة على ضرورة اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب وتحليلها.	2,72	0,91	**عالية**
7	تعتمد الشركة على القياس الكمي للأخطار المقبولة واختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة.	2,95	0,73	**عالية**
8	تستخدم الشركة نموذج برمجة الأهداف لإدارة مخاطر الاستثمار.	2,89	0,74	**عالية**
9	المؤسسة تعمل جاهدة على تطبيق قوانين الجزائرية الحديثة المنصوص عليها لإدارة المخاطر	2,85	0,73	**عالية**
الدرجة الكلية	**وجهة نظر الموظفين اتجاه المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في الشركة**	**02,83**	**00,79**	**عالية**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

نلاحظ أن العبارات أخذت درجات **موافقـــة عالية** لأن متوسطها الحسابي يفوق 02.50 والذي يعبر عن درجات الموافقة العالية حسب مقياس ليكرت الثلاثي.

وبالتالي فإن الموظفين في الشركة يوافقون على الأسئلة الموجهة لهم الخاصة بوجهة نظرهم اتجاه المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في الشركة وذلك بمتوسط حساب 02,83 وانحراف معياري 00,79 وهو مقدار تشتت إجابات مفردات العينة على المتوسط الحسابي02,83.

إذن تم التوصل بأن الموظفين يدعمون المقومات التي تدعم سياسه إدارة المخاطر المتبعة حاليا في الشركتين وذلك بدرجة موافقة **عالية**.

المطلب الثالث: معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات(Pearson)

بعد تحليل درجات الموافقـة للعينة ننتقل إلى اختبار الفرضية وذلك للكشف عن نوعية العلاقة ودرجة الارتباط بين محور المتغير المستقل (المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في الشركة) سنرمز له بـ (مقومات دعم المخاطر) مع محور المتغير التابع (أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين) سنرمز له بـ (إدارة المخاطر)، وسنستعمل في ذلك بمعامل الارتباط Pearson بيرسون الذي يقيس اتجاه وحجم العلاقة بين المتغيرات .

الفرع الأول: دراسة الفرضيات

H0 :لا يوجد علاقة ارتباط بين استراتيجيات إدارة المخاطر والمقومات التي تدعم إدارة المخاطر (استراتيجيات إدارة المخاطر تؤدي دورها الفعال في غياب المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في شركات التأمين)

H1 :يوجد علاقة ارتباط بين استراتيجيات إدارة المخاطر والمقومات التي تدعم إدارة المخاطر (استراتيجيات إدارة المخاطر لا يمكن أن تؤدي دورها الفعال في غياب المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في شركات التأمين).

الجدول رقم (III-11): يوضح علاقة الارتباط بين استراتيجيات إدارة المخاطر والمقومات التي تدعم إدارة المخاطر.

Correlations

		مقومات دعم المخاطر	إدارة المخاطر
مقومات دعم المخاطر	Pearson Correlation	1	,719
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	35	35
إدارة المخاطر	Pearson Correlation	,719	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	35	35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل الارتباط يساوي 0.751 يعني ارتباط **قوي و طردي** بين استراتيجيات إدارة المخاطر والمقومات التي تدعم إدارة المخاطر.

وبما أن مستوى الدلالة هو 0.000 وهو أقل من النسبة المعتمدة 0.05 ،اذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة على أنه يوجد علاقة ارتباط بين استراتيجيات إدارة المخاطر والمقومات التي تدعم إدارة المخاطر أي أن استراتيجيات إدارة المخاطر لا تؤدي دورها الفعال في غياب المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في شركات التأمين، وهذا ما يعكس دعما لما تطرقنا له في الجانب النظري حول استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين وأهميتها بالنسبة لهذه الأخيرة من جهة وحول أهمية تبني مختلف المقومات التي من شأنها دعم دور استراتيجيات إدارة المخاطر وجعله أكثر فعالية على غرار استخدام الطرق والتكنولوجيات المتطورة لمعالجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، استخدام نموذج برمجة الأهداف لإدارة مخاطر الاستثمار وعمل الشركة جاهدة على تطبيق قوانين الجزائرية الحديثة المنصوص عليها لإدارة المخاطر. وهذا ما تبين في المؤسستين محل الدراسة وجود علاقة ارتباط بين مقومات إدارة المخاطر وفعالية دور استراتيجية إدارة المخاطر أي أنه لابد من توفير المقومات الضرورية لإدارة المخاطر لدعم استراتيجياتها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتبين لنا أن إدارة المخاطر، أصبحت تلعب دورا أساسيا وفعال في إدارة وتسيير أي مؤسسة ناشطة، وقد غدى هذا الاهتمام المتزايد بها نتيجة الظروف الراهنة والتطورات المتسارعة، هذه الظروف التي نتجت عنها جملة من المخاطر معقدة البنية والمتعددة الأوجه الشيء الذي فرض على هذه المؤسسات بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة ضرورة تبني خطوات عملية من شأنها الوقوف أمام هذه المخاطر التي تعتبر تهديدا وتحديا لها، خاصة وأن شركات التأمين هي من تقوم بدور المؤمن في الحياة الاقتصادية، أي هي من تقوم بإدارة مخاطر مختلف مفردات المجتمع سواء كانوا مؤسسات معنوية أو أشخاص طبيعيين، لذا عليها البقاء والاستمرارية، من خلال التحكم والسيطرة على أي خطر يهدد وجودها، وهذا من خلال الاعتماد على جملة نماذج وتقنيات تدعم قرارات وسبل التحكم والسيطرة على الخطر عن طريق وظيفة تهتم بإدارة مخاطرها.

الخاتمة

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي، تطرقنا لاستراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة في بداية البحث والتي صيغت على النحو التالي: ما هو دور استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين ؟

إن لقطاع التأمين دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق شركات التأمين الناشطة فيه، من خلال الوظائف التي تؤديها ومن أهممها أنها تكفل الأمان للمؤمن له وتخلق له جو من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، وزيادة كفايتها الإنتاجية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك من خلال الأقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة وزيادة الكفاية الإنتاجية ، والحفاظ على الثروة المستغلة، كما تساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية.

إلا أن شركات التأمين تتميز عن باقي الشركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها فهي تحصل على أقساطها (إيراداتها) قبل أن تعرف حجم تعويضاتها(تكاليفها) إضافة إلى أنها تواجه مخاطر مختلفة في نشاطها التقني (التأميني) أو نشاطها المالي(التوظيفات).

وبهذا تكتسي مختلف النشاطات التي تقوم بها شركات التأمين من بينها الاكتتاب والاستثمار أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه في الاقتصاد عامة وفي السوق الذي تنشط فيه خاصة، على الرغم من هذا فان هذه النشاطات تنطوي على مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تهدد ملاءتها المالية وتؤدي بها إلى الإفلاس.

وباعتبار شركات التأمين مؤسسة كغيرها من المؤسسات الأخرى، تنشط في محيط متغير محفول بالمخاطر بحيث تتأثر بها، هذا ما فرض عليها حماية نفسها والتأمين ضدها وذلك باتباعها لمجموعة من الاستراتيجيات التي تساعدها على قياسها وتقييمها, التحكم فيها وإدارتها، ومن هنا تكمن أهمية دراسة كيفية إدارة المخاطر على مستوى شركات التامين.

فتطبيق إدارة المخاطر بصفة فعالة داخل شركات التأمين يتطلب ضرورة تهيئة بيئة مساعدة وداعمة على حسن التعامل مع شتى المخاطر من خلال تجنيد كافة مواردها لإجراء أي تحرك اتجاه مواجهة المخاطر المحدقة بها وكذا بناء ثقافة قوية قائمة على مبدأ الشعور بالخطر والاستعداد لمجابهته، والتسلح باليقظة الاستراتيجية التي تمكن من خلالها الشركة التزود بمختلف المعلومات التي تجعلها قادرة على التنبؤ بالأخطار قبل حدوثها ومن ثم اختيار استراتيجية مناسبة لإدارتها.

وشركتي التأمين محل التربص SAA وCRMA تسعى جاهدتين للتكيف مع مختلف الظروف البيئية المحيطة بهما من خلال العمل الدائم على اكتشاف المخاطر ومحاولة معالجتها بطريقة فعالة ومحاولة التحكم

فيها والسيطرة عليها بشتى الطرق والاستراتيجيات وتطبيق القوانين المنصوص عليها من قبل المشرع الجزائري فيما يخص التأمين وذلك لضمان استمراريتهما وحفاظا على المكانة التي تحتلانها في السوق.

وقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى جملة النتائج التالية والتي من خلالها سيتم عرض مدى صحة الفرضيات الموضوعة أنفا كما يلي:

من خلال الجانب النظري لهذه الدراسة، توصلنا إلى ما يلي:

- إدارة المخاطر تعتبر أداة فعالة تضمن للمؤسسة الأمن ومنه الحفاظ الدائم والمستمر على مواردها وحياة وحداتها وتعتبر إدارة المخاطر صمام الأمان للاستمرار والتطور في عالم الاقتصاد والأعمال.
- التأمين هو وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية كافة الأطراف سواء كانوا طبيعيين أو معنويين أفراد أو هيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار غير محتملة الحدوث مستقبلا.
- تواجه شركات التأمين في الوقت الراهن جملة تحديات ورهانات تعد في أشكالها وأنواعها وأبعادها باعتبارها تحمي كافة أطراف المجتمع، بحيث فرضت عليها جملة مخاطر يمكن أن تؤدي بها إلى العسر المالي أو الإفلاس، الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهتها.
- بما أن شركات التأمين عنصر فعال في الاقتصاد كان لابد عليها من وضع مقومات وركائز بناءة لتفعيل برامج إدارة المخاطر فيها.
- من أهم الأساليب التي تستخدمها شركات التأمين لقياس مخاطر الاكتتاب هو نموذج تحليل التمايز وإعادة التأمين كأهم وسيلة لإدارة هذه المخاطر, ولقياس مخاطر الاستثمار تستعمل الشركة كل من نموذج ماركوويتز, نموذج المحفظة الحديثة ونموذج المباريات .... ، ولإدارة مخاطر الاستثمار تستعمل الشركة نموذج برمجة الأهداف.

أما من خلال الجانب التطبيقي فقد استخلصنا من خلال الدراسة التي قمنا بها (الاستبيان) النتائج التالية:

- أن وكالتي (SAA) و(CRMA) للتأمين بولاية سعيدة تقومان بخطوات إدارة المخاطر، بالرغم من أنهما لا تتوفران على وظيفة خاصة بإدارة المخاطر، حيث يقوم بها كل العمال بالوكالة، وهو حرص وجدناه داخل الوكالتين أثناء فترة الدراسة.
- تم التوصل بأن الموظفين يدعمون نظام إدارة المخاطر المتبع حاليا في الشركتين.
- تم التوصل بأن الموظفين يدعمون المقومات التي تدعم سياسة إدارة المخاطر المتبعة حاليا في الشركتين .

من خلال ما سبق نؤكد صحة الفرضية البديلة القائلة أن استراتيجيات إدارة المخاطر لا يمكن أن تؤدي دورها الفعال في غياب المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في شركات التأمين.

❖ **اقتراحات:**

وعلى ضوء نتائج الدراسة يمكننا استخلاص بعض الاقتراحات التي قد تخدم المؤسستين محل الدراسة:

- على الوكالتين أخذ احتياطاتهما أكثر في كشف الخطر قبل التعرض له، وتحمل نتائجه، فليست كل المخاطر سهلة، وليست كل المخاطر يمكن تأمينها.
- على الشركتين محل الدراسة توفير دورات تكوينية في مجال إدارة المخاطر لصالح الموظفين، مما يزيد من ثقافة إدارة المخاطر لديهم، وهذا في صالح الوكالة ومنه الشركة، ومنه في اقتصاد الدولة.
- تحاول **SAA** و**CRMA** توفير وظيفة خاصة بإدارة المخاطر ولو بشكل مصغر وموظف خاص بإدارة المخاطر على الأقل.
- يجب أن تعمل المؤسستين محل الدراسة على توفير وتنويع قدر المستطاع وسائل وأجهزة تدعم حمايتها من المخاطر المحتملة تمكنها من وضع الاستراتيجيات الأنسب والمواكبة لأي أخطار قد تصادفها.
- وبصفة عامة ينبغي من شركات التأمين مواكبة كل المستجدات وأن تكون دائما يقظة في عالم التسيير بما فيها تسيير المخاطر، الذي يعتبر حديث النشأة خاصة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.

❖ **آفاق البحث:**

وفي الختام لا يزال موضوع إدارة المخاطر في شركات التأمين شاسعا ويحتاج إلى الكثير من البحث والعمل، لذلك نتمنى أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية في سبيل إثراء أكثر للموضوع، وأن يفتح هذا الموضوع آفاق لدراسة مواضيع أخرى:

- دور إدارة المخاطر في صياغة استراتيجية شركات التأمين.
- التقنيات الكمية لتوقع الخطر وتحليله.
- أهمية تكنولوجيا المعلومات في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات بصفة عامة وفي شركات التأمين بصفة خاصة.
- علاقة الملاءة المالية بتسيير المخاطر المالية في شركات التأمين.

أولا : المراجع باللغة العربية

أ. الكتب :

1. إدوارد، برودزيكس، ترجمة أحمد المغربي، "**إدارة المخاطر وأزمات وأمن**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
2. أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى ,"ادارة التأمين والخطر "الأردن, دار حامد للنشر والتوزيع 2010.
3. أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى, "**ادارة الخطر والتأمين**", دار حامد للنشر والتوزيع, عمان,2007.
4. جديدي معراج, "**مدخل لدراسة القانون الجزائري**", الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 2000.
5. حربي محمد عريقات, سعيد جمعة عقل, "التأمين وادارة المخاطر" ، دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, الأردن, عمان, 2008.
6. راشد راشد، « **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 .
7. شقيري نوري موسى, محمود ابراهيم نور, وسيم محمد الحداد, سوزان سمير ذيب "**أدارة المخاطر**", دار المسيرة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان الأردن,2012.
8. طارق عبد العال حماد، "**إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**"، كلية التجارة، عين الشمس، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007.
9. عبد الرزاق بن خروف ,"**التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري** ", الطبعة 3 , الجزائر , 2002 .
10. عبد الغفار حنفي , سمية قرياقص ,"**الأسواق والمؤسسات المالية** ",الدار الجامعية ,الإسكندرية ,2008.
11. عز الدين فلاح, "**التأمين مبادئه وأنواعه**", عمان دار أسامة للنشر و التوزيع,2008 .
12. عيد أحمد أبو بكر، "إدارة أخطار شركات التأمين"، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010، ط1.
13. فوزي شعبان مذكور، "**إدارة الصيانة وامن الصناعي**"، منشورات كلية التجارة،القاهرة،1997 .
14. محمد توفيق البلقيني , جمال عبد الباقي واصف, "**مبادئ ادارة الخطر والتأمين**" دار الكتاب الاكاديمية مصر , 2004.
15. محمود مختار الهناسي, **مبادئ الخطر والتأمين**, الدار الجامعية الاسكندرية , 2001.
16. ممدوح حمزة أحمد "**إدارة الخطر والتأمين** "القاهرة , دار الثقافة العربية, 1997 .
17. منير ابراهيم هندي, "**إدارة الأسواق والمنشآت المالية**", توزيع دار المعارف الإسكندرية ,1999.

18. نائل محمد مومني، غدارة الكوارث والأزمات ، مطبعة روزنا، عمان، 2007 .

ب. المذكرات والأطروحات:

1. برغوتي وليد ، **تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية** " ، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ، 2013/2012.

2. بوزيدي لمجد, "**ادارة المخاطر في المؤسسات المتوسطة والصغيرة**", مذكرة ماجيستير, جامعة بومرداس,2009.

3. حفاي عبد القادر، "**تسيير المخطر الجبائي في المؤسسة**"، ماجستير جامعة عمار ثليجي، اغواط، 2003-2004.

4. سعد صادق بحيري، " **السياسات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية**"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1980.

5. صوار يوسف, "**محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية** " أطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة تلمسان,2008 .

6. طارق مفلح مجعة أبو حجر" **القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية**" أطروحة دكتوراه جامعة قناة السويس ,2014 .

7. عبدلي لطيفة, "**دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**" مذكرة ماجيستير ,جامعة تلمسان, 2012.

8. غسان محمد خليل النجار "**أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم**" مذكرة ماجستير الجامعـــة الإسلامية – غـزة 2017.

9. لفتاحة سعاد", **إدارة الخاطر في شركات التأمين وفق نظام الملاءة** 2""مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,تخصص اقتصاديات التأمين, جامعة فرحات عباس, سطيف,2015 .

10. هدى بن محمد، "**تحليل ملاءة ومردودية شير ات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005/2004 .

ت. المراسيم والنصوص القانونية :

- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 114 -13 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 28 مارس سنة 2013 يتعلق بالالتزامات المقنّنة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 18، 31 مارس 2013.

ث. الملتقيات والندوات:

- ✓ حساني حسين، حسناوي مريم، المؤتمر العلمي الدولي التاسع ،الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري والمالي: **إدارة المشاريع(التحديات والافاق)**، الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في الشركات التأمينية -إشارة الى التجربة الجزائرية, جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية 6-7 نيسان 2016.

ج. مراجع أخرى:

- ✓ وثائق مقدمة من المؤسسة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- ✓ **François Couilbault, Constant Eliashberg, Les Grands Principes de L'assurance, L'Argus de l'assurance Editions, 2009.**

الدلالة	الاختصار
SAA - Société Nationale D'assurance	SSA
Caisse Régionale De Mutualité Agricole	CRMA
Compagnie Centrale de Réassurance	CCR
Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	CAAR
Institutions mutuelles d'assurance algériennes pour les travailleurs de l'éducation et de la culture	CETAMA
Fonds central de remboursement de la réassurance agricole	CNMA
Conseil national des assurances	CNA
Compagnie Algérienne d'Assurance Transport	CAAT
Mutuelle Algérienne d'Assurance des Travailleurs de l'Education et de la Culture	MAATEC
Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	CAGEX
Algérienne des Assurances	2A
Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance	CIAR
Compagnie D'assurance des Hydrocarbures	CASH
Générale Assurance Méditerranéenne	GAM
Compagnie d'Assurance et d'Investissement de France(filiale de BNP Paribas	CARDIF
Assurance et Garantie du Crédit à l'Investissement	AGCI
La SGCI ou Société de Garantie du Crédit Immobilier.	SGCI
BALL ET LORANGE	BL

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية
أخطار غير الاقتصادية	Non Economic Risks
الأخطار الاقتصادية	Economic Risks
الأخطار التجارية (المضاربة)	Speculative Risks
الاخطار البحتة (الصافية)	Pure Risks
الأخطار العامة (الأساسية)	Fundamental Risks
الأخطار الخاصة	Particular Risks
الأخطار غير قابلة للتأمين	Non Insurable Risks
الأخطار القابلة للتأمين	Insurable Risks
القيمة المعرضة للخطر	Value Risk
معدل الخسارة	Loss Ratio
الأمن	Security
دليل الخطر	Risk Code
إدارة المخاطر	Risks Management
المؤمن	INSURER
المؤمن له	INSURED
مبلغ التأمين	SIM INSURED
القسط	PREMUIM
العسر القانوني	Legal insolvency
العسر الفني	technical insolvency
التحكم في الخسارة	Control Loss
سياسة الاكتتاب	Underzriting policy
الاحتفاظ بالخطر	Retention
الموثوقية الإحصائية	Reliability Statistics
ارتباط	Correlations

الملحق رقم(01)

Société Nationale d'Assurance

Date Edition : 07/05/2019

Page : 1 / 1

DEVIS No : 02402 / -64856

Agence :	2402 SAIDA	Contrat :	FERME
		Date d'effet :	06/05/2019 13:22
Client :	********** X Y Z	Durée :	Une Année
Catégorie :	1110 Automobile Particulier	Date Echéance :	05/05/2020
Réduction :	Aucune Taux	Tarif	Tarif Normal
Régime B/M :	Régime Normal Taux 1,00		

Conducteur :	X Y Z	Né le : 01/01/1950	Sexe : M	Délivré le :	01/01/2000		
Symbole Mines		Marque :	RENAULT vf35	Motorisation :	ESSENCE	Turbo :	N
Mise en Circ. le	01/01/2019	No Imm. :	13333.00.16	Délégataire Crédit :			
No Chassis :	999999	No Moteur :		Carrosserie :	C.I.		
Puissance(CV) :	07	Cylindres(cm3) :		Poids (tonnes) :		Vitesse Max. (km/h)	Nombre Places : 05
Genre :	00-Véhicules particuliers sans remorque	Usage :	Affaire	Zone :	Nord		

Garantie	Capital	Prime Annuelle	Prime à Payer
Responsabilité Civile	0,00	2.320,69	2.320,69
Défense et Recours	0,00	600,00	600,00
Assist Véhic > 6 M	0,00	1.150,00	1.150,00
Bris Glace (Gratuit)	0,00	0,00	0,00
Pertes exploit. & jouis.	0,00	1.000,00	1.000,00
Tous Risques (T.R)	1.300.000,00	65.000,00	65.000,00
Vol & Incendie	1.300.000,00	13.000,00	13.000,00

		Prime Nette :	83.070,69
		Taxe/Prime :	15.853,05
Timbres Dim. :	40,00	Accessoires :	200,00
Timbres Grad. :	2.536,00	Taxe/Acc. :	44,00
		Total à payer :	**101.743,74**

الملحق رقم (02)

Police en Projet

Police - Multirisque habitation (R.S)
N° : 2402 - -64858

Conditions Particulières

- Le présent contrat est régi tant par l'ordonnance 95/07 du 25/01/1995 relative aux assurances que par l'ordonnance 75.58 du 26 septembre 1975 du code civil ainsi que par les conditions générales, conventions spéciales S.A.A, et conditions particulières qui suivent.
- Le souscripteur reconnaît avoir reçu un exemplaire des conditions générales et conventions spéciales.
- Il déclare, en outre, que les informations ci-dessous sont conformes, sincères et faites de bonne foi.

Police

Unité	24 Direction Régionale SBA		
Agence	2402 SAIDA		
Adresse	rue Youb Abdelkader Saida	20000 SAIDA	
Téléphone	048.51.80.77	Fax	031.66.82.11
Branche/Catégorie	1221 Multirisque habitation (R.S)		Contrat Ferme
Date d'effet	07/05/2019 Date d'échéance	06/05/2020	

Assuré

Nom/Raison sociale	Mr X Y Z		
Adresse	SAIDA	20000 SAIDA	
Activité	Sans précision	Profession :	Sans Précision
Observation			

Souscripteur

Nom/Raison sociale : X Y Z Adresse SAIDA

Caractéristiques Police

GARANTIE "DEPANNAGE A DOMICILE "	
Période de carence :	Un (01) mois
Nombre Maximal d'intervention	Trois (03) interventions par an et par garantie
Pour un dépannage à domicile, appelez "SAA Assistance	sur le N° 021 98 00 51

Habitation

1 UNE HABITAIO

Adresse : SAIDA
Ville : 20000 SAIDA

Caractéristiques

Qualité Assuré	Propriétaire
Nombre de pièces	3
Valeur Totale du Contenu	500.000,00 DA
Valeur Contenant (Batiment)	2.000.000,00 DA
Type habitation	Appartement dans une cité ou HLM
Lieu du Site	Saida
Surface développée	75,00 m²
Infiltration d'eau à travers terrasse	Non

Garanties	Capital	Taux	Prime
Incendie explosions	2.600.000,00		800,00
Valeur Assurée	*2.600.000,00*		
Limite Frais de démolition (% de l'indemnité)	*5,00*		
Franchise sur Dommages Electriques	*1.000,00*		
Limite Honoraires Expert (% de l'indemnité)	*5,00*		
Limite Perte Indirecte (% de l'indemnité)	*5,00*		
Limite privation de jouissance	*500.000,00*		
Limite responsabilité locative	*500.000,00*		
Limite Recours Voisins et tiers < =	*1.000.000,00*		

Page 1 / 2

Police en Projet

Police - Multirisque habitation (R.S)
N° : 2402 - -64858
Conditions Particulières

Habitation

1 UNE HABITAIO

Garanties	Capital	Taux	Prime
Prime de base	*800,0C*		
Valeur Bâtiment	*2.100.000,0C*		
Vol	500.000,00		500,00
Valeur Assurée	*500.000,0C*		
Limite détèrioration immobiliere	*105.000,0C*		
Dégâts des Eaux			450,00
Limite Bâtiment (50% valeur batiment)	*1.050.000,0C*		
Limite Contenu	*500.000,0C*		
Limite privation de jouissance	*500.000,0C*		
Limite Recours Voisins et tiers < =	*100.000,0C*		
Bris de Glaces	3.000,00		30,00
Valeur Assurée	*3.000,0C*		
Responsabilité Civile			50,00
Franchise Dommages Matériels	*1.000,0C*		
Limite Dommages Corporels par année d'assurance	*1.000.000,0C*		
Limite Dommages Matériels par année d'assurance	*500.000,0C*		
Extension : Infiltration d'eau à travers terrasse			0,00
Limite de la Garantie	*50.000,0C*		
Extension: Vol des Bijoux			0,00
Franchise 10% du montant du sinistre	*10,0C*		
Dépannage à Domicile			600,00
Limite Electricité par évenement :	*30.000,0C*		
Limite plomberie extérieure (Maisons individuelles seulement) par évene	*35.000,0C*		
Limite plomberie intérieure par évenement :	*30.000,0C*		
Limite Vitrerie et serrurerie par évenement :	*30.000,0C*		

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	Autres Taxes	Timbres	Prime Totale
2.430,00	250,00	509,20	0,00	40,00	3.229,20

Fait à SAIDA, le 12/05/2019
Le Souscripteur

Pour la SAA

Page 2 / 2

الملحق رقم (03)

Police en Projet

Police - Catastrophes naturelles - Immobiliers (R.S)
N° : 2402 - -64857
Conditions Particulières

- Le présent contrat est régi tant par l'ordonnance 95/07 du 25/01/1995 relative aux assurances que par l'ordonnance 75.58 du 26 septembre 1975 du code civil ainsi que par les conditions générales, conventions spéciales S.A.A, et conditions particulières qui suivent.
- Le souscripteur reconnaît avoir reçu un exemplaire des conditions générales et conventions spéciales.
- Il déclare, en outre, que les informations ci-dessous sont conformes, sincères et faites de bonne foi.

Police

Unité	24 Direction Régionale SBA		
Agence	2402 SAIDA		
Adresse	rue Youb Abdelkader Saida	20000	SAIDA
Téléphone	048.51.80.77	Fax	031.66.82.11
Branche/Catégorie	1200 Catastrophes naturelles - Immobiliers (R.S)		Contrat Ferme
Date d'effet	07/05/2019 Date d'échéance	06/05/2020	

Assuré

Nom/Raison sociale	Mr X Y Z		
Adresse	SAIDA	20000	SAIDA
Activité	Sans précision	Profession :	Sans Précision
Observation			

Souscripteur

Nom/Raison sociale : X Y Z Adresse SAIDA

Caractéristiques Police

Franchise de 2% des dmgs avec un min de 30.000 DA
Garantie limitée à 80% du capital assuré

Objet

1 UNE HABITAION

Adresse : SAIDA
Ville : 20000 SAIDA

Caractéristiques

Qualité de l'Assuré	Propriétaire (Immobilier)
Type de construction	Logement Individuel
Nombre d'etages	1
Nombre de pièces	3
Usage	Habitation
Année de construction	2000
Superficie globale de la construction	70,00 m²
Zone Sismique	Saida
Code Geographique	20-SAIDA
Normes parasismiques	Construction non-conforme ou non vérifiée
Permis de construire	Oui
Nature de l'Acte de la construction	Acte Administratif

Garanties	Capital	Taux	Prime
8431.1 CAT-NAT Immobilier	2.170.000,00	0,65‰	1.500,00

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	Autres Taxes	Timbres	Prime Totale
1.500,00	250,00	0,00	0,00	40,00	1.790,00

Fait à SAIDA, le 07/05/2019

Page 1 / 2

Pour la SAA

CONSTAT AMIABLE D'ACCIDENT AUTOMOBILE

à signer obligatoirement par les deux conducteurs

Ne constitue pas une reconnaissance de responsabilité, mais un relevé des identités et des faits, servant à l'accélération du règlement.

معاينة ودية لحادث سيارة

توقع هذه المعاينة إجباريا من طرف السائقين

و لا تشكل إعترافا بالمسؤولية بل كشفا بالبيانات

و الوقائع قصد الإسراع بالتسوية

Date d'accident le : ..... 20..... heure : ..... تاريخ الحادث : في ..... 20 ..... الساعة :

Lieu précis : ..... المكان بالضبط :

Dégâts matériels autres qu'aux véhicules **A** et **B** — Oui | نعم — Non | لا — الخسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين أ و ب

Témoins : Nom et adresse s'il s'agit de passagers d'un véhicule préciser duquel : **A** ou **B** : ..... الشهود : الإسم و العنوان. و إذا تعلق الأمر بمسافرين في إحدى السيارتين بين أيهما أ أو ب :

Véhicule A سيارة أ

Véhicule : .....
Marque, Type : .....
N° d'immatri : .....
Venant de : .....
Allant vers : .....
.....

Assuré (voir attest, d'assurance) : .....
Nom : .....
Prénom : .....
Adresse : .....
.....
Ste d'assurances : .....
N°police : .....
Attest valable du : ..... au .....
Agence : .....

Conducteur (voir permis de conduire)
Nom : .....
Prénom : .....
Adresse : .....
.....
Permis de conduire N° : .....
Délivré le : .....
Par la wilaya de : .....
Catégorie A1 A B C D E F
(entourer la catégorie)
.....

Indiquer par une flèche ⟶ le point de choc initial

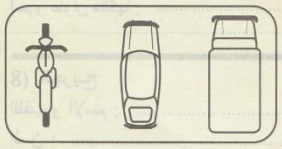

Dégâts apparents : .....
.....
.....
.....
.....

Observations : .....
.....
.....
.....
.....

A

Mettre une croix (x) dans chacune des cases utiles — اجعلوا علامة (x) داخل إحدى الخانات الصالحة

1) Heurtait à l'arriere, en roulant dans le même sens et sur la même file	1) اصطدام من الخلف و كان يسير في نفس الإتجاه و على نفس الصف
2) Roulait dans le même sens et sur une file différente	2) يسير في نفس الإتجاه و على صف مختلف
3) Roulait en sens inverse	3) يسير في الجهة المعاكسة
4) provenait d'une chaussée d'ifférente	4) قادما من طريق مختلفة
5) Venait de droit (dans un carre-four)	5) قادما من اليمين (داخل مفترق)
6) S'engageait sur une place à sens giratoire	6) داخلا في ساحة ذات إتجاه دائري
7) Roulait sur une place à sens giratoire	7) سائرا في ساحة ذات إتجاه دائري
8) En stationnement	8) في حالة وقوف
9) Quittait un stationnement	9) خارجا من الوقوف
10) Pronait un stationnement	10) على وشك الوقوف
11) Reculait	11) يتأخر
12) Doublait	12) يتجاوز
13) Dépassement irrégulier	13) تجاوز غير قانوني
14) Changeait de file	14) يغير خط السير
15) Virait a droite	15) ينحرف إلى اليمين
16) Virait a gauche	16) ينحرف إلى اليسار
17) S'engageait dans un parking un lieu privé, un chemin de terre	17) يدخل في موقف عمومي، في محل خصوصي في طريق غير معبدة
18) Sortait d'un parking, d'un lieu privé, d'un chemin de terre	18) يخرج من موقف عمومي من محل خصوصي في طريق غير معبدة
19) Empiétait sur la partie de la chaussée réservée à la circulation en sens inverse.	19) ينتهج جزء الطريق المخصص للإتجاه المعاكس في السير
20) Roulait en sens interdit	20) يسير في إتجاه ممنوع
21) Inobservation d'un signe de priorité	21) لم يحترم علامة الأسبقية
22) Faisait un demi-tour	22) يقوم بنصف دورة
23) Ouvrait une portière	23) يفتح باب سيارته

Indiquer le nombre de cases ⟵ marquées d'une croix ⟶ — بينوا عدد الخانات التي جعلت فيها علامة (x)

Croquis de l'accident — مخطط الحادث

Signature des conducteurs — إمضاء السائقين

Ne rien modifier au constat après séparation des exemplaires

Véhicule B سيارة ب

السيارة : .....
الصنف، الطراز : .....
رقم التسجيل : .....
القادمة من : .....
المتجهة إلى : .....
.....

المؤمن له (انظر شهادة التأمين) : .....
اللقب : .....
الإسم : .....
العنوان : .....
.....
شركة التأمين : .....
رقم وثيقة التأمين : .....
شهادة صالحة من : ..... الى .....
الوكالة : .....

السائق (انظر رخصة السياقة) : .....
اللقب : .....
الإسم : .....
العنوان : .....
.....
رقم رخصة السياقة : .....
المسلمة في : .....
من طرف ولاية : .....
من صنف أ1 أ ب ج د و هـ
(أشر للصنف في دائرة)
.....

بينوا بواسطة سهم ⟵ نقطة الإصطدام الأولية

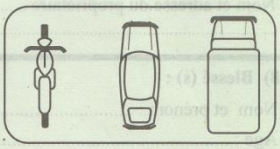

الخسائر الواضحة : .....
.....
.....
.....
.....

ملاحظات : .....
.....
.....
.....
.....

B

لا تغيروا المعاينة بعد فصل النسخ

الملحق رقم (05)

الشـــركـــة الـــوطنـــيـــة للتـــأمـــيـن

Tél : 56-54-58
56-54-59

SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Société Nationale

4, Rue des Frères Chaâbane - SIDI-BEL-ABBES

Unité Sidi-Bel-Abbès
Fax : 048 56-55-73

C.C. Postaux Alger
R.C. Alger 53961 B 63

Déclaration d'accident « risques divers »

(Incendie) - (Dégats des Eaux) - (Vol) - (Bris de Glaces) - (Resp. civile)

ASSURE	TIER OU VICTIME
Nom et Prénom	Nom et Prénom .....
Adresse	Adresse .....
.....	Nom et adresse de la Cie d'assurances .....
Date du sinistre	..... Police .....
Lieu de sinistre	Nature des dommages .....
Nature des dommages	.....
.....	.....
Police N°	Rapport du Darak-El-Watani .....
Effet de la Police	Etabli par .....

CIRCONSTANCES DE L'ACCIDENT

.....

.....

.....

.....

.....

Nom de l'expert Mandaté

SIDI-BEL-ABBES, LE .....

SIGNATURE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة–

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

عزيزتي الموظفة...عزيزي الموظف

تحية طيبة وبعد...

في النية القيام ببحث عن موضوع استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسستين شركة الجزائرية لتأمين والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك في علوم التسيير بجامعة د.مولاي الطاهر–سعيدة–

وبهدف استطلاع آراءكم حول هذا الموضوع، يحدونا الأمل أن نجد تعاونكم في الإجابة على محاور وفقرات هذا الاستبيان مع الشكر الجزيل لكل ماتبذلونه والذي سيكون لصالحكم أولا ثم لخدمة حركة البحث العلمي في جامعتنا بشكل خاص ووطننا بشكل عام.

الرجاء وضع علامة(×) في الخانة المناسبة لأجوبتكم.

إعداد الطالبتين:

*نزعي روة

*هنون نادية

معلومات شخصية

الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

العمر: أقل من 25 سنة ( ) من 25 إلى 35 سنة ( )

من 36 إلى 45 سنة ( ) أكثر من 45 سنة ( )

المستوى التعليمي: اقل من ثانوي ( ) ثانوي ( )

ليسانس ( ) ماجستير ( )

دراسات عليا متخصصة ( )

أخرى يرجى تحديدها.....

عدد سنوات العمل بالمؤسسة: من سنة إلى 5 سنوات ( ) من 6 إلى 10سنوات ( )

من 11 إلى 15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة ( )

المركز الوظيفي.....

المحور الأول: أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين .

المعلومة	نعم	لا	حايد
1- تهتم الشركة بشكل كبير على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق في تواريخ استحقاقها.			
2- تهتم الإدارة العليا في الشركة بمتانة المركز المالي لهذه الأخيرة و مدى تأثيره على سمعتها و فرص عملها في المستقبل.			
3- تعتمد الوكالة على نفسها في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر			
4- تقوم الشركة باتخاذ القرار تحويل الخطر إلى شركة أخرى لإعادة التأمين.			
5- تساعد عملية الاكتتاب الشركة على البقاء في سوق التأمين			
6- تسعى شركة التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير من وثائق التأمين.			
7- تولي شركة التأمين أهمية بالغة لقياس نتائج الاكتتاب.			
8- تعمل الشركة على عدم التساهل في قبول الأخطار غير الجيدة التي تؤدي إلى زيادة الأقساط و ارتفاع احتمال تعرض الشركة للعسر المالي.			
9- تحرص الشركة دوما على احترام المبادئ التي يجب أن تتوفر في شركات التأمين وهي الضمان، الربحية، السيولة والتنويع.			
10- تركيبة المحفظة الاستثمارية في الشركة يجب أن تراعي العوامل التي تعمل على تحقيق أهدافها في مزيج من الأصول الاستثمارية.			
11- تحرص الشركة على تفادي حالة العسر القانوني من خلال توفير الأموال المتاحة للاستثمار بقدر أكبر من الحد الأدنى للاحتياطات الفنية.			
12- لابد أن تكون إرادات الشركة المختلفة كافية لمواجهة الالتزامات المختلفة.			
13- تقوم الشركة بتقييم ومراجعة الأخطار التي تتعرض لها باستمرار			

المحور الثاني: المقومات التي تدعم إدارة المخاطر في الشركة

المعلومة	نعم	لا	حايد
1- تعتمد الشركة على مصلحة أو وظيفة مستقلة تهتم بإدارة المخاطر.			
2- تستخدم الشركة طرقا وتكنولوجيات متطورة لمعالجة المخاطر التي تتعرض لها.			
3- تستخدم الشركة أسلوب تحليل التمايز لقياس خطر الاكتتاب.			
4- تستخدم الشركة الأساليب المختلفة لقياس مخاطر الاستثمار من بينها: أسلوب نموذج ماركوويتز , نموذج المحفظة الحديثة , نموذج المباريات...			
5- تستخدم الشركة اعادة التأمين كوسيلة لإدارة الأخطار في شركات التأمين.			
6- تعمل الشركة على ضرورة اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حده وتحليلها.			
7- تعتمد الشركة على القياس الكمي للأخطار المقبولة واختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة.			
8- تستخدم الشركة نموذج برمجة الأهداف لإدارة مخاطر الاستثمار.			
9- المؤسسة تعمل جاهدة على تطبيق قوانين الجزائرية الحديثة المنصوص عليها لإدارة المخاطر.			